www.kassioun.org

1244

الاثنين 22 أيلول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

دور الدولة القوي...
ممرٌ إلزامي لمواجهة فقر السوريين

[12]

شؤون عمالية

بشو بدنا ندفّي ولادنا وما في باليد حيلة؟

02

ملف «سورية 2025»

خارطة طريق «سورية/ أردنية/ أمريكية»...

06

شؤون محلية

مأساة النازحين من السويداء إلى السيدة زينب...

08

شؤون عربية ودولية

في أسبوع واحد... الشرق يعيد رسم الخارطة

17

الافتتاحية

من يصمد ينتصر... من يُفرّط يُهزم!

تتحدث مصادر رسمية وصحافية، سورية وغير سورية، عن احتمال توقيع قريب لـ«اتفاق أمني» مع الكيان «الإسرائيلي» برعاية أمريكية، وتتضمن الأحاديث تفاصيل متعددة حول ماهية الاتفاق المفترض. وبغض النظر عن صحة ما يشاع أو عدم صحته، فإن المشترك بين هذه الأحاديث جميعها، هو أنها تتضمن تفريطاً سورياً وتنازلاً للمحتل، مقابل «ضماناتٍ ما» أمنية أو غير أمنية، وحديثٍ عن رفع العقوبات الأمريكية التي لم تُرفع بعد، رغم كل الهرج والمرج حول رفعها.

نقطة الانطلاق الأولى في النظر في هذه المسألة، هي حقيقة أن «إسرائيل» لا يمكن الثقة بها بأي حالٍ من الأحوال، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يثق بهما ينصب لنفسه فخاً قاتلاً سيقع فيه عاجلاً أو آجلاً، وعاجلاً جداً في ظل التغيّر العاصف والمتسارع في ميزان القوى الدولي والإقليمي.

نقطة الانطلاق الثانية، هي تشخيص الوضع الحقيقي للتوازنات الدولية والإقليمية ولوضع «إسرائيل» نفسها؛ ففي الوقت الذي تُظهر فيه عنجهية وغروراً واستهتاراً وإجراماً غير مسبوق على مختلف الجبهات، فإنها في الحقيقة تعيش حالة تراجع حادٍ وسريع، وأزمة وجودية كبرى.

يكفي النظر إلى شنغهاي وبريكس والتوازنات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الجديدة، والنظر في ترجماتها الإقليمية، من التحالف السعودي الباكستاني، إلى التفاهمات بين السعودية وإيران، إلى ضربة قطر، والمناورات المشتركة المصرية التركية، وغيرها الكثير مما يجري على السطح وتحته في منطقتنا والعالم، لفهم أن عصر «الناتو العربي» و«الاعتدال العربي» و«اتفاقات أبراهام» و«الشرق الأوسط الإسرائيلي» قد دُفن وانتهى إلى غير رجعة، وأننا في ربع الساعة الأخير من عمر الهيمنة الأمريكية و«الإسرائيلية» في منطقتنا.

وعليه، فإن النصر اليوم هو فعلاً وقولاً، صبر ساعة؛ فمن يصمد ينتصر، ومن يُفرّط يُهزم. والقول إننا في حال ضعف كلام حقّ لا ينبغي أن يتم بناء باطل عليه، فضعفنا مؤقت وقابل للمعالجة، أما ضعف عدونا فاستراتيجي ووجودي ولا حل له... وإذاً، من يصمد ينتصر ومن يُفرّط يُهزم، وأي اتفاق يُعقد مع الكيان، إنْ تضمن تفريطاً بأي حق من الحقوق السورية في وحدة سورية وسيادتها على كامل أرضها، وفي وحدة شعبها، سيطيح بمن يوقعه، أيّاً يكنْ.

إن أي أوهام حول تأمين الاستقرار من خلال اتفاقات مع الخارج، أو تقديم تنازلات له من أي نوع، هي أوهام شديدة الضرر بسورية وبالسوريين وبمن يحملها، وهي أوهام قاتلة إذا كانت موجهة نحو الأمريكان و«الإسرائيليين».

تأمين البلاد ووحدتها وحقوقها يبدأ بتحقيق الأولوية التي لا تعلو عليها أولوية، وهي توحيد السوريين وإغلاق ثغرات التدخل الخارجي، وهذا طريقه واحد لا بديل عنه، وهو الحل السياسي الشامل على أساس جوهر القرار 2254، وعبر مؤتمر وطني عام يحقق مشاركة سياسية فعلية للشعب السوري في تقرير مصيره، وصولاً لدستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة...

بانتظار تثبيت العقود... لا بديل عن قرار شامل

تناقل ناشطون على مواقع وصفحات التواصل الاجتماعي ومجموعات «واتس أب» خاصة أنباءً عن نية الحكومة إصدارَ قرار يتضمَّن شروط تثبيت عمال وموظفي القطاع العام بعد الانتهاء من دراسته. لكن ذلك بقي ضمن إطار التداول غير الرسمي، في حين أكد تصريح الرئيس المؤقت للاتحاد العام لنقابات العمال فواز الأسعد لصحيفة الوطن أنّ «الاتحاد بالتعاون مع الفريق الحكومي يبذل جهوداً للمطالبة بتثبيت العاملين بعقود والذين أكملوا خمس سنوات من الخدمة والذين يشكلون 20% من إجمالي العاملين بالدولة» - انتهى الاقتباس. وكالعادة فإن هذا التصريح لم يأتِ من فراغ، ويؤكد أنّ قراراً بخصوص موظفي العقود قيد الصدور أو قيد الدراسة على أقل تقدير، وفي حال صدر خلال الأسابيع القادمة يُفترَض أن يكون قراراً إيجابياً يضاف لجملة قرارات سابقة لكنه قد يحمل عيوبها أيضاً.

■ فرح عمار

ما إنْ تمّ تداول الخبر حتى انقسم المتداولون بين مرحِّب ومشكِّك وحَذِر ومعترِض. وهذا طبيعي في ظلّ محتواه المشابه لغيره من القرارات الإيجابية السابقة التي بجملتها انتقائية وجزئية ويغيب عنها شمولية العلاجات، كما حصل في تجديد العقود هنا وعدم تجديدها هناك، وإنهاء الإجازات القسرية السابقة دون إجراءات تنفيذية ملزمة، مما جعل الجهات الحكومية تتعامل معها بطرق ملتوية لا تؤدي لاستعادة الحقوق المصادرة سابقاً، فمن المفترض إذا ما صدر القرار ألّا يكتفي بشمل السنين الخمس ولا الموجودين على رأس عملهم ولا من ترتأي مؤسسته أو مديريته أو وزارته أنها محتاجة له فقط، بل أنْ يكون قراراً شاملاً لا يستثني أحداً إلا بمعايير متفق عليها بين مختلف الأطراف، وذلك يتم من خلال حوار مفتوح واسع يشمل القوى المجتمعية والنقابية والسياسية المعنية، خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، سواء من ناحية الاستقرار الأهلي الاجتماعي أو من خلال الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور لمستويات غير مسبوقة. وبالنسبة للحكومة وبمنظورها كربّ عمل ستبحث عن مصلحتها دونما تقيُّد بمصالح الموظفين والعمّال وبالتالي سيخرج القرار «مخصْوَر» مفصَّلاً على قياسها وأقرب للانتقائية والتفرد والتخدير.

ما مصير من أنهى القرارَ السابقَ عقدَه؟

إن خرج القرار بمحتواه كما جاء في تصريح رئيس المنظمة فإننا لا نعلم إن كان سيشمل جميع من مرَّ على عقده خمس سنين أمْ سيكون خاصاً بالقائم على رأس عمله؟ فهنالك آلافٌ من عمال العقود الذين يملكون أكثر من خمس سنين عمل، ويصل بعضهم لخمسة عشرة سنة، لكن عقودهم لم تجدد تطبيقاً لقرارات الحكومة. فماذا عنهم؟ ويبرز استفسار آخر: هل سيكون قراراً ملزماً لجميع الجهات الحكومية أم سيكون القرار وفق حاجة الوزارات والهيئات؟ فالنسبة التي ذكرها رئيس المنظمة بأنها 20% من مجموع العاملين ستصبح بأحسن الأحوال 5% إذا ما تمت إضافة شرط «وفق الحاجة». ومن خلال متابعة التعليقات والمداخلات على مواقع التواصل الاجتماعي وفي التجمعات العمالية تم السؤال عما إذا كان القرار سيشمل الموظفين الذين توظفوا بمسابقة «المسرَّحين وذوي الشهداء» أم سيجري استثنائهم كما حصل سابقاً؟

الحوار والمشاركة طريق المعالجات جذرية

من الجيد جداً أن يخرج القرار مركزياً شاملاً، ودون استثناءات نهائياً، فهو بذلك يعالج جزءاً مهماً من تداعيات القرارات المجحفة والفوضوية السابقة، ولكن الأكثر إنجازاً أنْ يشمل جميع العاملين وفق منظومة العقود، ويعيد العمال والموظفين الذين انتهت عقودهم بناء على ما سبق من قرارات، وهذا لا ينفي ضرورة معالجات لاحقة بأطر علمية ومهنية تتيح دراسة كامل ملف العاملين في الدولة واجتثاث حالات الفساد أو العمالة الوهمية غيرها من الظواهر التي لا ينكرها أي عاقل وعالم بالقطاع العام وأمراضه المزمنة. لكن ذلك يحتاج لوضع معايير نزيهة وعلمية تضمن قرارات موضوعية أكثر عدلاً تحل المشاكل من جذورها، عبر حل أسبابها لا نتائجها، فأكبر وهم قد يصيبنا هو اعتقادنا بأن علاج بعض النتائج يزيل الأسباب، بل على العكس سيزيد الترهل ترهلاً والفساد فساداً وستدخل واسطة مكان أخرى ومحسوبية ستزيح محسوبية غيرها، وستتكاثر الأمراض الإدارية حتى لا يقوى أحد على علاجها. وللوقاية من ذلك لا بدَّ من مشاركة جميع القوى في معالجة تلك القضايا، فالعقل الجمعي خير من الفردي، وإرادة التغيير تحتاج للوحدة، ولا سبيل إلى ذلك إلّا بالاعتراف بخطأ القرارات التي خرجت وفتح الحوار والمشاركة والبدء من جديد.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

يشو بدنا ندفّي ولادنا وما في باليد حيلة؟

الفقراء في أسوأ حالاتهم، يعيشون قهراً مزمناً بسبب أشياء كثيرة ومنها الوضع المعيشي المتدنّي جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقعٌ في حيرةٍ من أمره، كيف سيتدبّر معيشة يومه، سواء كانَ يعمل بأجر أو حرفياً أو عاطلاً عن العمل. والأخير وضعه لا يحسد عليه! الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الازدحامات اليومية كثيرةٌ ومتنوّعة، وسنعرض بعض المشاهدات اليومية التي تُسمَع وتُرى.

امرأةٌ في العقد الرابع من عمرها تعمل بائعة خبز عند أحد الأفران، تتحدّث عن الأوضاع المعيشية التي تعانيها، وبعد قليل من تبادل الحديث معها تصرخ المرأة والغضب يتصاعد من عينَيها وتقول بأعلى صوتها: «الشتوية الماضية دفّيت الأولاد بإشعال الكراتين والبلاستيك والشحّاطات التي جمعناها من الحاويات والشوارع، بس هي السنة بشو بدنا ندفّيهم؟ منين بدنا نلاقي كرتون وشحّطات؟ غلّولنا المازوت وصار كل يوم له سعر حسب سعر الدولار».

عاملٌ يعمل في مهنة الكهرباء المنزلية، وفي تركيب وتمديد ألواح الطاقة التي أصبحت واسعة الانتشار بسبب وضع الكهرباء الذي يعرفه الجميع. وهذا العامل أو المهنيّ يبحث عن عمل في مجال اختصاصه؛ أحياناً يجد ومرّات لا يجد عملاً، ولكن الحظّ ابتسمَ له كما قال ووجد عملاً في شركة خاصة، اختصاصها تركيب وتشغيل ألواح الطاقة، فكانت سعادته كبيرة لأنّ هذه الشركة ستدفع له أجراً شهرياً، ولكن سعادة هذا المهنيّ لم تكتمل عند مراجعته لمقر الشركة ليتفق معهم، وكانت هناك شروط للعمل مجحفةٌ جداً ومخالفةٌ لقانون العمل؛ فطُلب منه أنْ يوقّع على خمسة سندات أمانة فارغة، وطُلب منه أن يوقعّ أيضاً على استقالة مسبَقة مع عقد العمل، وبهذا يكون قد خسر المهنيّ فرصة عمله التي بنى عليها جزءاً من إمكانية تأمين ما يلزمه وعائلته من حاجات ضرورية.

عاملُ قطاع خاص يعمل في شركة، أجرُه اليوميّ 100 ألف ليرة سورية، بوصفه مهنياً جيداً في مكان عمله، ويَدفع ربّ العمل غلاء معيشة: 200 ألف ليرة سورية. ماذا سيفعل بهذه المبالغ الزهيدة لإطعام أسرته فقط؟ فما بالك ببقية الاحتياجات.

القاسم المشترك بينهم هو أزماتهم المستعصية على الحلول منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميقها وتوسيع دائرتها لتشمل كلّ شيء. فإلى متى؟ وما يزيد الطين بلّة، أو بشكل أدقّ ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلّي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هو سلوك السلطة تجاه ما يحتاجه الناس من مواد حيث ترتفع الأسعار دون حسيب أو رقيب.

ما نودُ قولَه: إنّ الحكومات المتعاقبة جميعها، السابقة والحالية، لا حلول لديها تُقدّمها للناس، وهَمُّها الأساس هو جمعُ مواردها بأشكال مختلفة عبر المراسيم والقرارات التي تُحمّل الفقراء المزيد من الظلم وتقهرهم أكثر، حيث تُنهَب تلك الموارد بأشكال متنوعة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسمّيات، بينما في الطرف الآخر العزيزون على قلبها يعيثون فساداً في لقمة الفقراء، عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيّرون واقعَهم؟ إنّ غداً لناظره لقريب.

الفساد والليبرالية

الليبرالية تعني حرية السوق بتنظيم نفسه، أو بالمعنى الصريح حرية المستثمرين ورجال الأعمال في السيطرة على مفاصل الاقتصاد والثروة في البلاد، عن طريق سحب يد الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بيع القطاع العام وإنهاء دوره، لتحل محله قوى السوق الخفية التي تتحكم في لقمة ورقاب العباد، والتي تسعى نحو الربح فقط دونما أي اعتبارات أخرى، وبالتالي تحول كل شيء إلى سلعة، حتى حقوق المواطن الأساسية تصبح مجرد سلعة لا يقتنيها إلا القادر على شرائها فقط.

■ أديب خالد

وعادة ما يتم بيع القطاع العام ومصانعه تحت حجج كثيرة، أهمها أن هذه المعامل والمصانع خاسرة، وهي عملياً ليست خاسرة بل مُخسَّرة بفعل السياسات الاقتصادية الليبرالية والفساد الذي قادها نحو الخسارة تمهيداً لبيعها للقطاع الخاص.

الليبرالية تفتح أبواباً واسعة للفساد

وإذا كان البعض يروج أن الليبرالية يمكنها القضاء على الفساد الذي استشرى في مؤسساتنا الحكومية، وأن القطاع الخاص وحده القادر على مكافحة الفساد والروتين، فهذا كلام مردود عليه، لأن الليبرالية نفسها تعني عقد صفقات فساد كبرى يجري من خلالها بيع القطاع العام بأسعار بخسة ولمستثمرين محددين وربما مرتبطين بالخارج. فالليبرالية تعمق من الفساد وترفع من فاتورته، ومن راكم الأموال من خلال نهب القطاع العام هو نفسه يأتي اليوم ليصبح مستثمراً للقطاع العام واعداً بمستقبل زاهر للاقتصاد!! فالليبرالية تؤدي لسيطرة الفساد على البلاد.

الليبرالية والفساد مرتبطان ارتباطاً عضوياً لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، بل يعتبر الفساد ممهداً لليبرالية، والليبرالية تعمق وتوسع دائرة الفساد وترفع من خطره لدرجة أنها تهدد وجود البلد بحد ذاته، بسبب ما تسببه من فقر لأغلبية الشعب تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تتحول إلى انفجارات أمنية.

في الليبرالية الجميع يغرق بالفساد

فلا يستقيم إذاً كلام حكومة ما عن مكافحة الفساد وهي تطبق سياسات اقتصادية ليبرالية، ولا يمكن لأي أحد أن يستطيع مكافحة ولو الفساد الصغير حتى، لأن الليبرالية تدفع جميع فئات المجتمع نحو الفساد، لأن بقاء المواطن على قيد الحياة مرتبط بتأمين احتياجاته، وهو لا يستطيع تأمين احتياجاته المعيشية سوى عن طريق الفساد، بسبب حصر الثروة الوطنية في أيد قليلة، ولا يبقى للأغلبية سوى النذر القليل، وستتصارع فيما بينها، وسترتكب الجرائم للحصول على ما يبقيها على قيد الحياة، وسيتهرب العمال من العمل بسبب قسوة ظروفه ولإيمانهم بأنهم لا يتقاضون أجورهم كاملة، فتُكسر روح العمل والإبداع لديهم.

لذلك في الأنظمة الليبرالية تنهار أخلاق المجتمع وتزداد نسبة الجرائم، وخاصة جرائم الغش والسرقة والقتل من أجل المال والتجارة بالممنوعات، ولن يستطيع أي جهاز أمني ضبطها، ناهيك عن جرائم كبار الفاسدين التي تبقى بعيداً عن الأضواء ويتم التستر عليها، والتي يرتكبها هؤلاء يومياً بحق الشعب وكرامته.

القمع يتناسب طرداً مع الليبرالية

كما تعني الليبرالية الحرية للمستثمرين، فهي تعني الديكتاتورية لباقي فئات الشعب. فالليبرالية لم يرافقها حرية سياسية كما سُوِّقت لنا، بل ترافقت مع قمع للشعب لمنعه من الاحتجاج على أوضاعه المعيشية. وللحفاظ على الثروة بأيد قليلة، لا بد من جهاز أمني قوي يقمع المطالبين بحصتهم من الثروة، إضافة إلى الوسائل الناعمة الأخرى التي توهم الشعب بأن مشكلته ليست مع هؤلاء بل في أخلاقهم وذواتهم، وأن ما يعانون منه من فقر وجوع سببه أفعالهم.

لذلك يرتقي دفاع العمال والأحزاب الوطنية عن العدالة الاجتماعية ومحاربة الليبرالية إلى مستوى الدفاع عن الوطن بأكمله، ويعتبر مهمة وطنية بامتياز، فالموقف من الليبرالية بات يعني مع الوطن أو ضده.

الطبقة العاملة

مصر: عمال شركة مجموعة «نايل لينين» ينهون إضرابهم

عاد عمال شركة «نايل لينين غروب» للنسيج والمفروشات بالإسكندرية إلى العمل، يوم 9/17 «الشهر الجاري» لينتهي **الإضراب** عن العمل والاعتصام داخل مقر المصنع الذي بدأوه الأربعاء الماضي، وذلك بعدما استجابت إدارة الشركة، لمطالبهم، وأما فيما يتعلق ببنود التسوية التي توصل العمال إلى اتفاق تضمن 20 بنداً منها ضم علاوة غلاء المعيشة الحالي، إلى إجمالي الراتب لكافة العاملين بالشركة. صرف منحة استثنائية شهرياً تصرف بمنتصف الشهر لمدة أربعة أشهر ابتداء من تشرين الأول لجميع العاملين بالشركة، وضمّها للأجر الشامل اعتباراً من راتب شباط 2026، والتزام المنشأة بتشكيل لجنة للسلامة والصحة المهنية تتولى توفير الإسعافات الأولية الضرورية كافة وتطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية طبقاً لأحكام قانون العمل النافذ، وصرف الأجر كاملاً في الفترة من أول الشهر حتى الخامس من نفس الشهر.

إنكلترا: عمال البناء النووي يَضربون احتجاجاً على الأجور

بدأ عمال البناء بموقع نووي في سيلافيلد المحدودة بمقاطعة كمبريا إضراباً عمالياً لمدة أربعة أيام يوم الإثنين 15 من أيلول الجاري، بسبب نزاع على الأجور واحتجاجاً على «رفض زيادة التعويضات الخاصة بسيلافيلد»، وفقاً للنقابة. وأشارت النقابة إلى أن الإضراب العمالي أدى إلى «اضطرابات شديدة»، علماً أن عمال البناء في مشاريع نووية أخرى يحصلون على علاوات أجور لا يحصل عليها العمال في سيلافيلد. ويشمل العمال المشاركون في الإضراب الكهربائيين، والنجارين، وعمال تركيب الأنابيب، وعمال الرفع، وعمّال اللّحام، وعمال الأرض. وتدعو النقابة أصحاب العمل إلى العودة إلى المناقشات و«إدراك المخاطر الفريدة والمهارات المطلوبة» في منشأة كمبريا. من جهته صرح متحدث باسم الموقع النووي: «نحن على علم بالنزاع الدائر في سيلافيلد. وإن سلامة وأمن موقع سيلافيلد، وقوانا العاملة، هي أولويتنا خلال هذا الإضراب».

هولندا إضراب موظفي الخطوط الجوية الهولندية KLM

شركة الطيران الهولندية KLM ألغت عشرات الرحلات الجوية يوم الأربعاء، 17 أيلول 2025، بعد أن نفّذ عمال الخدمات الأرضية في مطار سخيبول بأمستردام إضراباً عن العمل. نتيجة نزاع عمالي مستمر بين الخطوط الجوية الملكية الهولندية والعاملين في قسم المناولة الأرضية، والذين يطالبون بظروف عمل أكثر عدلاً واتفاقيات تفاوض جماعية مناسبة. وكان الإضراب العمالي مُخططاً له مسبقاً ويُعدّ أحدث فصل في نزاع طويل الأمد بين الخطوط الجوية الملكية الهولندية والعديد من النقابات العمالية التي تُمثّل عمال الطاقم الأرضي في مطار سخيبول بأمستردام. وكانت الشركة قد توصلت إلى اتفاق في وقت سابق من أيلول مع بعض النقابات، وظلّت نقابتان أخريان غير راضيتين عن الاتفاق وقررتا المضي قدماً في خططهما للإضراب في 17 أيلول 2025.

البرازيل: إضراب عمال المعادن في شركة إمبراير

بدأ عمال المعادن في مصنع إمبراير في ساو خوسيه دوس كامبوس بالبرازيل إضراباً مفتوحاً في 17 أيلول 2025، مطالبين بزيادة الأجور واتفاقية عمل جماعية عادلة. ويُبرز هذا النزاع التوترات العمالية الأوسع نطاقاً في قطاع الطيران في وقت يشهد فيه الطلب العالمي على الطائرات ارتفاعاً كبيراً. كما دقّ اتحاد العمال ناقوس الخطر بشأن التخفيضات التي تتخذها الشركة في حماية العاملين الذين يعانون من إصابات العمل، مؤكداً أن هذه الضمانات جزء أساسي من أي اتفاقية عمل عادلة. يكمن جوهر الإضراب في نزاع على الأجور ويرفض العمال اقتراح إمبراير الذي قدم زيادات طفيفة بالأجور مقارنة بالتضخم المتزايد. وأفادت النقابة أن الشركة لا تدرك مساهمة العمال في نجاح الشركة العالمي.

ما مصير المقترضين والكفلاء في ظل نتائج قرارات الفصل؟

من أهم تداعيات القرارات المجحفة التي أصدرتها الحكومتان المتتاليتان مسألة التخلف عن سداد أقساط القروض للجهات المُقرضة، سواءً كانت جهاتٍ عامةٍ أو خاصة، فأكثر من 50% من موظفي القطاع العام إما يندرجون في قوائم المقترضين أو قوائم الكفلاء، وفي ظل غياب أي بيانات رسمية توضح أعداد المقترضين المتخلفين! فإن تقديرها ممكن إذا استند على أعداد ونسبة الموظفين والعمال الذين خسروا وظائفهم بسبب تلك القرارات المتعسفة وغير المدروسة، فمصدرو القرارات لم يدرسوا أضرارها ونتائجها قبل إصدارها ومن بينها قضية القروض والكفلاء.

■ هاشم اليعقوبي

منذ تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية المعادية للطبقات الضعيفة والتراجع المتواتر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مروراً بسنين الأزمة وحتى سقوط سلطة النظام البائد، ازدادت أعداد موظفي القطاع العام المقترضين ونشأت تلك العلاقة الطردية بين عنصرين؛ الأول منهما: سلسلة التخلي المتلاحق عن الدعم الحكومي وارتفاع معدل التضخم وتآكل القيمة الحقيقية للأجور وانحدار الوضع المعيشي لمستويات غير مسبوقة، والثاني: ارتفاع عدد الموظفين المقترضين. ولم يكتفِ الموظف خلال تلك السنين بقرض واحد، بل ما إنْ ينتهي من تسديد الأول حتى يسحب قرضاً آخر، لتتطور لاحقاً ويلجأ للاقتراض من جهتين أو أكثر في آن واحد، ولم يعد مستغرباً بيان الراتب الشهري المرفق بالراتب الذي يحوي اقتطاعين أو ثلاثة، خاصة بأقساط التسديد الشهري للتجاري والعقاري والتسليف الشعبي، ومع مرور السنين ارتفعت نسبة الموظفين المقترضين من المصارف العامة والخاصة لتتجاوز عشرات الآلاف إلى مئاتها، ومن المعلوم أيضاً أن منحها يخضع لجملة من الآليات والمعايير والشروط العامة وأخرى خاصة، تتعلق بخصوصية المصارف بعينها. ومن الشروط العامة وجود الكفلاء ويشترط أن يكونوا أيضاً من عمال القطاع العام الذين يقدمون بيان راتب يؤهلهم للكفالة، وبحسب قيمة القرض يحدد عدد الكفلاء، وقد وصلت قيمة بعض القروض لاشتراط وجود أربعة من الكفلاء أو أكثر كي يتناسب مع تغطية القيمة المالية للقرض وللقسط الشهري المسدَّد.

قرض «المكدوس» صنيعة السلطة البائدة

أغرقت السلطة الفاسدة البائدة موظّفي الجهات العامة بالقروض بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال سياساتها الاقتصادية الخادمة للفساد والمفسدين ولطالما سمعنا عن أرقام لا يمكن إحصاء أصفارها، هرب مقترضوها وجُلّهم من رجال الأعمال والمسؤولين والمستثمرين «أولاد آدو» في حين أرهقت أصحاب الأجر المحدود والمنهوب بفوائد وضوابط ومعايير كفالة، وضيقت الخناق عليهم بمعيشتهم، حتى صارت تسمى بعضها بقروض المكدوس والمازوت والقرطاسية وغيرها من الأسماء التي تجعل من الألم سخرية وتهكماً يعبر عن السخط ويخفف من مفاعيلها. ورغم ذلك استطاعت تلك القروض بطريقة أو بأخرى معالجة بعض القضايا المعيشية الملحة التي لا حل لها إلا بقرض يؤجل المشكلة الماثلة أمام المقترض ويدفعها للأمام في محاولة لكسب الوقت ليس إلا، واستمرت تلك الظاهرة بأسبابها ونتائجها حتى سقوط السلطة ودخول البلاد بمرحلة جديدة استقبلها الشعب السوري بآمال جديدة وأمنيات عظيمة مليئة بخبرات التجارب السابقة والحذر من مجهول يرجونه خيراً.

إنّ قضية القرارات وما تلاها من نتائج كارثية تفرض على السلطات الحكومية الحالية الرجوع عن كل تلك القرارات دفعة واحدة وإعادة دراسة واقع القطاع العام بشكل كامل ودقيق

التعاطي المؤسساتي مع مسألة القروض

اعتمدت الجهات الحكومية في التعامل مع موضوعة القروض وأقساطها على اقتطاع أقساط القروض من رواتب المقترضين بشكل مباشر دون الحاجة للتسديد المباشر، في حين يلتزم المقترض بتسديده بشكل مباشر للمصارف الخاصة، لذلك لم تشهد المصارف العامة تخلفاً عن تسديد المقترضين إلا ما ندر ولأسباب استثنائية جداً، فحتى في أعقد الأوقات كانت الأجور تنزل على حسابات موظفي القطاع العام وبالتالي كانت الاقتطاعات تتم أوتوماتيكيا، في حين عانت المصارف الخاصة من حالات تخلف أكثر بكثير، مما تسبب بتوقف رواتب الكفلاء، فوفق الأنظمة المعمول بها يتحمل الكفيل هذه المسؤولية «الكفيل حطّاط»، وغالبية تلك المخالفات تمت تسويتها بطرق متعددة. وللعلم فإن المقترضين الذين يتوفون او يتغيبون قسرياً أو المتقاعدين منهم فإن استحقاقاتهم في التأمينات الاجتماعية كانت الملاذ الآمن للجهات المُقرضة لتحصيل مستحقاتها المالية سواء كان الموظف يحق له راتب تأميني أو تعويض من دفعة واحدة.

قرارات تعسفية بأضرار كارثية

منذ الأسابيع الأولى لتولي «حكومة الإنقاذ المؤقتة» لزمام الأمور، ظهرت إلى السطح سلسلة قرارات الفصل وكف اليد والإجازات المأجورة وتوقيف العقود وغيرها من القرارات كمعضلة القروض وأقساطها وكفلائها، ونتجت قضايا شائكة عن تلك القرارات. فالمقترض المفصول لم يعد يدري كيف سيعالج جملة النكسات التي تعرض لها؛ فهو من جهة أصبح دون عمل وبالتالي دون دخل يعينه على مشقة الحياة ولقمة الأولاد، ومن جهة أخرى فهو مقترض وكفيل بأن معاً لا يعلم «من وين ولا من وين» لمعالجات وضعه المستجد المفاجئ، كيف سيسدد أقساط القرض إذا ما نجحت الاعتراضات العاصفة على القرارات وإذا تم فصله بشكل نهائي وقاطع، هل سيحصّل مستحقاته التأمينية؟ وكيف سيتم اقتطاع الذمم منها... وهل وهل؟ وفعلاً دخل المقترضون والكفلاء دائرة الأسئلة اللامنتهية في ظل غياب الأجوبة والحلول الحكومية الرسمية، خاصة أنه في تلك الفترة بالذات تزايد الترويج للحكومة «الانتقالية» الجديدة «مفتاح العقد والحل» والتي لم تتراجع حتى اليوم عن القرارات بشكل كامل، بل زادت الطين بلة بعمليات الدمج الوزاري والمؤسساتي وإلغاء أو أحداث جهة ما. وللعلم فإن أكثر المقترضين والكفلاء ارتباكاً وخوفاً أولئك المتعاملين مع المصارف الخاصة التي بدأت منذ الشهر الثاني بإرسال مطالباتها بتسديد الأقساط تحت طائلة المسائلة القانونية، حيث تلجأ المصارف عادة لمخاطبة الجهات المعنية بإيقاف رواتب المتخلفين وكفلائهم، فماذا إنْ كان المتخلف أو الكفيل من المفصولين؟ حينها سيلجأ المصرف الخاص للتأمينات الاجتماعية وتزداد الأمور تعقيداً والمتضرر الأول والأخير هم الموظفون.

تراجع شامل — حوار عام — قرار صحيح

إنّ قضية القرارات وما تلاها من نتائج كارثية بمختلف الاتجاهات تفرض على السلطات الحكومية الحالية الرجوع عن كل تلك القرارات دفعة واحدة وإعادة دراسة واقع القطاع العام بشكل كامل ودقيق سواء من حيث الهيكلية الإدارية والجدوى الاقتصادية والخدمية... إلخ، أو من حيث الملاكات العددية والموارد البشرية وإعطاء الأمر حقه والخروج بأفضل القرارات المرتكزة على الجمع بين مصلحة القطاع العام والعمال معاً وهذا ليس بالأمر الصعب او التعجيزي، ومفتاح إيجاد هذا هو الانفتاح على الحوار الجاد والحقيقي مع كل الأطراف المعنية والفاهمة له، من جهات حكومية إلى قوى سياسية ومجتمعية وعلى رأسها النقابات، وحينها فقط سيكون القرار الناتج هو الأكثر صوابية والأشمل خيراً على الجميع.

أزمات قطاع النقل المتراكمة والجديدة... والمواطن يدفع الفاتورة

يشهد جانب من قطاع النقل سلسلة من الاضطرابات والتحديات التي كشفت عن مكامن خلل بنيوية واجتماعية واقتصادية. من إضراب سائقي الشاحنات في 14 أيلول، مروراً باحتجاجات سائقي الأجرة العمومي على انتشار التطبيقات، وصولاً إلى تردد السلطة في تنفيذ قرارها السابق في خفض أجرة النقل العام.

■ سارة جمال

وفي قلب هذه الصورة تتجلى معاناة المواطن الذي يرزح تحت وطأة التكاليف المتزايدة، سواء كان مستهلكاً يدفع ثمن ارتفاع الأسعار، أم سائقاً يعاني من تدهور دخله.

إضراب واحتجاجات السائقين

اعترض سائقو الشاحنات في البداية على تحول مكاتب الدور من أداة تنظيمية إلى وسائل بيد السماسرة، واشتكوا من تجاوزات واسعة يقوم بها عدد من كبار التجار. ليتبع ذلك قرار وزارة النقل بإلغاء المكاتب بشكل كامل، وإجبار السائقين على تأسيس شركات بخمس شاحنات كحد أدنى، أو الاندماج في الشركات الموجودة أساساً، ما حوّل المشكلة بنظرهم من فساد في التنظيم إلى إقصاء متعمد من سوق العمل لمن لا يمتلك منهم سوى شاحنة أو اثنتين ويعتمدون عليها كمصدر رزق وحيد.

وليست أزمة سائقي الشاحنات منفصلة، فقد سبق إضرابهم احتجاج لسائقي الأجرة العمومي على انتشار التطبيقات بأسعار تنافسية، ما أثر سلباً على دخلهم، في ظل غياب إطار قانوني يحمي حقوق جميع الأطراف. فيما تريثت الوزارة في قرار خفض أجور النقل العام بسبب تذبذب سعر الصرف وارتفاع أسعار المحروقات.

إشكالية الحوكمة

يبدو أن الموقف برمته هو حلقة مفرغة من انهيار العملة وارتفاع التكاليف وانخفاض الدخل تليها احتجاجات، وبالتالي تأثير على المواطن، إما بارتفاع تكاليف الخدمات والسلع أو انقطاعها.

فارتفاع أسعار المحروقات ينعكس مباشرة على تكاليف التشغيل سواء لشركات نقل البضائع أو النقل العام، وفي ظل غياب آلية تعويض أو سياسات نقدية فعالة لضبط السوق، ستنتقل هذه الزيادات إلى المستهلك، بشكل مباشر وغير مباشر، ما يعني ارتفاعاً جديداً في أسعار الخدمات والسلع الأساسية، واستمراراً في عملية التضخم.

ويلاحظ غياب المرونة عن القرارات الحكومية، حيث تُتخذ بمعزل عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ويغيب عنها التشاور مع الفئات المعنية قبل إصدار هذه القرارات. فرغم أن إلغاء مكاتب الدور على سبيل المثال، هدفه المعلن هو التنظيم والقضاء على الفساد، إلا أنه قد يخلق بيئة احتكارية جديدة، تؤدي إلى استغلال العاملين عبر فرض شروط تعاقدية غير عادلة أو تقليص حقوقهم.

الرابط المشترك

الخيط المشترك الذي يربط هذه الاضطرابات كلها هو معاناة المواطن المتضرر بشكل مباشر. فالحلول المؤقتة، كتأجيل قرار خفض أجور النقل، لا تحل المشكلة، بل تؤخر انفجار الأزمة. فمن جهة يتأثر السائقون، سواء في نقل البضائع أو الركاب، بسبب الفجوة بين التكاليف المرتبطة بالدولار والإيرادات بالليرة. بينما المواطن، وإذا افترضنا أنه يحتاج إلى رحلتين فقط ذهاباً وإياباً يومياً، 22 يوماً في الشهر، وبتكلفة وسطية هي 8000 ليرة، يحتاج إلى 176,000 ليرة شهرياً أجور مواصلات، أي 17,6% من راتبه، إذا كان يتقاضى مليون ليرة بعد الزيادة 200%.

ما يعني أن أزمة النقل وارتفاع التكاليف والأسعار ليست مجرد مشكلة قطاعية، بل جزءاً من أزمة اقتصادية واجتماعية شاملة، تتطلب حلولاً جذرية، تستهدف استقرار سعر الصرف، ودعم الإنتاج المحلي، فالاستمرار في تجاهل أو «تسكين» القضايا الحيوية يعني المضي قدماً نحو مزيد من التدهور والانهيار.

لك إيمتى رح ينسمع صوت السوريين؟

يا عالم... يا ناس... خلص بقا! صار لنا سنين ندفع دمنا وعرقنا وغربتنا.. ولسا لليوم عم ينرسم مستقبلنا برا... بعيد عنا... وكأنو إحنا موأصحاب هالبلد.

الأسد وقع؟ إي وقع... بس شو تغيّر على السوري البسيط؟ والله ولا شي.

الجوع فات عالبيوت... الناس اليوم ما عم تاكل... مو مجازياً... عن جد ما عم تاكل.

عائلات كاملة عم تتعشى خبزة ناشفة وشوية شاي... والأولاد عم ينامو من دون عشا.

أسعار اللحمة والجاج وصلت للسماء... والراتب إذا في شغل أساساً.. ما بيكفي أسبوع.

الدولار كل يوم بيلعب فينا لعب... يطلع وينزل متل المرجوحة... بس دايماً على حسابنا.

تسريح وتشريد... المعامل سكرت... والمصانع وقفت... والورشات الحرفية راحت.

آلاف الناس اتسرحوا من شغلهم بلا أي رحمة... يلي كان يشتغل حداد أو نجّار أو عامل صار اليوم قاعد بلا شغل... أو عم يشتغل يوم وعشرة لا... والنتيجة؟ شوارع مليانة شباب عاطلين... قلوبهم مليانة قهر... وبيوتهم مليانة عجز.

الزراعة راحت... والصناعة خربت... الأرض يلي كانت تطعمي البلد صارت يابسة.. الفلاح ما عاد يزرع متل قبل... مازوت غالي... مي قليلة... أسمدة بأسعار فلكية.. يلي كان يزرع قمح صار عم يبيع أرضه أو يتركها بور.

أما الصناعة... فالمعامل خربت... وما ضل غير كم معمل عم يشتغل بالحد الأدنى.

لك حتى الحرفيين يلي كانوا يفتخروا بشغلهم صاروا يطفشوا برات البلد لأنو ما في سوق ولا في دعم.

وفوقها لعبة الدولار والخنق اليومي... كل يوم الناس بتفيق ع سعر جديد... الدولار طالع... الأسعار طالعة... والناس نازلة لتحت... طبعاً التاجر الكبير ما بيتأثر... الحيتان عندها مخزون وظهرها مسنود... بس المواطن الفقير هو يلي عم ينخنق كل يوم أكتر.

صار السوري يروح عالمحل يحسب إذا بيقدر يشتري بطاطا ولا لأ.. والله البطاطا صارت حلم!

وبعدين؟ كل هالمعاناة... وكل هالقهر... ولسا بيجوا يحكوا عن اجتماعات ومؤتمرات وحلول من برا لبرا...

القرار 2254؟ إي سمعنا فيه... ونحنا كسوريين بدنا ياه وموافقين عليه... وبنفس الوقت هو الورقة يلي كل العالم بيهز راسو ويقول «هي الحل» بس وين؟ على الأرض؟ ولا شي... ليش؟ لأنو المصالح أكبر من معاناة الناس.. لأنو كل قوة أمر واقع بدها حصتها... وبدها تضل ماسكة برقاب الناس.

لك يا جماعة... كافي بقا! كافي لعب بمصير السوريين! كافي تغييب!

السوري ما عاد بدو خطابات ولا صور تذكارية عالطاولات المستديرة... السوري بدو ياكل... يشتغل... يعيش بكرامة.

السوري بدو قرارو يرجع لإيدو... مو يضل لعبة بين دول وقوى بتتاجر بدمه وجوعه.

إذا عن جد في حل... لازم يبدأ من الناس يلي عايشة الجوع والقهر... من الأم يلي تبكي كل ليلة لأنها ما معها تطبخ... من العامل يلي انطرد من شغلو بلا تعويض... من الفلاح يلي أرضو عطشانة وما عاد يزرع... من الحرفي يلي باع عدته مشان يطعمي ولاده.

هدول هنن سورية... مو الطاولات والمؤتمرات برا... مو الخطابات والوعود الفضفاضة... مو صفقات الدول.

يا عالم.. سورية ما بتنبنى إلا بأصوات ولادها الحقيقيين... وكل حل ما بيمشي من وجعهم ومن مطالبهم رح يكون كذبة جديدة ع حسابهم.

صرخة الناس واضحة: إيمتى رح توقفوا تغييبنا؟ إيمتى رح ينسمع صوتنا؟ بدنا نقرر مصيرنا بإيدنا وننفذ 2245 بسرعة... مو بس لنخلص من المتاجرين بدمنا وبلحم ولادنا ومستقبلهم... بس الأهم لنختصر ع حالنا وع بلدنا زيادة أوجاع...

خارطة طريق «سورية/ أردنية/ أمريكية» ...

لحل أزمة داخلية في السويداء السورية!

جرى الإعلان يوم الثلاثاء الماضي، 16 أيلول 2025، من جانب كل من وزارة الخارجية السورية، ووزارة الخارجية الأردنية، والمبعوث الأمريكي الخاص لسورية توم براك، عن «خارطة طريق لحل الأزمة في السويداء»، صدرت بشكل رسمي متضمنة 13 نقطة تفصيلية، تشمل جوانب إنسانية وإدارية وسياسية، إضافة إلى ديباجة تنص على وحدة سورية وسيادتها. وجرى الحديث لاحقاً عن عمل مشترك بين الأطراف الثلاثة على دفع الخارطة لمجلس الأمن الدولي بغرض اعتمادها وثيقةً رسمية ضمنه.

■ قاسيون

نحاول هنا تقديم قراءة أولية لهذه «الخارطة»، ليس عبر دراسة نصها التفصيلي «علماً أننا سنمر على بعض التفاصيل»، بل أهم من ذلك، انطلاقاً من معنى أن يتم توقيع اتفاق ذي طابع دولي/إقليمي لحل أزمة ذات طابع داخلي سوري...

ربما من المفيد أن نبدأ هذه القراءة بالتذكير بما قلناه وتوقعناه في الأيام الأولى لاندلاع هذه الأزمة، في مادة للمحرر السياسي لقاسيون نُشرت بتاريخ 17 تموز 2025، وحملت عنواناً هو: «النتيجة: كلنا خاسرون!».

تقول المادة:

«انتهت جولة جديدة من العنف الدموي الفظيع، كانت ساحتها هذه المرة هي محافظة السويداء السورية، وآمال السوريين وقلوبهم معلقة بأن تكون انتهت بشكل كامل، وأن تكون «خاتمة الأحزان» التي يعيشها الشعب السوري بشكل متواصل منذ 14 سنة.

والآن، وبعيداً عن الاستعراضات الإعلامية من هذا الطرف السوري أو ذاك، ما هي النتائج الفعلية لهذه الجولة الجديدة من الدم؟

يمكن تقسيم النتائج إلى نوعين:

الأول هو الخسائر، وضمنه:

أولاً: خسرنا كسوريين مئات من شبابنا ونسائنا وشيوخنا وأطفالنا، وأضفنا دماء جديدة لنهر الدم العظيم المتدفق بلا توقف.

ثانياً: خرجت كل الأطراف المتحاربة، بلا استثناء، أضعف وأقل حيلة مما كانت عليه، وذلك بالتوازي مع ازدياد وزن الخارج وتأثيره؛ فالمعادلة ليست معقدة ولا صعبة لمن يمتلك الحد الأدنى من المنطق الوطني السليم: كلما جرى الدفع باتجاه تفريق الداخل وتأجيجه ضد بعضه البعض، تحت أي ذريعة أو شعار، كلما زاد ضعف الداخل بالعموم، بكل أطرافه، وزادت الثغرات التي يتسرب منها التدخل الخارجي.

ثالثاً: تم زرع آلام وجراح وأحقاد جديدة، وتم رفع درجات التوتر ضمن المجتمع السوري ككل، وتم تعزيز خطابات الكراهية والخطابات الطائفية والحاقدة والثأرية، الأمر الذي من شأنه أن يخلف مزيداً من الضعف العام في كامل المجتمع.

الثاني هو الدروس والعبر، وضمنه:

أولاً: أي اتكاء أو استناد سوري، من أي طرف كان «وهو ما جرى من أطراف متعددة بأشكال مباشرة وغير مباشرة»، على طرف خارجي، لمواجهة طرف داخلي، هو اتكاء على الهواء؛ فالخارج لا يمكن ائتمان جانبه، خاصة إن كان أمريكياً أو «إسرائيلياً»، بل ومصلحته هي خداع الأطراف الداخلية والتغرير بها باتجاه إدمائها جميعها، وإدماء البلاد وإضعاف وحدتها أكثر فأكثر.

ثانياً: منطق الغلبة والحلول الأمنية والاحتكار هو منطق فاشل لا يمكن الاستناد إليه في بناء بلد واحد موحد عزيز ومستقل. بالمقابل فإن المنطق الوحيد الصالح هو منطق الحل السياسي الشامل القائم على الحوار الوطني الشامل، ابتداء بمؤتمر وطني عام فوري يسمح بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة بعيداً عن الاستئثار، ووصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه».

الداخل والخارج

للأسف، فإن ما توقعته المادة المشار إليها قد تحقق بشكل كامل؛ فالأطراف السورية كلها قد خرجت أضعف وأقل استقلالية، والمجتمع ككل بات أضعف، وزادت المخاطر على وحدة البلاد ووحدة الشعب، ناهيك عن الأحقاد والآلام التي جرت مراكمتها... كما أن الاتفاق الثلاثي موضع النقاش هو دليل ملموس على ازدياد وزن الخارج الذي حذرنا منه؛ فهذا الخارج بات طرفاً في حل ما يفترض أن يكون أزمة داخلية ضمن الحدود السورية، ما يُعيد التأكيد بشكل مضاعف على أن كل الأطراف السورية، على الإطلاق، قد خرجت خاسرة من «معركة» كان ينبغي ألا تقع أساساً، وكان السبيل الوحيد لكسبها هو عدم خوضها، وتحويلها من الجانب الأمني والعسكري الذي حمل أبعاداً طائفية تدميرية، إلى معركة سياسية لتلبية مطالب الناس عبر التوافق على شكل الدولة الجديدة، وطريقة إدارتها انطلاقاً من التساوي التام بين السوريين بوصفهم مواطنين مكتملي المواطنة وموفوري الكرامة... وعبر المدخل الذي ما يزال هو نفسه الذي طرحناه مع بداية الأزمة وقبلها: الحل السياسي الشامل عبر تطبيق جوهر القرار 2254، أي عبر جسم حكم انتقالي توافقي ومؤتمر وطني عام يجري عبره التوافق بين السوريين على شكل دولتهم ويفضي إلى دستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة...

ما جرى فعلياً، هو أن اعتماد منطق الغلبة/الحلول الأمنية، قد أوصلنا جميعاً إلى وضع بات فيه نقاش حل الأزمة في السويداء نقاشاً ذا أبعاد دولية وإقليمية، وليس نقاشاً بين السوريين!

مرة أخرى، فإن الاستنتاج الذي لا تخطئه العين، هو أن رفض الأطراف المتحكمة من السوريين لحوار حقيقي داخلي يتضمن تنازلات متبادلة، ويفتح الباب لآراء السوريين السياسية أن تفعل فعلها الوطني المطلوب منها، قد أدى بالمحصلة إلى إضعاف تلك الأطراف، وإلى قضم إضافي لما تمتلكه من استقلالية نسبية، لمصلحة الأطراف الخارجية...

تلك الأطراف الخارجية هي صاحب المصلحة الأولى من الدم السوري الذي تمت إراقته ولا يمكن استبعاد أنها كانت وراء خلق الأزمة عبر متشددين وأدوات موجودة ضمن مختلف الأطراف السورية

في التفاصيل

يقول البند 12 من نص الخارطة وفقاً لما نشرته وزارة الخارجية السورية ما يلي حرفياً: «تعمل الولايات المتحدة، وبالتشاور مع الحكومة السورية، على التوصل لتفاهمات أمنية مع إسرائيل حول الجنوب السوري، تعالج الشواغل الأمنية المشروعة لكل من سورية وإسرائيل، مع التأكيد على سيادة سورية وسلامة أراضيها. وسيدعم الأردن هذا الجهد، وبما في ذلك عبر اجتماعات مشتركة».

هكذا، ببساطة ووضوح... نصّ لاتفاق حول خارطة طريق لحل أزمة داخل الأراضي السورية، يتضمن نصاً مباشراً يربط حل الأزمة بالوصول إلى تفاهمات أمنية مع «إسرائيل» يعالج الشواغل «المشروعة» لها، وطبعاً عبر الوسيط الأمريكي «النزيه»... ما يعني وضوحاً، أن الأزمة الداخلية يتم تجييرها من الخارج لتحقيق مكاسب له على حساب الداخل السوري، وما يعني بوضوح أكبر، أن تلك الأطراف الخارجية هي صاحب المصلحة الأولى من الدم السوري الذي تمت إراقته، ولا يمكن أن يستبعد المرء– إذا أراد أن يفكر سياسياً– أنها كانت وراء خلق الأزمة من الأساس، عبر متشددين وأدوات موجودة ضمن مختلف الأطراف السورية؛ لأن التفكير سياسياً يبدأ دائماً بالسؤال نفسه: «من المستفيد؟» ... وهذا السؤال نفسه، ينبغي أن يضع أمامنا احتمالاً واقعياً آخر، هو أن تعمل واشنطن ومن خلفها «إسرائيل» لإفشال الخارطة نفسها التي ظهرت الولايات المتحدة عرابة لصياغتها والتوقيع عليها...

هل ستحل خارطة الطريق الأزمة؟

رغم أن أطرافاً ضمن السويداء أعلنت رفضها لخارطة الطريق المطروحة، فإن النقاش معها ما يزال جارياً وفقاً للمؤشرات المتوفرة، ورغم أن أطرافاً سورية أخرى تحت مسمى «العشائر» قد أطلقت تهديدات تصعيدية مؤخراً تشير إلى عدم رضاها عن الخارطة المطروحة، لكن بكل الأحوال ما يمكن قوله حول التفاصيل الداخلية لهذه الخارطة «أي دون البند 12 وما يشابهه»، أنها تفاصيل تسمح إن طبقت بتهدئة الأمور نسبياً، وبتحسين الأوضاع الإنسانية وحتى السياسية إلى حد ما، ولذا ينبغي الدفع باتجاه تطبيق كل البنود التي تصب في مصلحة سورية والسوريين، في السويداء وخارجها، ولكن الأكيد أيضاً، هو أن هذه الخارطة لن تقدم حلاً نهائياً للأزمة؛ لأن كل أزمة جديدة تظهر على الساحة السورية منذ عقود وحتى الآن، تجري مراكمتها فوق الأزمات السابقة دون حلها حلاً حقيقياً... الحل الحقيقي له طريق واحد هو الحل السياسي الشامل على أساس جوهر القرار 2254، أي بما يسمح بفتح الطريق نحو تغيير جذري شامل للنظام المستمر على حاله من حيث الجوهر منذ عقود طويلة... فما سقط حتى الآن هو السلطة، وليس النظام... هو السلطة وليس طريقة توزيع الثروة وإدارة البلاد، وبناء النظام الجديد هو مسألة أعقد بكثير من مجرد تغيير السلطة، وأول خطوة نحوه هي التوافق بين السوريين عبر المؤتمر الوطني العام.

مؤشرات بداية صُعودٍ جديدٍ للتحركات الشعبية

يمكن لمن يراقب النشاط السياسي للسوريين خلال الأشهر الماضية، ابتداء من 8 كانون الأول، بمختلف أشكال ذلك النشاط، أن يرصد المراحل التالية:

أولاً: صعود من 12/8 وحتى مجازر الساحل 3/7

ابتداءً من لحظة سقوط السلطة السابقة، شهدت البلاد نشاطاً سياسياً عالياً للسوريين من مختلف القطاعات والفئات؛ شمل هذا النشاط عدداً كبيراً من الفعاليات والندوات والاجتماعات والمحاضرات، التي حاول السوريون من خلالها طرح هواجسهم وأفكارهم وآمالهم بما يخص شكل الدولة الجديدة المطلوب، سواء ما يتعلق بالدستور، أو الانتخابات، أو المركزية واللامركزية، أو الوضع الاقتصادي-الاجتماعي والمعيشي وكيفية معالجته، وصولاً إلى عدد كبير من النشاطات ذات الطابع الفني والاجتماعي. وبالتوازي، فقد عبر النشاط العالي عن نفسه أيضاً عبر احتجاجات الموظفين المفصولين، وعبر حركة دؤوبة ضمن عدد من وزارات ودوائر الدولة وضمن المؤسسات الاقتصادية، حيث حاول موظفون وعمال وطلاب دفع الأمور نحو اختيار ديمقراطي لممثليهم ومدرائهم وعمداء كلياتهم، بعيداً عن منطق التعيين الإلزامي من فوق الذي كان سائداً أيام السلطة السابقة في مختلف القطاعات.

ثانياً: انكفاء من 3/7 وإلى أوائل شهر أيلول

الحركة النشطة، انكفأت تدريجياً وبسرعة، مع بدء الأحداث الأمنية المتنقلة، التي جرى تحميلها في البداية اسم «حوادث فردية»، ولكن اتضح مع الوقت أنها أكبر بكثير من حالات فردية، حين وصلت إلى حدود المجازر في الساحل السوري مطلع شهر آذار. مع تلك المجازر، انكفأ النشاط السياسي العام إلى حدٍّ بعيد، وهو أمر متوقع؛ لأن صوت السلاح حين يرتفع داخل البلاد، وبين تيارات وأطراف ضمنها، فإن النتيجة الأولى له عادة هي كتم أصوات الناس، وخاصة حين يتم تحميل السلاح أبعاداً طائفية، فإن النشاط السياسي الوطني العام يصبح أكثر تعقيداً وصعوبة.

عوامل أخرى شديدة الأهمية، أسهمت أيضاً في الانكفاء المؤقت للحراك الشعبي؛ مؤتمر الحوار الوطني الذي جرى يومي 24 و25 شباط، وأخذ صبغة شكلية وغير ملزمة إلى حدٍّ بعيد، وجاء تالياً أقل بكثير من الطموح الشعبي لمؤتمر وطني عام يجري فيه نقاش كل الأمور المطروحة على الطاولة، ويستطيع السوريون من خلاله التأثير على مجرى الأمور بما يصب في مصالحهم. وأيضاً تشكيل الحكومة المؤقتة الحالية التي كرست إلى حدٍّ بعيد، رغم بعض التنوع الشكلي ضمنها، منطق «الحزب القائد»، وحرمان السوريين من المشاركة السياسية الحقيقية في تقرير مصيرهم.

بعد ذلك، جاءت أحداث أشرفية صحنايا وصحنايا نهاية نيسان، وبعدها تفجير الكنيسة في 22 حزيران، ثم المجازر والأزمة في السويداء، ومعها الاعتداءات «الإسرائيلية» ابتداء من 13 تموز، وهي الأزمة التي ما تزال دون حلٍّ حقيقي حتى اليوم، رغم أنها بدأت تهدأ نسبياً خلال الأسابيع الأخيرة.

ثالثاً: بدايات صعود جديد في شهر أيلول

مع بداية هذا الشهر تقريباً، وبعد هدوء نسبي في الأحداث ذات الطابع الأمني، بدأت تظهر بشكل واضح مؤشرات صعود شعبي جديد يأخذ مظاهر وأشكال شديدة التنوع؛ ابتداء من الاحتجاجات والنشاطات ذات الطابع المطلبي والاقتصادي، والتي شملت كل المحافظات تقريباً، وفي قطاعات متعددة، اقتصادية وتجارية وإدارية وطلابية، وباتت يومية تقريباً؛ فلا يكاد يمر يوم دون احتجاج هنا أو احتجاج هناك، وفي معظم الحالات تكون ذات أساس اقتصادي-معيشي، حيث ينظم أصحاب المصالح المتضررة صفوفهم بشكل أعلى فأعلى، كي يعبروا عن تلك المصالح ويضغطوا على السلطات لإحقاق حقوقهم، مع نجاحات جزئية هنا وهناك.

بالتوازي، يعود النشاط السياسي أيضاً إلى الظهور، عبر منتديات ومحاضرات وندوات وتجمعات سياسية مختلفة، تطالب بلعب أدوار حقيقية ضمن المشهد، وبإنهاء حالة الاحتكار وعدم المشاركة...

إلى متى وإلى أين ستصعد الموجة الجديدة؟

تكوين صورة ذهنية عن الموجة الجديدة، وكم ستستمر زمنياً، وإلى أي مدى يمكنها أن تصعد، وما الذي يمكنها أن تحققه من مطالبها، هو أمر في غاية التعقيد والصعوبة؛ لأنه يتطلب معرفة دقيقة بعدد كبير من العوامل التي تؤثر في هذا المسألة؛ ابتداء من العوامل الدولية والإقليمية وكيفية تغيرها المتوقعة خلال الأسابيع والأشهر القادمة، ووصولاً إلى الظروف الداخلية بمختلف تعقيداتها.

مع ذلك، من الممكن تكوين صورة مجردة عامة، فيها قدر معقول من الصحة، عبر توسيع الإطار الزمني لفهم المسألة، وخاصة الإطار الزمني لفكرة الحركة الشعبية بين الصعود والهبوط. وهنا يمكن تسجيل النقاط التالية:

أولاً: أسباب الحركة العميقة

الأسباب العميقة لحركة السوريين السياسية، ابتداء من 2011 وحتى اليوم، هي أسباب متداخلة وعديدة، ولكن بين أهمها بكل تأكيد: احتجاجهم على عمليات نهبهم وإفقارهم من قبل السلطة السابقة عبر السياسات الليبرالية، ورفع الدعم والفساد الكبير التي ألقت بالغالبية العظمى من السوريين تحت خط الفقر. وبين أهمها أيضاً: الاحتجاج على القمع والتسلط على الناس وحرياتهم وكراماتهم... تراكم القهر عبر عقود ووصوله إلى نقطة الغليان والانفجار عام 2011. ورحيل السلطة نهاية 2024 لم يؤدِّ بعد إلى تغيير النظام، ولم يؤدِّ إلى إنهاء النهب والفساد والفقر والقمع؛ ما يعني أن الأسباب العميقة للحركة ما تزال قائمة، ولذا ينبغي دائماً توقع أنها يمكن أن تنطلق في أي لحظة، متى ما شعرت، بحكم تجربتها المتراكمة، أن الظرف مناسب لها.

ثانياً: جيبية الصعود والهبوط

موضوع صعود وهبوط الحركة الشعبية، يحتاج أيضاً إلى فهم مركب يوسع منظاره الزمني ليرى عشرات السنين في لوحة واحدة، وليس فقط الموجات الجزئية للصعود والهبوط، كالتي عالجناها في بداية هذه المادة. إذا أخذنا مشهداً زمنياً أطول، يمكننا أن نرسم اللوحة التالية بما يخص سورية:

يمثل الشكل المرفق، تصوراً مبسطاً لصعود وهبوط الحركة الشعبية في سورية خلال أكثر من 100 عام الماضية، استناداً إلى الأحداث التاريخية التي جرت فعلاً. وما يمكن ملاحظته، هو أن دور الصعود والهبوط يشغل قرابة 100 عام، ونوبة الصعود حوالي 50 ونوبة الهبوط أيضاً حوالي 50. ما يعني أن الصعود الملموس الذي بات واضحاً ابتداء من 2011، كان قد بدأ بالتراكم قبل ذلك بعقدين وأكثر، وأنه سيستمر بعد 2011 عقدين وأكثر...

نشهد بداية موجة صعود جزئي لحركة الناس السياسية في سورية وعلى كل القوى الوطنية أن تكون ضمنها وتعمل معها وتتعاون معها

يوضح الشكل أن عملية الصعود والهبوط، تتضمن موجات جزئية عديدة من الصعود والهبوط، ولكن الميل العام يبقى صاعداً، أو هابطاً ضمن كل نوبة من النوبات الكبيرة لحركة الناس.

وعليه، فإن ما ينبغي توقعه وفهمه، هو أن كل صعود جزئي جديد ضمن الحركة الشعبية، يتجاوز بالمحصلة الصعود الجزئي السابق، ويضع الناس في مرحلة أكثر تقدماً وتنظيماً في نشاطها السياسي والاجتماعي العام، مقترباً أكثر من تحقيق الهدف النهائي، أي معالجة الأسباب العميقة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والوطنية التي ولدت الحركة من الأساس...

وإذاً، ما يزال أمامنا نظرياً ربع قرن من صعود الحركة الشعبية حتى تصل لتحقيق أهدافها، وتبدأ بعدها بالهدوء التدريجي ثم الانكفاء... وكيف نفسر الصعود والهبوط الجزئي الذي نقسيه بالأشهر كما بدأنا في هذه المادة؟ نفسره بأنه صعود وهبوط ضمن الصعود العام؛ فالخط البياني الحقيقي لحركة الناس هو أعقد بكثير من التجريد النظري المبسط الذي يقدمه الشكل السابق... ولتقريب المسألة من الذهن، يمكن أن نرسم الشكل التالي:

خلاصة أولية

نشهد بداية موجة صعود جزئي لحركة الناس السياسية في سورية، وعلى كل القوى الوطنية أن تكون ضمنها، وتعمل معها وتتعاون معها لرفع درجة تنظيم الناس لنفسها، لأن تحقيق الأهداف النهائية يتطلب درجة تنظيم عالية، تجمع صفوف المتضررين، أي الـ 90% من السوريين المنهوبين والمفقرين، وتحيد عوامل الانقسام الثانوي الطائفية والدينية والقومية بينهم...

مأساة النازحين من السويداء إلى السيدة زينب... غياب الدولة وحضور الكارثة

لم يعد النزوح بالنسبة لآلاف السوريين تجربة مؤقتة أو استثنائية، بل صار جزءاً متكرراً من حياتهم اليومية. ففي الأشهر الأخيرة، شهدت منطقة السيدة زينب في ريف دمشق موجة نزوح جديدة قادمة من السويداء، محملة بالقصص الموجعة والواقع المأساوي. هؤلاء النازحون ليسوا من فئة واحدة، بل هم خليط سكاني متنوع: بدو من السويداء، وأسر سبق أن نزحت خلال سنوات الأزمة من حمص ودير الزور وريف دمشق إلى السويداء، ليجدوا أنفسهم اليوم مجبرين على النزوح مرة أخرى.

إنها رحلة نزوح متكررة، تُجرّد الناس من كل شيء في كل مرة، حتى لم يبقَ لهم سوى ثيابهم على أجسادهم.

نزوح بملابس فقط، وذكريات ضائعة

ترك النازحون خلفهم بيوتهم وأعمالهم وذكرياتهم، ووصلوا إلى مراكز الإيواء بأيدٍ فارغة. تم توزيعهم على 21 فندقاً جرى تحويلها إلى مراكز إقامة مؤقتة، تضم اليوم ما يقارب 1700 أسرة، بعدد إجمالي يقارب 5000 شخص. لكن هذه المراكز، التي كان يفترض أن تكون مكاناً آمناً، تحولت إلى بؤر للاكتظاظ والمعاناة: في الغرفة الواحدة التي صُممت لشخصين أو ثلاثة، يُحشر خمسة أشخاص على الأقل، وقد يصل العدد أحياناً إلى تسعة. أما من لم يجدوا مكاناً، فينامون في العراء بحديقة الشهداء، ويقدَّر عددهم بنحو 100 شخص.

جوع وفقر صحي

الوضع الإنساني في هذه المراكز ينحدر يوماً بعد يوم. المساعدات التي قدمتها بعض المنظمات في البداية بدأت بالتراجع بشكل ملحوظ، حتى وصل الحال بالنازحين إلى مستوى الجوع. لكل شخص رغيفان من الخبز يومياً، وأحياناً أقل. أما المواد الغذائية الأخرى فهي شبه غائبة. المنظفات ومستلزمات النظافة معدومة تقريباً، ما أدى إلى انتشار أمراض جلدية مثل الجرب والقمل، دون وجود رعاية صحية كافية.

المرضى من أصحاب الأمراض المزمنة– كالضغط والسكري والقلب والكلى والربو– يعيشون وضعاً مأساوياً بلا دواء ولا رعاية. مئات الحالات بين ذوي الاحتياجات الخاصة ومرضى السرطان تُترك لمصيرها القاسي. أما من الناحية النفسية، فإن الصدمات المتكررة خلّفت أزمات عميقة لا تجد من يحتضنها أو يعالجها.

فساد في المساعدات وتراجع المبادرات

النازحون يؤكدون أن المساعدات– سواء النقدية أو العينية– لا تصل إلى الجميع. سُمع عن دفعة نقدية واحدة وُزعت، لكنها لم تشمل إلا قلة من الأسر. هناك حديث عن فساد ونهب داخل منظومة توزيع المساعدات. المبادرات الفردية التي أطلقها متطوعون من الشباب، من خلال مطابخ خيرية أو جهود شخصية، تراجعت بدورها مع تناقص التبرعات. حتى المياه التي كان الدفاع المدني يعبئها في البداية أصبحت أقل في الكمية والوتيرة.

بطالة وتوقف للأجور

الكثير من الرجال والشباب في هذه المراكز بلا عمل. أما الموظفون الحكوميون الذين نزحوا، فقد توقفت أجورهم بمجرد مغادرتهم أماكنهم، ليجدوا أنفسهم بلا دخل. النتيجة: عائلات بأكملها بلا معيل، تعتمد على مساعدات محدودة فقط، لا تكفي لسد الرمق.

معاناة مضاعفة لأصحاب الفنادق

الفنادق التي تحولت إلى مراكز إيواء ليست مجهزة لهذا الدور. أصحابها يعانون بدورهم من تراكم فواتير الكهرباء والمياه والاهتلاك، فيما الإقامة مفتوحة للنازحين دون أي تعويضات أو حلول. فالحكومة لم تقدم دعماً لهم أيضاً، ما جعلهم في مواجهة ضغوط مالية خانقة.

التعليم المعلق والأطفال المهددون

ومع اقتراب موعد العام الدراسي الجديد، يواجه مئات الأطفال خطر البقاء بلا تعليم. فالكثير من الأسر لا تستطيع تسجيل أبنائها بسبب نقص الأوراق الثبوتية أو بسبب التكاليف المرتفعة. ولا توجد تسهيلات استثنائية كافية من الحكومة لمعالجة هذا الواقع، ما يهدد هؤلاء بالانقطاع عن التعليم.

حكومة غائبة واحتقان متزايد

اللافت في هذه المأساة هو الغياب الكامل للدور الحكومي. فلا خطط طوارئ، لا مساعدات جدية، ولا تدخل صحي أو تعليمي أو معيشي يرقى إلى حجم الكارثة.

وبدلاً من أن تكون الدولة حاضرة كملاذ أخير، تركت الناس لمصيرهم المجهول، تتقاذفهم الأزمات والجوع والمرض والبرد والحرمان. النتيجة الطبيعية لهذا الإهمال هي احتقان اجتماعي متزايد، وأحقاد تتنامى على متسببي النزوح وبين الناس، وبين من يملك القليل ومن لا يملك شيئاً، وبين النازحين وأصحاب الفنادق، وبين الأهالي والحكومة. وضع ينذر بانفجار اجتماعي لا يقل خطورة عن الكارثة الإنسانية نفسها.

كارثة بكل المقاييس

ما يجري في السيدة زينب ليس مجرد أزمة نزوح جديدة، بل هو شهادة مؤلمة على عجز الدولة وتنصّلها من مسؤولياتها تجاه مواطنيها. آلاف السوريين اليوم يواجهون الموت البطيء في مراكز الإيواء والعراء، بينما تغيب الحلول الرسمية ويخفت صوت المنظمات الإنسانية. إنها كارثة بكل المقاييس، تدفع ثمنها الأرامل والجرحى والأطفال والمرضى، فيما يبقى الغياب الحكومي العنوان الأبرز للمشهد.

قرار رفع تعرفة «مصفات» في دمشق... تنظيم للمرور أم تعظيم للأرباح؟

كشفت محافظة دمشق في الآونة الأخيرة عن تعديل تعرفة الوقوف الخاصة بمشروع «مصفات» لتصبح 2000 ليرة سورية للساعة بدلاً من 1000 ليرة، مع منح ربع ساعة مجانية ضمن القطاع نفسه ولمرة واحدة يومياً، إضافة إلى تخفيضات مخصصة للقاطنين في قطاعات المشروع بقيمة 1000 ليرة للساعة بين الساعة السابعة والتاسعة مساءً، وذلك بعد تقديم الأوراق الثبوتية اللازمة.

ورغم أن المحافظة برّرت هذا الإجراء بضرورة تنظيم حركة المرور وتأمين مواقف السيارات بشكل عادل وفاعل، إلا أن القرار أثار جدلاً واسعاً حول غياب أي إشارة رسمية إلى انعكاس رفع التعرفة على أرباح الشركة المشغلة للمشروع، في وقت يعاني فيه المواطن من أعباء اقتصادية متزايدة.

مبررات المحافظة

أشارت المحافظة في بيانها إلى أن الهدف الأساسي من رفع التعرفة هو:

تسهيل وتأمين مواقف السيارات لرواد الأسواق التجارية والمناطق الحيوية.

توفير فرص عمل لعدد كبير من العائلات المرتبطة بخدمة «مصفات».

تحسين انسيابية المرور في الشوارع الرئيسية المزدحمة.

تنفيذ العقد المتعلق بخدمة مواقف السيارات على الأملاك العامة، والالتزام بقرار محكمة القضاء الإداري ومذكرة التفاهم الموقعة في 28 آب 2025.

ما لم يُذكر في البيان... الأرباح المضاعفة

اللافت أن البيان أغفل الحديث عن الأثر المالي المباشر للقرار. فرفع أجر الساعة من 1000 إلى 2000 ليرة يعني ببساطة مضاعفة إيرادات شركة «مصفات» دون أن يقابل ذلك إعلان واضح عن:

تحسين البنية التحتية للمواقف.

أو تقديم خدمات إضافية للسائقين.

أو إعادة استثمار الأرباح في تطوير النقل العام أو المرافق العامة.

فربع الساعة المجانية التي رُوّج لها كميزة، لا تعوض عملياً هذا الارتفاع الكبير، خاصة أن غالبية الوقوف في المناطق التجارية يتجاوز هذا الهامش الزمني بكثير.

امتياز القاطنين... مكسب محدود أمام «خصخصة» المرافق العامة

التخفيض الممنوح للقاطنين «1000 ليرة للساعة في فترة محدودة بين 7 – 9 مساء» لا يبدو كافياً للتغطية على الانتقادات. فالخدمة أصلاً تستثمر أملاكاً عامة «الشوارع» التي من المفترض أن يستفيد منها الجميع بشكل متساوٍ، لا أن تتحول إلى مصدر ربح مضاعف لشركة خاصة.

هذا يفتح الباب أمام نقاش أوسع حول خصخصة المرافق العامة وتحوّل الخدمات الأساسية إلى عقود استثمارية، حيث تُرفع الكلفة على المواطن بينما المستفيد الأكبر يبقى الشركة المستثمرة.

البعد الاجتماعي والاقتصادي

المواطن السوري اليوم يواجه ضغوطاً معيشية خانقة، وقرار مضاعفة تعرفة المواقف يزيد من تكاليف التنقل اليومي سواء للعمل أو للتسوق أو للمراجعات.

فالامتيازات المعلنة «ربع ساعة مجانية أو تخفيض جزئي للقاطنين» لا تغيّر من جوهر المسألة المتمثل بارتفاع الكلفة بشكل مباشر على الغالبية.

من جهة أخرى، «مصفات» تعزز حضورها كشركة رابحة في وقت تتضاءل فيه فرص المنافسة أو وجود بدائل حقيقية لمواقف السيارات.

تعظيم الأرباح عبر استثمار الأملاك العامة

قرار محافظة دمشق برفع تعرفة مواقف «مصفات» من 1000 إلى 2000 ليرة يُظهر فجوة واضحة بين الخطاب الرسمي الذي يركز على التنظيم والخدمات، والواقع الاقتصادي الذي يضاعف أرباح الشركة على حساب المواطن.

فبينما يُسوّق للقرار كخطوة نحو تحسين المرور وتوفير فرص العمل، يبقى جوهره أقرب إلى تعظيم الإيرادات عبر استثمار الأملاك العامة. وهو ما يثير تساؤلات مشروعة حول عدالة توزيع الأعباء والفوائد، وحول مستقبل إدارة المرافق العامة في ظل الأزمة الاقتصادية.

تصريح الذمة المالية... خطوة أولى تحتاج إلى التعميم والربط بعدالة الأجر

في خطوة لافتة على صعيد مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، أصدرت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش القرار رقم 871 بتاريخ 17 أيلول 2025، وقّعه رئيس الهيئة المهندس عامر العلي، وألزم جميع العاملين فيها بتقديم تصريح بالذمة المالية، سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها.

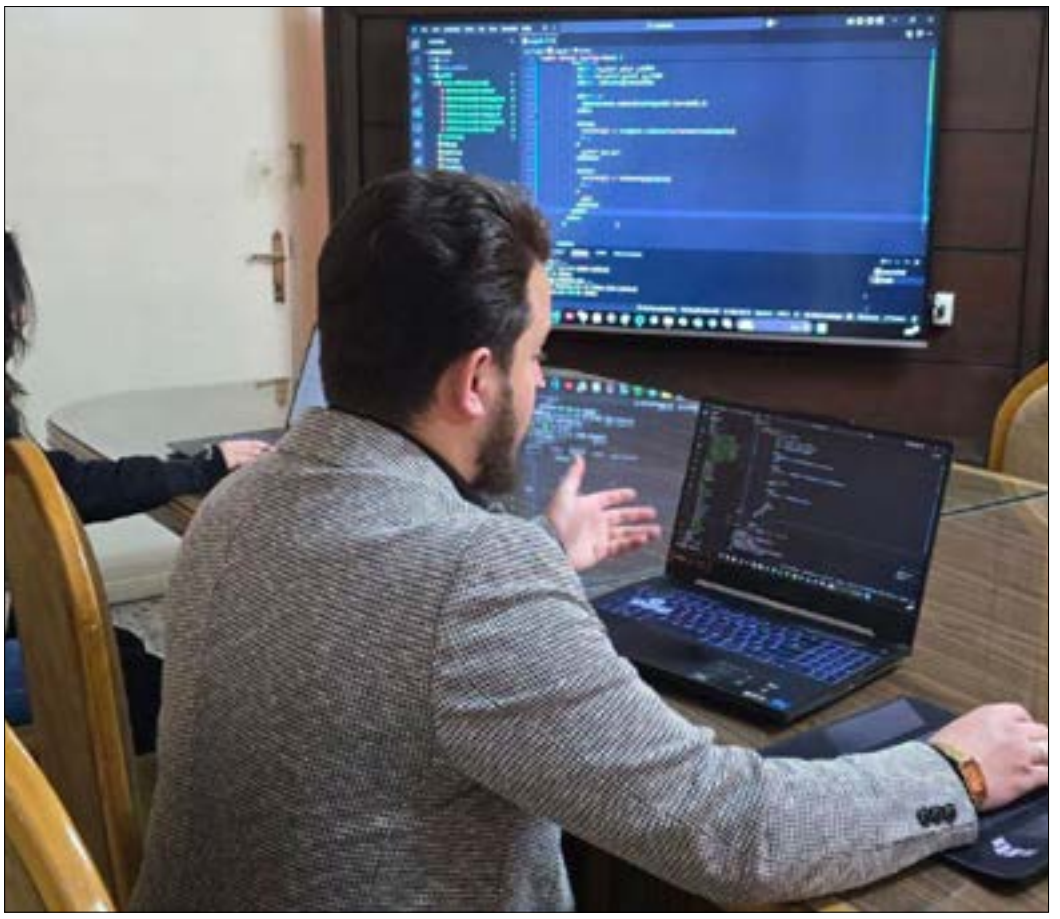

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه لا شفافية بلا عدالة اجتماعية، فمكافحة الفساد تبدأ من جذرين مترابطين: الرقابة الصارمة على المال العام، والأجر العادل الذي يحفظ كرامة الموظف ويحد من إغراء الانزلاق نحو استغلال المنصب. وأي خطوة إصلاحية في الشفافية يجب أن تراعي هذين العنصرين معاً لتكون فعالة ومستدامة.

مضمون القرار

القرار يفرض على موظفي الهيئة تقديم تصريح مفصل وفق نموذج محدد، يتضمن ما يملكه الموظف وزوجه وأولاده القصّر من أموال منقولة وغير منقولة، بالإضافة إلى الحقوق والالتزامات المالية. وحدّد مهلة شهر واحد لتسليم التصريحات إلى مديرية التنمية الإدارية، على أن تحفظ في الملفات الشخصية للموظفين.

وقد استند القرار إلى القانون رقم 64 لعام 1958، الذي يشكّل الأساس التشريعي لمثل هذه الإجراءات.

الإيجابيات المفترضة

يمثل القرار خطوة عملية لتعزيز النزاهة داخل واحدة من أهم المؤسسات الرقابية في البلاد. فشموله الزوجة والأبناء القصّر يُغلق باباً كان يُستغل لنقل الملكيات بعيداً عن أعين الرقابة. وهو يبعث برسالة واضحة مفادها أن المساءلة تبدأ من داخل المؤسسات الرقابية نفسها.

بعض السلبيات والثغرات

رغم أهميته، لكن القرار لم يتضمن:

عقوبات واضحة بحق من يتخلف عن التصريح أو يقدّم بيانات مضللة.

آلية تحقق من صحة البيانات، ما قد يحوله إلى إجراء شكلي.

تحديد دورية التصريح، وهل هو لمرة واحدة أم سيعاد كل فترة.

نشر علني أو شفافية عامة، إذ اكتفى بحفظ التصريحات في الملفات دون اطلاع المجتمع عليها.

ما غاب عن المتن

الأهم أن القرار بقي محصوراً في نطاق موظفي الهيئة فقط، بينما تقتضي ضرورات مكافحة الفساد أن يشمل هذا الإجراء المسؤولين في المراكز الحساسة، مثل الوزراء ومعاونيهم، والمدراء العامين والفرعيين، وأعضاء مجلس الشعب، والسلطة القضائية، إضافة إلى كل من يتولى مسؤوليات مباشرة في الشأن العام.

الأجر العادل... أساس الوقاية

لا تكتمل أي سياسة لمكافحة الفساد إذا لم تُعالَج جذور المشكلة. فالرواتب المتدنية لموظفي القطاع العام تخلق فجوة خطرة بين تكاليف المعيشة وبين مستوى الدخل، ما يجعل بعض العاملين عرضة للإغراء أو الاستغلال أو البحث عن مصادر دخل غير مشروعة.

لذلك فإن تعزيز الشفافية عبر التصريح بالذمة المالية يجب أن يترافق مع ضمان أجر عادل وكاف يحفظ كرامة الموظف ويحدّ من احتماليةَ انزلاقه نحو الفساد. فالأجر العادل ليس مجرد حق اجتماعي، بل هو أداة وقائية ضد الفساد أيضاً.

المطلوب سياسة شاملة لا قرار جزئي

لا شك أن القرار رقم 871 يشكّل خطوة إصلاحية تستحق التقدير، لكنه لن يحقق الأثر المرجو ما لم يتحول إلى نهج عام وسياسة دولة. فالتجارب الدولية تؤكد أن التصريح بالذمة المالية يصبح فعالاً عندما يُعمم على كل من يشغل منصباً عاماً مؤثراً، ويرتبط بآليات تحقق مستقلة وشفافة، ويُقرن بإجراءات رادعة عند ثبوت الإثراء غير المشروع، مع سياسة عادلة للأجور تجعل النزاهة خياراً ممكناً لا عبئاً ثقيلاً.

الشفافية والمساءلة والأجر العادل... ثلاثية الأساس

القرار الجديد قد يفتح الباب أمام مسار إصلاحي واعد، لكنه بحاجة إلى التوسيع والتشديد والتعميم، وربطه بسياسات اقتصادية عادلة، كي لا يبقى مجرد خطوة معزولة.

فمكافحة الفساد لا تتحقق بالتصريحات الورقية وحدها، بل عبر رؤية متكاملة تُعيد الاعتبار لثلاثية أساسية، عناوينها: الشفافية، والمساءلة، والأجر العادل.

نصف مليون لاجئ سوري أمام مفترق طرق في لبنان... هل العودة «طوعية»؟

أثار تصريح مصادر في الأمن العام اللبناني، مطلع الأسبوع الماضي، حول إمكانية عودة نحو نصف مليون لاجئ سوري من لبنان إلى بلادهم، قبل نهاية العام الجاري، جدلاً واسعاً حول مدى واقعية هذه الخطوة وظروفها. ورغم أنّ البيان الرسمي تحدث عن «برنامج العودة الطوعية» الذي أطلقته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلا أنّ هذا المفهوم يطرح إشكاليات عميقة في السياق اللبناني- السوري، حيث تختلط السياسة بالأمن والاقتصاد والإنسان.

العودة الطوعية بين المفهوم والممارسة

مبدئياً، تُعرّف العودة الطوعية بأنها القرار الحر الذي يتخذه اللاجئ بالعودة إلى بلاده، بعيداً عن أي ضغوط أو إكراه مباشر أو غير مباشر. غير أنّ الواقع على الأرض في لبنان يشي بغير ذلك:

حملات التضييق والضغط، حيث شملت إجراءات مشددة على الإقامات، تقليص فرص العمل، مداهمات متكررة، وتحريض خطابي في الساحة السياسية والإعلامية.

البيئة الطاردة، كظروف المعيشة القاسية، وارتفاع تكاليف السكن، وصعوبة الحصول على الخدمات، التي تجعل بقاء اللاجئ في لبنان شبه مستحيل.

هذا يعني أن خيار «العودة» لم يعد دوماً وليد قناعة ذاتية بقدر ما هو نتاج «الاضطرار»، وهو ما يضع علامات استفهام على مدى انطباق صفة «الطوعية» على هذه الخطوات.

المنحة النقدية حلّ ظرفي لا يعالج أصل الأزمة

تقدم المفوضية منحة مالية لمرة واحدة لتسهيل الانتقال عبر المعابر الرسمية. لكن هذه المساعدة، رغم رمزيتها، لا تكفي لتأمين مقومات الاستقرار بعد العودة، إذ سرعان ما تنفد في ظل الوضع الاقتصادي المنهك داخل سورية. فاللاجئ العائد لا يحتاج إلى وسيلة نقل فقط، أو بضعة أشهر من النفقات، بل إلى:

سكن آمن بعيداً عن الدمار.

فرص عمل مستدامة تضمن الحد الأدنى من المعيشة.

خدمات عامة من صحة وتعليم وكهرباء ومياه.

ضمانات أمنية تحميه من الملاحقة أو أي شكل من أشكال الانتهاكات.

تحديات الواقع السوري

لا يمكن تجاهل أنّ سورية اليوم ما زالت تعيش أزمات متشابكة:

اقتصاد شبه منهار مع عملة فقدت قيمتها ومعدلات بطالة مرتفعة.

بنية تحتية مدمّرة في كثير من المناطق، مع ضعف في إعادة الإعمار الذاتي وغياب الرسمي.

غياب الاستقرار السياسي والأمني في الكثير من المناطق، ما يزيد من هشاشة البيئة المستقبلة للعائدين.

وفي حال لم تُعالج هذه الأوضاع، قد يتحول اللاجئون العائدون إلى نازحين داخليين، يعيشون أوضاعاً لا تقل مأساوية عن أوضاع لجوئهم السابقة.

نصف مليون عائد... ماذا يعني ذلك عملياً؟

الحديث عن عودة 500 ألف لاجئ حتى نهاية العام لا يقتصر على الجانب العددي، بل يتطلب:

خططاً إسكانية عاجلة لتأمين مأوى لهؤلاء.

موازنات ضخمة لإعادة دمجهم اقتصادياً واجتماعياً.

دوراً دولياً في المراقبة وتقديم الدعم الإنساني والإنمائي.

لكن في ظل غياب رؤية شاملة أو توافق دولي حقيقي، يبدو هذا الرقم أقرب إلى إعلان سياسي منه إلى خطة قابلة للتنفيذ.

الافتقار إلى شروط العودة الأساسية

إنّ «العودة الطوعية» للاجئين السوريين من لبنان إلى بلادهم، كما تُطرح اليوم، تفتقر إلى شروطها الأساسية. فالمنحة النقدية لا تعوض عن غياب الأمن الاقتصادي والاجتماعي في سورية، والتضييق في لبنان يجعل العودة أقرب إلى «خيار قسري».

إن ضمان عودة آمنة وكريمة يتطلب قبل كل شيء توفير بيئة حقيقية للعيش داخل سورية، تشمل السكن والعمل والخدمات وضمان الحقوق. وإلا فإن مصير هؤلاء اللاجئين سيكون التنقل بين مخيمات اللجوء ومخيمات النزوح، في حلقة لا تنكسر من المعاناة الإنسانية.

انقطاع خدمات الهاتف والإنترنت في المزة 86، بند جديد على قائمة المعاناة...!

انضم الإنترنت إلى قائمة الأزمات التي تواجه المواطن السوري في حياته اليومية، فمشكلة سرعة الإنترنت وجودته، أمر اعتاده المواطن وخاصة الخدمة المقدمة عن طريق خط الهاتف الأرضي «ADSL».

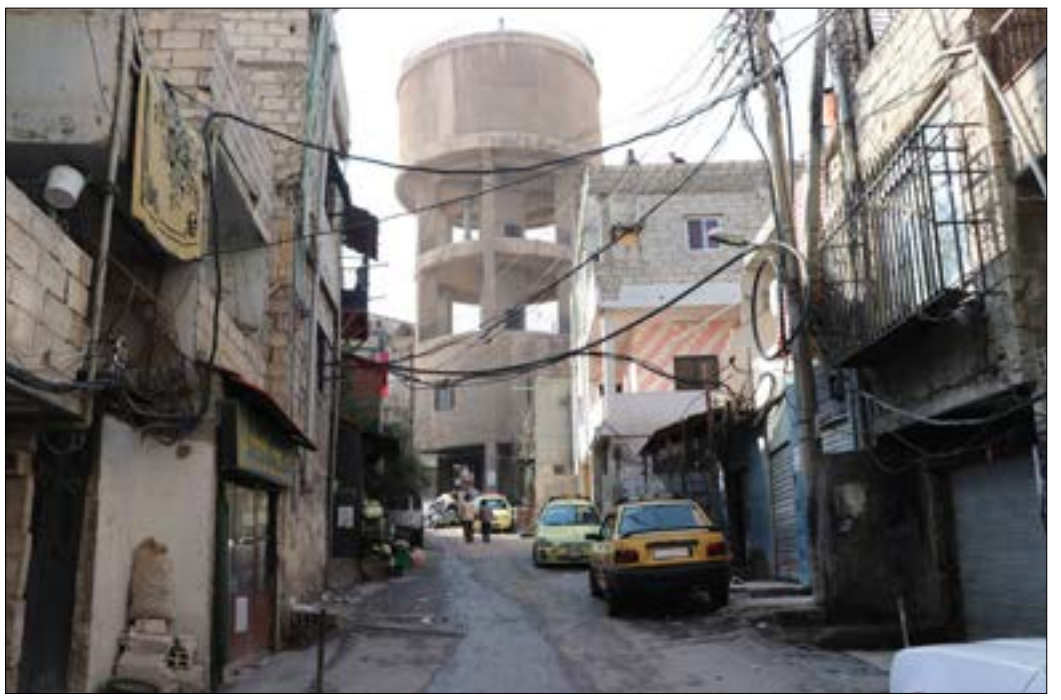

■ هبة ونوس

ففي حي المزة 86 في مدينة دمشق، معاناة من نوع أخر فالمشكلة ليست في خدمة الإنترنت فقط، بل في خط الهاتف الأرضي المقطوع والنتيجة: «راح النت– إجا النت أو النت في ذمة الله».

وما الحل؟ تقديم شكوى، والرد: عبارة تثلج القلوب «سنعمل على حل المشكلة»!

لكن متى؟ كيف؟ وكم يستغرق ذلك؟!

تفاصيل غير مهمة يا مواطن، فالمهم أنها «ستعمل»!

الواقع يراوح مكانه

تحولت المشكلة في بعض الحارات من حي المزة 86 إلى مأساة يومية بعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع، وحتى الآن، دون أي تحرك فعلي لحلها بل المزيد من الوعود والتبريرات التي لا تغني ولا تسمن.

فالمشكلة أن العديد من خطوط الهاتف في هذه الحارات لا تعمل، أي مفصولة أو مقطوعة، وبالتالي خدمة الإنترنت في توقف تام أو تأرجح بين وصل وفصل.

فعلى الرغم من أن الإنترنت أصبح ضرورة من ضرورات الحياة اليومية ولا يقل أهمية عن الخدمات الأخرى، إلا أن الدولة ما زالت تتعامل مع الخدمة على أنها «منّة» أو مكرمة، وكأن المواطن لا يدفع ثمنها شَهرياً، وبأسعار مرتفعة نسبياً مقارنة بجودتها، ليس من جيبه فقط، بل ومن صحته وراحته وصبره، منتظراً لرد موظف المقسم وتسجيل شكوى، يعرف مسبقاً أنها بلا جدوى، وتستمر رحلة الانتظار لتوضيح السبب!

بحسب ما أكده أحد أبناء الحي: «أتى العامل المسؤول وتفحص الخطوط في العلبة المخصصة وأخبرني أن هناك تداخلاً بين الشبكات الكهربائية والهاتفية وأن خطوط الهاتف تلتقط شحنات كهربائية تتسبب بالفصل، موضحاً أن المشكلة عامة في الكابلات الأرضية ضمن الحي، وسنعمل على حلها قريباً».

تفسير مطمئن ويريح المواطن العادي فعلاً، وكيف لا؟! فهو يقدم كواقع لا يقبل النقاش، وعليك أن تهز برأسك مقتنعاً، فلا خيار أمامك وسط تفسير تقني لا يفهمه سوى أهله!

بديل جديد وعبء إضافي

ضاق المواطن ذرعاً بهذا الواقع إلى الحد الذي دفعه للتخلي عن الخدمة كاملة، ليناى بنفسه عن الدخول في متاهة الانتظار وعقد الآمال على وعود الوهم.

فمنهم من لجأ إلى شبكة الهاتف المحمول وباقاتها غالية الثمن مقابل جودة رديئة للإنترنت، وآخر اشترك بخدمة متاحة كالأنترنت الهوائي، والذي لا يعد رخيصاً، وبالتالي تحمل أعباء مالية إضافية، لأن الإنترنت العمود الفقري للعمل في الكثير من القطاعات، وخاصة التعليم والعمل عن بعد.

وعليه فالبعض وجد أن العبء المالي أهون من خسارة العمل والركض خلف حلول لا تتجاوز إطار الوعود الرسمية.

لا حياة لمن تنادي!

المشكلة الحقيقية التي تواجه المواطن ليست مجرد عطل تقني، إنما غياب أي تحرك رسمي واستجابة عاجلة ومسؤولة لحلها.

والمواطن مستمر بدفع الفاتورة عن خدمة كانت بالكاد تعمل والآن متوقفة، أما الجهات المعنية فهي «غير معنية» بما يحدث وكأن الأمر لا يستوجب العجلة، وهي تعلم أهمية الإنترنت حيث لا يمكن الاستغناء عنه، وتتعامل معه على أنه من الكماليات!

فمن يعوض المواطن عن خساراته نتيجة الإهمال والتقصير؟!

والنتيجة أن المشكلة بقيت كما هي دون حل، والمواطن تزداد معاناته، والجهات الرسمية تتفرج وتعيد تشغيل الأسطوانة نفسها: «قلنا لك المشكلة بدها وقت وعم نشتغل لحلها، البنية متهالكة والكابلات قديمة»!

شماعة يُعلق عليها العجز، والمواطن يهز رأسه ليضيف بنداً جديداً إلى قائمة معاناته.

حرق القمامة والاستجابة المتأخرة

كررنا في الأعداد السابقة من قاسيون الحديث عن أزمة تراكم القمامة الخانقة التي تشهدها مدينة جرمانا، وعموم ريف دمشق منذ أشهر، حيث لم تُنفذ خلال الفترة السابقة أي حلول جذرية أو حتى مؤقتة في هذا الخصوص، بل يبدو وكأن الأمر– بعد استنفاد كل الذرائع من نقص المحروقات والآليات– أصبح مزاجياً.

■ فرح شرف

فما تعيشه المدينة من أزمة قمامة متصاعدة بات نموذجاً صارخاً لإدارة الأزمات بشكل فاشل، حيث تحولت الشوارع إلى مكبات مفتوحة وقبلة للأمراض والمخاطر البيئية. ولتكتمل «فرحة» الأهالي، بدأ مسلسل حرق تلال القمامة في المكب المؤقت الواقع على أطراف المدينة، وبوسط أحيائها.

تداعيات وخيمة لحرق القمامة

مع البدء بحرق القمامة أخذت الأزمة منحىً أكثر خطورة، وبات حلّها ملّحاً وضرورياً. فقد أصبحت الأجواء ليلاً مثقلة بسحابة من السموم القاتلة، الناتجة عن حرق المواد البلاستيكية والعضوية، التي تستقر في الجهاز التنفسي والبيئة المحيطة؛ ما دفع السكان ورغم الحر إلى إغلاق أبوابهم ونوافذهم، ومقاساة الحرارة داخل المنازل بلا متنفس وبلا كهرباء.

فعلى المدى القصير، تتسبب هذه الانبعاثات بأمراض تنفسية حادة ومزمنة، وتفاقم حالات مرضى الربو. أما على المدى الطويل، فإنها ترتبط بزيادة معدلات السرطان. بالإضافة إلى أن العيش في بيئة ملوثة بالقمامة، واستنشاق الروائح الكريهة يومياً، ومشاهدة الحشرات تتوالد في كل زاوية، هي عوامل تثير الشعور بالاشمئزاز واليأس والقلق.

أما الحديث عن التهديد الذي يشكله الوضع الراهن على النظام البيئي الهش أساساً، فيبدو وكأنه من عالم آخر؛ فلا يبدو أن تسرب المواد السامة إلى التربة والمياه وما يلحقه ذلك من أضرار لا رجعة فيها، أولوية لدى المعنيين.

من المسؤول؟

يعكس الوضع الذي يعيشه عموم الريف، واللجوء أخيراً إلى الحرق بوصفه الوسيلة الأسرع للتخلص من تراكم النفايات، أن التخبط وانعدام التخطيط هو سيد الموقف، إن لم نقل الإهمال واللامبالاة.

وفي ظل محدودية آليات عمل المجالس المحلية، وغياب الرقابة، تقع المسؤولية الأساسية على مديرية النظافة في محافظة ريف دمشق. فهي الجهة المخولة بوضع الخطط لجمع النفايات والتخلص منها بطرق آمنة وصحية. وهي من يتوجب عليها توفير البنية التحتية اللازمة، من حاويات وشاحنات جمع ومواقع مخصصة للمعالجة أو الطمر الصحي، بالإضافة إلى وضع جداول زمنية منتظمة لعمليات الجمع والتنظيف.

حجم الاستجابة

في تطور جديد تم الاتفاق بين مجلس مدينة جرمانا ولجنة تنمية كشكول على البدء بإخماد البؤر التي لا تزال مشتعلة، لتبدأ بعدها عملية ترحيل التراكمات التي قُدرت بـ 400 طن، وستستغرق مدة الترحيل شهراً كاملاً.

ورغم أنه لم يحدد توقيت بدء العمل إلا أن ذلك يُعد خطوة جيدة إذا ما ترافق مع خطط للترحيل اليومي وعمليات التنظيف، ومنع تراكمات مشابهة في المستقبل. ولكن ذلك لا يغني عن وضع خطط على المدى الطويل، عبر الاستثمار في التقنيات الحديثة وإنشاء محطات متطورة لمعالجة النفايات وإعادة تدويرها؛ فهذه التقنيات لا تقتصر على معالجة الأزمة الراهنة، بل يمكن أن تتحول إلى موارد قيّمة، مثل الأسمدة العضوية، ومحطات تحويل النفايات إلى طاقة.

فأزمة القمامة ليست قدراً محتوماً، حتى تعجز القدرات عن حلّها واللجوء إلى التخلص منها عبر الحرق وهو أسوأ الخيارات، قبل أن يحصل السكان على استجابة متأخرة، بل هي نتيجة لسياسات خاطئة وإدارة متخبطة.

ما تحتاجه جرمانا وغيرها اليوم هو إرادة رسمية حقيقية ومساءلة للجهات المعنية، ومشاركة مجتمعية فاعلة.

مصياف وقراها مسلسل إهمال مستمر... إلى متى؟!

طوال سنوات الحرب في سورية كان قطاع الكهرباء من أكثر القطاعات المتضررة، فقد تعرضت الشبكات للتخريب والتدمير، مما فرض تقنيناً قاسياً عاشه السوريون لأكثر من عقد.

■ رشا عيد

وفي خضم هذا الواقع تزداد معاناة المواطنين، وبالتحديد إلى الشمال الغربي باتجاه محافظة حماة حيث تقع مدينة مصياف والقرى المحيطة بها، في ظل الواقع المعيشي الصعب وتردي الخدمات حتى يومنا هذا، فلم يتحسن واقع الكهرباء كثيراً رغم سيل الوعود الذي لا ينتهي، حيث تحل فيه كالضيف العابر في تفاصيل الحياة اليومية!

ليست الأولى من نوعها، لكن إلى متى؟!

في حادثة ليست الأولى من نوعها، وعلى بعد 18 كم عن مدينة مصياف ترزح قرية «بيرة الجرد» تحت ظلام دامس يطال إحدى الحارات الكبيرة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي منذ قرابة «الشهر» وذلك بسبب عطل في المحولة الكهربائية المغذية لنحو 200 منزل، أي 200 عائلة بلا كهرباء!

وجاء الرد من الشركة العامة لكهرباء حماة، بأن المحولة بحاجة لاستبدال بأخرى جديدة. وعليه فقد عُرف السبب والحل، لكن لم يتم التحرك، ولا حياة لمن تنادي، فقد نُقل عن أحد مسؤولي القرية أن الأمر «حتى إشعار آخر»، ومرّ شهر «وع الوعد يا كمون»!

لم يخفِ الأهالي تخوفهم من أن يتحول «الشهر» إلى أشهر وتعاد تجربة قرية «دير ماما» المريرة «في المدينة نفسها» التي عانت إحدى حاراتها من انقطاع الكهرباء لنحو أربعة أشهر متواصلة لتركيب محولة جديدة مع بداية الشهر الحالي، وكأنما كُتب على الريف أن يبقى في دائرة التهميش ويُترك سكانه لمصيرهم ومواجهة واقعهم العاجز دون أي تبرير، بل صمت رسمي مُطبّق!

هذا ما دفع البعض إلى اقتراح جمع الأموال من جيوب المفقرين- الفارغة أساساً- وطرق أبواب الأغنياء والمقتدرين في القرى المجاورة للمساعدة المادية.

أليست هذه كارثة مضاعفة؟!

أن يجد المواطن نفسه مطالب بتمويل ما هو من صميم واجبات الدولة، وكأنما حق المواطن بالكهرباء والعيش الكريم رفاهية مؤجلة حتى إشعار آخر!

أزمة مركبة، وتكاليف تصرخ «كيف ومن أين؟!»

الأزمة لا تتوقف عند حدود الكهرباء وحدها، بل تمتد إلى المياه التي يصعب وصولها بلا المضخات، وإلى عبء شراء مولدة كهربائية وتكلفة تأمين وقودها، حتى بالتشاركية مع الجيران وتقاسم المبلغ لقضاء بعض الحاجات «شحن البطاريات والهواتف المحمولة»، أما مشروع تركيب ألواح طاقة شمسية فهو غير مطروح مطلقاً، وهذا ما اختصرته إحدى السيدات بجملة تكثف واقع مؤلم وفقر نخر الأجساد بقولها: «إنا لله».

فماذا عن طلاب الجامعات خلال فترة الامتحانات الشهر الفائت، فهل فكر أحد بهم وهم يدرسون على ضوء الشمعة أو هاتف محمول بشحن ناقص؟

وهل اهتمت الوزارة بمستقبلهم وفكر أحد من المعنيّين في كهرباء حماة أن يخرج من مكتبه المُنار والمكيّف ليعترف بمسؤوليته ويحوّل الوعود إلى واقع فعلي؟!

فالنتيجة أن أبسط الحقوق تحولت إلى كوابيس يومية تطارد المواطنين بلا رحمة.

ليست بجديدة... لكنها تتفاقم

شهدت في الآونة الأخيرة العديد من القرى المحيطة بمدينة مصايف حوادث سرقة للكابلات الكهربائية، وكان آخرها سرقة كبل بطول 150 متراً، وهو يغذي 30 منزلاً في إحدى القرى، مما تسبب بقطع الكهرباء وما زال مستمراً منذ شهر وحتى الآن، مما دفع البعض إلى مد كبل بديل بشكل فردي، ومن الدخول شبه المعدومة!

قد تبدو هذه الحلول غير مشروعة ولا تُبرر قانونياً، لكنها تعبير عن صرخة يائسة من مجتمع تُرك دون آليات رسمية فعالة، ودون شفافية واستجابة سريعة لمشكلاته، التي هي حقوق بديهية افتراضاً!

فالناس سئمت تقديم الطلبات والشكوى والانتظار والمزيد من الانتظار فقط لا غير!

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة سرقة الكابلات منتشرة في مختلف المحافظات دون استثناء «للتنحيس»، خاصة في ظل تفاقم الانفلات الأمني وغياب الرقابة، وهذا يهدد ما تبقى من البنية التحتية الكهربائية المتهالكة أساساً.

المطلب واضح وعاجل

ما يحدث اليوم ليس مجرد أزمة كهرباء بل وجه آخر لسياسة التهميش التي تزيد معاناة المواطن المفقر، وانعكاس لصورة فجّة لغياب العدالة في توزيع الخدمات واستهتار وإهمال رسمي لا تُخفيه الشعارات الرنانة عن «أولوية خدمة المواطن».

فالحل واضح ويجب أن يكون التحرك عاجلاً وسريعاً، فلم تُكحل عيون الأهالي حتى الآن برؤية آلية تعمل لتركيب محولة جديدة.

فإلى متى ستستمر معاناة أهالي القرى المهمشة لمعالجة وحل مطلب خدمي بسيط؟!

هل سينهي قرار توحيد الرسوم الجامعية كابوس التكاليف العالية؟

صدر في 17 من أيلول قرار من وزارة التعليم العالي بتوحيد الرسوم للطلاب المستجدين كافة ابتداء من العام الدراسي 2025-2026، في خطوة تحمل في طياتها إيجابيات كبيرة، إذا ما تم توحيد الرسوم عند مستوى يتناسب مع الوضع الاقتصادي والقدرة المادية للطلاب وعائلاتهم.

■ سلمى صلاح

فقد شهدت رسوم التعليم في سورية، الخاص والعام بشقيه الموازي والمفتوح، ارتفاعاً سنوياً، ومع كل ارتفاع في الرسوم تتراجع نسبة القادرين على استكمال تحصيلهم العلمي.

وفي هذا السياق، يُطرح تساؤل إن كان القرار سيضع معايير واضحة للجامعات الخاصة أيضاً، فيما يتعلق بارتفاع الرسوم؛ فهذه المفارقة التي لم تُحل إلى اليوم، على الرغم من انخفاض سعر الصرف، قد أثرت سلباً على قدرة الطلاب وأسرهم، ودفع عدد منهم إلى تجميد تسجيله، رغم المطالبات والاحتجاجات المتكررة طلباً لخفض الرسوم.

الجامعات الخاصة... رسوم فلكية

بلغت رسوم بعض الكليات الطبية، على سبيل المثال، 700 ألف ليرة للساعة الواحدة، بحد أدنى 21 ساعة للفصل الواحد، أي 14,700,000 ليرة؛ ما قيمته 980 دولار عندما كان سعر الصرف 15,000 ليرة، أما اليوم وقد انخفض سعر الصرف إلى حدود 11,300 ليرة، فقد ارتفعت الرسوم إلى نحو 320 دولار. وذلك بدون احتساب باقي الرسوم التي تصل إلى حدود 4 ملايين ليرة، وأصبح الإجمالي 1300 دولاراً.

وقد يدفع هذا الارتفاع المستمر بالطلاب إلى اتجاهات بديلة، كالسفر بحثاً عن فرص أفضل، ما يزيد من هجرة العقول، التي تعاني منها سورية منذ سنوات، وتفريغ البلد من الطاقات الشابة. وإن كان هذا الاتجاه يمثل حلاً لبعض الطلاب، فالمسألة اليوم تدور حول قدرة الأنظمة التعليمية على الاحتفاظ بطاقاتها الشابة وتوفير البيئة المناسبة لتنميتها.

الدراسات العليا والتعليم الموازي

شكّل التعليم الموازي خياراً للطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العام بسبب محدودية المقاعد أو ارتفاع المعدلات، ولكن شهدت رسوم الدراسات العليا على سبيل المثال ارتفاعاً سنوياً، فقد وصلت في العام الدراسي 2024-2025 إلى 3 ملايين ونصف لطلاب كليات الطب والصيدلة، ومليوني ليرة لطلاب باقي الكليات والمعاهد العليا، في تجاهل واضح لقدرة الطلاب على تحمل أعباء هذه التكاليف في ظروف خانقة، يواجه فيها الطالب صعوبات يومية في تأمين احتياجاته، خاصة في ظل غياب فرص العمل، وتراجع الأجور بحيث لا تغطي إلا جزءاً بسيطاً من كلفة التعليم الموازي.

لذا فإن توحيد الرسوم قد يغير من طبيعة هذا المسار. مع ذلك، إذا كانت الرسوم الموحدة مرتفعة، فقد يجد الطلاب أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما تكبد تكاليف باهظة، أو التخلي عن فكرة التعليم الجامعي.

مراجعة السياسات

لتحقيق النجاح المرجو من قرار توحيد الرسوم، يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار القدرة المادية للطلاب والأسر، وإعادة هيكلة أنظمة التعليم الموازي لتكون أكثر عدلاً وتناسباً مع الوضع الاقتصادي، وذلك لضمان أن يكون امتداداً لنظام التعليم العام، لا امتيازاً محصوراً بفئة معينة كما بات اليوم.

كما لا بد من مراجعة سياسة التسعير في الجامعات الخاصة، وتوفير آليات دعم كافية، ووضع سياسات مرنة ومتوازنة تضمن تقديم تعليم عالي الجودة وبأسعار معقولة. فغلبة الطابع الاستثماري على الجامعات الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الأرباح، لا ينفي دور وزارة التعليم العالي والجهات الرقابية في تحقيق توازن بين مصلحة الجامعة وقدرة الطلاب المالية.

دور الدولة القوي... ممر

بعد دمار ممنهج للاقتصاد السوري استمر لعقودٍ في ظل حكم الأسد، يجمع السوريون على أن محاربة الفقر هي أهم خطوة في إعادة إعمار البلاد. حيث تسببت سياسات السلطة السابقة، التي كانت تتبع فعلياً وصفات النيوليبرالية من مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولي، بالإضافة إلى آثار الحرب والعقوبات الغربية، في انهيار الاقتصاد وتدهور البنية التحتية. وأدى ذلك إلى نزوح ملايين الأشخاص وصعوبة بالغة في توفير المتطلبات الأساسية للعيش. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025، يعيش 90% من السوريين تحت خط الفقر، بينما يعاني 66% منهم من فقر مدقع. ومع رحيل السلطة، يتفق معظم السوريون على أن الأولوية في جهود إعادة الإعمار يجب أن تكون إنهاء الفقر، كجزء من مسار تحقيق الاستقرار. لكن يبقى السؤال: ما هي أفضل الطرق لتحقيق ذلك؟

■ أحمد الرز

تدور في الأوساط الإعلامية والاقتصادية السورية نقاشات عديدة حول المسار الأمثل للقضاء على الفقر وتحقيق التعافي. وتتلخص الخلافات في وجود اتجاهين رئيسيين: الأول يدعو إلى «تحرير» الاقتصاد وتطبيق سياسات السوق الحر، بينما يرى الثاني أن الحل يكمن في تدخل الدولة عبر سياسات اقتصادية موجهة.

يدافع فريق من الاقتصاديين والمسؤولين، ومنهم شخصيات في السلطة الحالية، عن تبني نظام سوق حر تنافسي. ويعتبرون هذا المسار بمثابة قطيعة ضرورية مع السياسات «الاشتراكية» المزعومة السابقة، داعين إلى خصخصة واسعة للممتلكات العامة وتخفيض الضرائب على الاستثمار. في الجهة الأخرى، هناك رفض قوي لهذا التوجه داخل المجتمع السوري، يستند إلى النتائج السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي التي طبقها النظام سابقاً. ففي مطلع الألفية، ساهم تبني الأسد لسياسات السوق المفتوحة في تفاقم الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير، وهو ما كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى انفجار الأوضاع عام 2011.

ما هو واقع الفقر في سورية اليوم؟

يعكس الواقع الاقتصادي والإنساني في سورية اليوم صورة واضحة للفقر المدقع وتبعاته المباشرة، حيث تشير جميع تقارير الأمم المتحدة إلى تدهور غير مسبوق في مستويات المعيشة: اعتباراً من عام 2024، يعيش 90% من السكان، أي نحو 20,7 مليون إنسان، تحت خط الفقر. وتمثل هذه النسبة زيادة كارثية عن 33% قبل عام 2011. ويعيش جزء كبير من السكان «نحو 15,8 مليون إنسان»، في فقر مدقع.

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في سورية بشكل حاد، حيث انخفض إلى أقل من نصف قيمته في عام 2010. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حالياً 25% فقط من مستواه في عام 2010. ويقدر إجمالي «الناتج المحلي الإجمالي المفقود» من عام 2011 إلى عام 2024 بنحو 800 مليار دولار أمريكي «بأسعار عام 2010»، وهو مبلغ يعادل 35 عاماً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالمستويات الحالية.

فقدت الليرة السورية نحو 99% من قيمتها منذ عام 2011. وبلغ الحد الأدنى الشهري لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 9 ملايين ليرة سورية شهرياً «نحو 818 دولار أمريكي»، بينما لا يزال الحد الأدنى الرسمي للأجور ثابتاً عند 750 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل نحو 68 دولاراً أمريكياً شهرياً.

وصلت البطالة في صفوف الشباب إلى نحو 60% بحلول عام 2022. وفُقدت أكثر من 3 ملايين وظيفة خلال السنوات الخمس الأولى من انفجار الأزمة «2011–2016»، مع تقديرات بفقدان 500,000 إلى 600,000 وظيفة سنوياً خلال ذروة سنوات القتال العسكري. ولا تتمكن دخول الأسر السورية حتى اليوم، من مواكبةارتفاع الأسعار سواء من العمل أو التحويلات الخارجية.

فوق ذلك، يواجه 89% من السكان انعدام الأمن الغذائي، مع معاناة 60% من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويعتمد 70% على الأقل من السوريين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبشكل عام، يقدر أن 16,7 مليون شخص «أي ثلاثة أرباع السكان» بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وعلى هذا النحو، ارتفعت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال السوريين بنسبة 48% بين عامي 2021 و2022. ويعاني أكثر من 500,000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الذي يهدد حياتهم، مع وجود مليونين آخرين على وشك أن يصبحوا مصابين بسوء التغذية.

أما الآثار السلبية القطاعية طويلة الأمد فتعكس صورة أكثر شمولاً، حيث وُلد أكثر من 75% من أطفال سورية البالغ عددهم 10,5 مليون طفل في ظل الحرب. وتلجأ العديد من الأسر إلى آليات يائسة للتكيف، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات الصغيرات. ولا يزال أكثر من 40% من إجمالي نحو 20,000 مدرسة في البلاد مغلقاً، ما يترك أكثر من 2,4 مليون طفل خارج الفصول الدراسية وأكثر من مليون طفل معرضين لخطر التسرب. كما دُمر ثلث المراكز والعيادات الصحية بالكامل أو جزئياً، وباتت نصف خدمات الإسعاف غير عاملة. ويفتقر أكثر من نصف السكان «نحو 14 مليون سوري» إلى الوصول الكافي لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية. وتعرض أكثر من 50% من محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي لأضرار أو أصبحت خارج الخدمة. وباتت القدرة التشغيلية لتوفير المياه النظيفة في محافظات البلاد الأربع عشرة تقل عن 50%، وتنخفض إلى 23% عند انقطاع الكهرباء.

إلزامي لمواجهة فقر السوريين

تراجع دور الدولة بوصفه «صاعق انفجار»

المستويات الحالية للفقر في سورية ليست مجرد نتيجة للصراع المسلح الذي شهدته البلاد، بل نتاج لعوامل مركبة منها السياسات الاقتصادية المتبعة، والتراجع المتعمد لدور الدولة، وعوامل خارجية مثل العقوبات الاقتصادية، التي تفاعلت معاً لتخلق واقعاً مأساوياً.

عندما سرّع الأسد الابن من التوجه النيوليبرالي منذ بداية حكمه، حاملاً شعار الدفع القوي نحو اقتصاد السوق الحر، شهدت البلاد «ثورة مراسيم» تضمنت أكثر من 1200 قانون جديد بهدف «دمج الاقتصاد السوري في التدفقات الاقتصادية العالمية». ونتيجة مباشرة لذلك، انخفضت حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في سورية إلى الثلث فقط. والأهم من ذلك، أن هذا التحرير الاقتصادي جاء على حساب التصنيع، مفضلاً الأنشطة ذات العائد المرتفع في قطاع الخدمات، مع ذهاب الفوائد إلى النخب الأكثر ثراءً وفساداً في البلاد.

بطبيعة الحال، كانت العواقب الاجتماعية لهذا التوجه كارثية – الذي يحاول البعض تصويره اليوم على أنه «حديث وعصري» – كارثية. وعلى وجه التحديد، ارتفعت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى «دولار واحد في اليوم» من 13,8% في عام 2005 إلى 24% في عام 2010، بينما ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر الأعلى «2,15 دولار في اليوم» من 30% في 2005 إلى 44% في 2010. وكان خلق فرص العمل ضئيلاً، بمتوسط نمو 0,5% فقط سنوياً بين عامي 2004 و2008، وهو أقل بكثير من 3–4% التي كانت لازمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكان هذا «الإصلاح» المزعوم بمثابة برنامج اقتصادي نيوليبرالي ضيق أعطى الأولوية لمعدلات النمو على التوزيع العادل.

ومن السمات البارزة للسياسات النيوليبرالية التي اتبعت في سورية قبل الحرب وأثنائها كانت تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتقليص الإنفاق الاجتماعي. ففي عام 2008 مثلاً، أقدمت الحكومة على رفع الدعم عن المشتقات النفطية بشكل حاد، ما أدى إلى زيادة سعر وقود الديزل بنسبة 257% دفعة واحدة. وترتب على ذلك ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي، حيث وجدت شريحة واسعة من المزارعين والصناعيين أنفسهم عاجزين عن تحمل تكاليف الوقود اللازمة لتشغيل معداتهم. وانعكس هذا القرار سريعاً على أسعار السلع الأساسية التي قفزت إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى موجة غلاء أثقلت كاهل المواطنين وبخاصة الفقراء. وبالمثل، شهدت الخدمات العامة تراجعاً ملحوظاً في مستواها وتغطيتها نتيجة «تقشف» الدولة في الإنفاق الاجتماعي. فقد انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة مثلاً إلى نحو 0,4% فقط من الناتج المحلي قبل عام 2010، وهو رقم متدنٍ للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية «التي تتراوح عادة بين 5% و12%». وينطبق الأمر نفسه على قطاع التعليم الذي شهد ازدحاماً في المدارس الحكومية وضعفاً في جودتها، في وقت لم يكن معظم السوريين قادرين على تحمل كلفة التعليم الخاص.

هذه السياسات – التي جاءت بإيحاء من توجهات اقتصاد السوق والرغبة في تقليص دور الدولة – أسهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات الفقر قبل الحرب، رغم ما أظهرته الأرقام الكلية من نمو اقتصادي في تلك الفترة. وهذا يدل على أن ثمار ذلك النمو لم تصل إلى معظم الشعب، بل تركزت في يد نخبة اقتصادية ضيقة استفادت من الخصخصة والانخراط في شبكات الفساد. وهكذا أسهمت هذه السياسات في تفكيك كثير من مقومات شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت تحمي السوريين.

أي دور للدولة يجب أن يكون في سورية المستقبل؟

في ضوء ما ذكرناه، يبدو واضحاً أن القضاء على الفقر في سورية لن يتحقق بمجرد نمو اقتصادي عابر أو وعود نظرية، بل يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة تعالج جذور المشكلة وتتبنى نموذجاً سورياً خاصاً يضع مصلحة السوريين في صدارة الأولويات. حيث أثبتت التجربة السورية خلال العقود الماضية أن ترك الأمور لقوى السوق والاعتماد على جهاز دولة مترهل دون إصلاح، كلاهما طريقان مسدودان. وعليه، فإن المقاربة العملية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على دور قوي وفعال للدولة من جهة، وعلى إعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

لا غنى عن دور محوري للدولة في المرحلة المقبلة لضمان توجيه الموارد نحو أولويات إعادة الإعمار والتنمية البشرية. وهذا لا يعني العودة إلى اقتصاد مغلق مزعوم، بل المقصود أن تكون الدولة مخططاً ومنظماً رئيسياً يحدد القطاعات الاستراتيجية التي يجب النهوض بها ويحفز الاستثمار فيها دون التفريط بها، ويعيد بناء البنية التحتية المدمرة.

الدولة القوية والعادلة هي وحدها التي تستطيع وقف الاحتكارات وضبط الأسواق ومكافحة الفساد وتبديد الموارد. وفي الحالة السورية، ينبغي على الدولة استعادة دورها في التخطيط الاقتصادي طويل المدى لضمان تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل منتجة، بدلاً من تركز النشاط في التجارة والأنشطة الريعية.

ومن أجل تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع السوري. لقد أدت سنوات الحرب والفساد إلى تراكم الثروة لدى فئة ضيقة من المنتفعين الفاسدين، فيما انزلقت الغالبية العظمى إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية لسورية الجديدة إجراءات مثل إصلاح النظام الضريبي ليصبح تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع، مقابل تخفيف العبء عن الفقراء ومحدودي الدخل. كما يتعين مكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة من موارد كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية مهمة، والوقوف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت مؤخراً.

لا يمكن كسر حلقة الفقر السوري دون رفع فعلي لمستويات دخل الأسر السورية، وبخاصة شريحة العاملين بأجر. فالأجور الحالية – حتى بعد الزيادات المتتالية التي أعلنت خلال السنوات الماضية – تلتهمها ارتفاعات الأسعار السريعة التي لا يوجد من يضبطها اليوم.

الطريق نحو القضاء على الفقر في سورية يتطلب نهجاً متكاملاً ومدروساً يضع العدالة الاجتماعية في صلب أولوياته. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دور قوي وفعال للدولة، ليس كجهة تتخلى عن المسؤولية الاقتصادية، بل كمهندس لإعادة بناء الاقتصاد وحماية مواطنيها. من يريد أن ينتشل المواطنين حقاً من الفقر، فهو محكوم بأن يركز جهوده على إعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية المنهوبة، ورفع القوة الشرائية الفعلية للأجور، ودعم الإنتاج المحلي السوري وتطويره لحماية الصناعات الوطنية واستعادة عوامل الاكتفاء الذاتي. كما أن بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، لا يمكن أن ينجز دون ضمان مستوى عال من الرقابة الشعبية والمشاركة المجتمعية الواسعة في صنع القرار الاقتصادي.

وفي حين أن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية يمكن أن يساهم نظرياً في تسهيل حياة السوريين، إلا أن النجاح في النهاية يعتمد بشكل أساسي على التغيير الداخلي الجذري، والقطع تماماً مع سياسات السلطة السابقة التي جرّفت جهاز الدولة السوري. سورية بحاجة ماسة إلى التحول من نموذج اقتصادي يخدم النخب إلى نموذج يعزز النمو الشامل، حيث تقاس الإنجازات الاقتصادية بمدى تحسينها لمعيشة السوريين. والفشل في تبني هذا النهج الشامل والموجه نحو العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى استمرار دورة الفقر وعدم الاستقرار، مع تداعيات كارثية على الأجيال القادمة.

«بريتون وودز» يترنح...

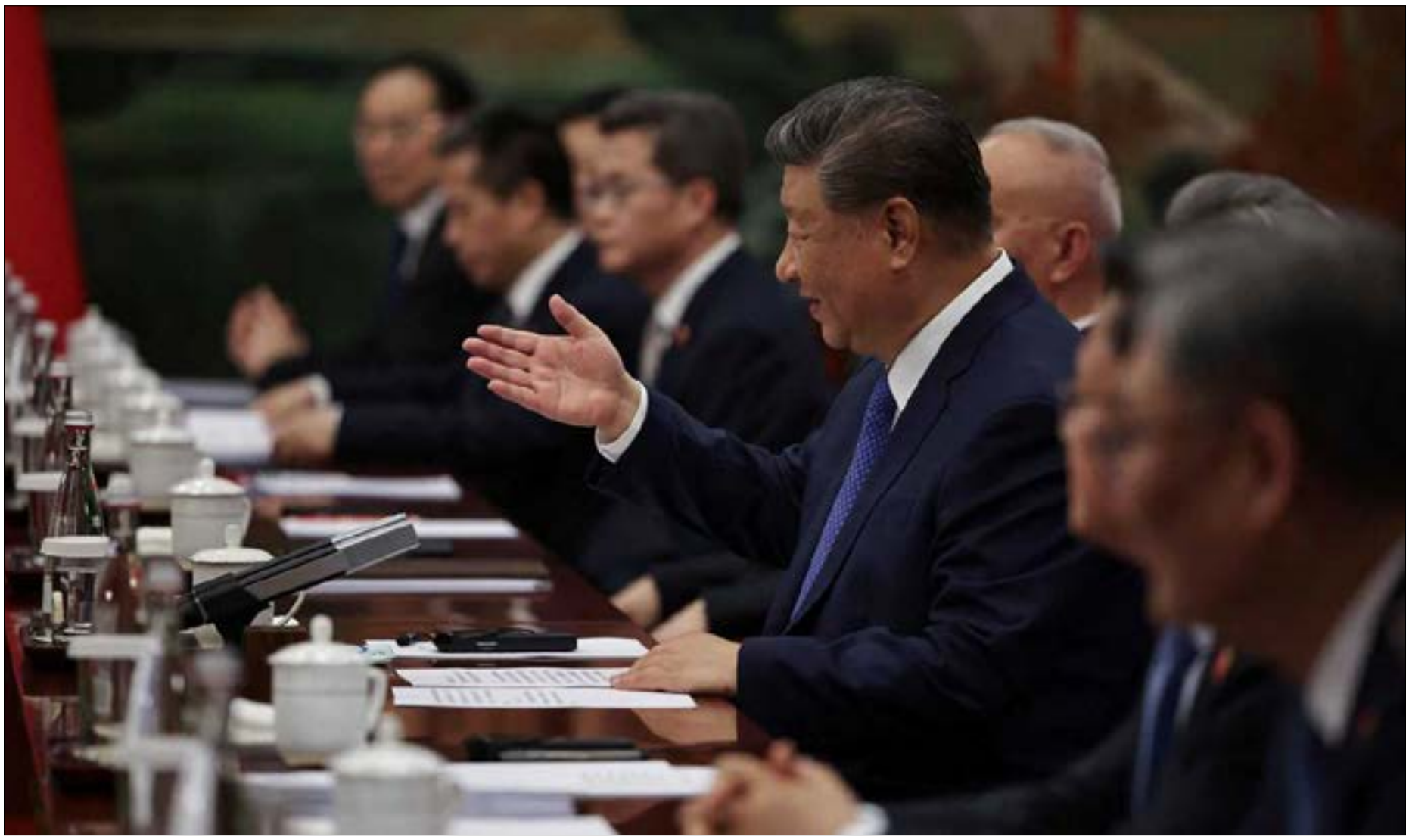

يسعى الزعيم الأمريكي بقوة للتصدي لمحاولات الدول الانتقال إلى تسويات بعملات أخرى غير الدولار، لكنّ نجاحه في ذلك حتى الآن محدود. فرغم المظاهر الخارجية للاستقرار، يتراجع بريق الدولار، ومعه يتضاءل مجد الولايات المتحدة.

■ إيفان بوليتايف
ترجمة: عروة درويش

قلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن استقرار الدولار يثير مخاوف حقيقية، تدعمها اتجاهات مقلقة أكدتها تحليلات نشرتها «فاينانشال تايمز». إذ يشير التقرير إلى أنّ تجميد الأصول الروسية من قِبل الدول الغربية كان بمثابة إشارة تحذيرية لبقية الدول، ما أدى إلى زيادة مشتريات الذهب. كما بدأت الصين وروسيا وبقية أعضاء البريكس بالتخلي بوتيرة متسارعة عن الدولار في تعاملاتهم البينية.

وكانت بكين، التي اعتُبرت في وقت من الأوقات أكبر مالك للأوراق المالية الأمريكية، قد قلّصت استثماراتها بأكثر من النصف – من 1,5 تريليون دولار خلال الأعوام 2010–2015 إلى نحو 600 مليار تقريباً. في المقابل، قامت بريطانيا بزيادة استثماراتها في الأصول الدولارية، لتتقدم على الصين في هذا المضمار. ويرى محللون أنّ الدعم الحالي للدولار يأتي في الأساس من الدول الغربية خارج منطقة اليورو، إضافة إلى بعض الملاذات الضريبية الخاضعة للنفوذ الأنغلو–ساكسوني مثل لوكسمبورغ وجزر كايمان. ورغم أن العملة الأمريكية ما تزال قوية حتى الآن، فإن قلق ترامب يعكس تنامي المخاطر.

يشهد العالم تصاعداً في الاستياء من الخطوات المفاجئة والمتناقضة أحياناً لترامب على الساحة الدولية، إلى جانب حربه الجمركية التي شنّها على معظم دول العالم. هذه الاضطرابات، فضلاً عن حالة عدم اليقين داخل الدولة التي تستضيف أكبر سوق مالية في العالم، تدفع المستثمرين إلى التعامل مع الدولار بحذر أكبر. حتى الشركاء التجاريين الموثوقين للولايات المتحدة باتوا يفضلون إجراء التسويات ليس فقط باليورو أو الذهب أو العملات الرقمية، بل ويُظهرون اهتماماً متزايداً بأنظمة الدفع النقدي في الدول النامية.

بطبيعة الحال، لا يدور الحديث بعد عن التخلي الكامل عن العملة الاحتياطية الأولى في العالم، إلا أنّ من الصعب إنكار الحقيقة الواضحة: مؤشر الدولار، الذي يقيس قيمته مقابل سلة من ست عملات رئيسية أخرى، يشهد تراجعاً خلال العام الجاري. تكتب «بلومبرغ»: «علامات ضعف الطلب على الدولار تتزايد، وانخفاض نسب التحوّط ضد تقلبات العملة يُظهر أنّ هناك مجالاً لمزيد من الانخفاض».

ويعزو «جوش ليبسكي»، المدير البارز في مركز الجيو–اقتصاد بالمجلس الأطلسي الأمريكي، تراجع الثقة بالدولار إلى الأنظمة التي بُنيت أصلاً لضمان هيمنته. فهذه الأنظمة باتت متقادمة ولا تواكب الابتكارات الجارية في الدول الأخرى. والمقصود بالدرجة الأولى نظام «سويفت» الذي ما يزال يمر عبره معظم العمليات المالية الدولية. هذا النظام الواسع شكّل لسنوات أداة قوية في يد القيادة السياسية الأمريكية، مما منحها القدرة على استخدام الدولار وسيلة لتحقيق أهدافها الخارجية، وأحياناً كسلاح اقتصادي. فمن فنزويلا إلى إيران وكوريا الشمالية، ظل تقييد الوصول إلى الدولار لعقود طويلة أبرز أدوات الضغط لدى الهيمنة الأمريكية وركيزة لاستراتيجيتها الأمنية. لكن التكنولوجيا الجديدة جعلت هذا الأسلوب القديم في تقييد الأعمال متقادماً.

أما النظام الصيني العابر للحدود CIPS، الذي أطلق في عام 2015، فيحقق انتشاراً سريعاً حول العالم. فقد ارتفعت أحجام المعاملات عبره بشكل حاد العام الماضي، وأصبح يضم بنوكاً من شتى أنحاء المعمورة.

ويحاول باحثو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي طمأنة المستخدمين بعدم وجود أسباب كبيرة للقلق، مشيرين إلى أن نحو 80 في المئة من الأنظمة العابرة للحدود لا تزال تعتمد على «سويفت» للوصول إلى النظام المالي العالمي. لكن التهديدات لا يمكن إنكارها.

فقد وقّع البنك المركزي لدولة الإمارات قبل شهر اتفاقاً مع الصين للانضمام إلى نظامها وتطوير برنامج جديد للمدفوعات العابرة للحدود يخدم البنوك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما قررت حكومة بنغلادش عام 2023 استخدام اليوان بدلاً من الدولار في تسوياتها مع الشركة الروسية التي بنت محطة للطاقة النووية هناك. وهناك العديد من الصفقات المماثلة التي من شبه المستحيل على المسؤولين الأمريكيين تتبعها لأنها تجري خارج نطاق رؤيتهم.

ويؤكد ليبسكي: «الدول تحاول الالتفاف على الدولار منذ ابتكار العقوبات. الفرق اليوم هو أن الابتكارات المالية، بما فيها تكنولوجيا البلوكتشين، تجعل هذه العمليات أسرع وأرخص من أي وقت مضى، مما يتيح إنشاء أنظمة كان يُنظر إليها سابقاً على أنها باهظة التكلفة. الرغبة القديمة في الانفصال عن الدولار أصبحت قابلة للتحقيق الآن وعلى نطاق واسع».

وبحسب المجلس الأطلسي الأمريكي، فإن عدد مشاريع البنوك المركزية لتطوير العملات الرقمية العابرة للحدود قد تضاعف منذ اندلاع الصراع في أوكرانيا وفرض العقوبات على روسيا، الأمر الذي أتاح للبنوك التجارية في دول مختلفة إرسال الأموال لبعضها بعضاً باستخدام التكنولوجيا التي تقوم عليها العملات الرقمية ذاتها، بحيث تنتقل الأموال في ثوان معدودة متجاوزة البنوك الأمريكية.

ويعد مشروع mBridge الأكثر تقدماً من هذا النوع، ويضم الصين وتايلاند وهونغ كونغ والإمارات والسعودية. ورغم أن حجم المعاملات لا يزال متواضعاً، فإن المشروع وأمثاله في الأسواق الناشئة، خصوصاً بين دول البريكس، لا ينبغي الاستهانة به.

وفي قمة منظمة شنغهاي للتعاون في الصين، صرّح ضابط الاستخبارات الأمريكي السابق سكوت ريتر: «الدولار مات، فقد هيمنته وأهميته السابقة. بعد اجتماع تيانجين، أصبح مصيره محسوماً. الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاحتفاظ لا بهيمنة الدولار ولا حتى بمكانته السابقة». ويرى ريتر أنّ هذا الوضع هو نتيجة مباشرة لسياسات الولايات المتحدة وأوروبا التي دفعت موسكو وبكين إلى التقارب.

فالعولمة الدولارية صُممت أصلاً لخدمة مشروع العقوبات على من يرفضون الخضوع للهيمنة الأمريكية. ويصف أحد المحللين المعروفين ذلك بأنه مشروع قاد إلى «قرصنة اقتصادية أمريكية عالمية وجريمة مالية منظمة». وكانت روسيا الهدف الأول لتلك الضربة العالمية. غير أنّ رهان الولايات المتحدة لم يتحقق.

وبينما ما زالت منظومة «بريتون وودز» تُبقي العالم مربوطاً بقيودها، فإن بنك التنمية التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون يسعى لتغيير قواعد اللعبة، كما كتبت الصحيفة الإيطالية «Antidiplomatico'L». فإطلاق بنك التنمية للمنظمة قد تكون له تداعيات استراتيجية هائلة على الصعيدين المالي والجيوسياسي.

حجم التجارة بين دول المنظمة يتجاوز 2000 مليار دولار. ورغم أنّ غالبية المدفوعات ما تزال مرتبطة بالبنية التحتية الخاضعة للغرب، إلا أن الولايات المتحدة ما تزال في مأمن. ومع ذلك، يرى الصحفي الإيطالي «جوزيبي مازالا» أنّ بنك التنمية هذا لا يُعدّ بديلاً عن صندوق النقد الدولي ولا منافساً مباشراً له، لأن الأخير هو أداة وُلدت في عصر يوشك أن ينتهي، إذ يعتمد على الدولار ويقوم على مفهوم موازين التجارة والحساب الجاري. غير أن مبادرات مثل تلك التي تطلقها منظمة شنغهاي للتعاون تمكّن الدول المتضررة من الضغوط الجمركية الأمريكية من تجاوز منظومة بريتون وودز.

ويبدو واضحاً أنّ دول الجنوب تتطلع إلى التحرر من الفخ المالي الذي حكم عليها بالتخلف التنموي وبالوضع السياسي الهامشي مقارنة بالدول الغربية التي فرضت نهجها تحت غطاء «رسمي» من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتدرك دول منظمة شنغهاي تماماً صعوبة تجاوز منظومة بريتون وودز على المدى القصير والمتوسط، لذا تضع نصب عينيها

تراجعت حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية إلى 42% كأدنى مستوى منذ منتصف التسعينيات وارتفعت حصة الذهب إلى 24% في أكبر قفزة خلال ثلاثة عقود

شقوقٌ في جدار الدولار بعد قمة تيانجين

أهدافاً أكثر واقعية. ومن أبرز تلك الأهداف بناء نظام مالي بديل للمدفوعات العابرة للحدود. وعلى المدى المتوسط، قد يعني ذلك إنشاء نظام تسوية خاص لإدارة مدفوعات الاستيراد والتصدير بين دول المنظمة، وربما حتى نظام «سويفت» موازٍ لا يخضع لواشنطن أو بروكسل.

ولدى الصين بالفعل نظام CIPS، ولدى روسيا نظام SPFS، أما الهند فتمتلك UPI. وتوحيد هذه الأنظمة تحت مظلة المنظمة سيمكن من إجراء المدفوعات مباشرة بالعملات الوطنية دون وسطاء، والأهم أنّ هذه التجارة ستكون محمية من العقوبات الغربية الثانوية في المجال المالي، وهو ما يعني حرمان الغرب من أحد أقوى أدوات نفوذه.

وتؤكد المحللة الجيوسياسية الروسية المعروفة «إلينا بانينا» أنّه «حتى نقل 30 إلى 40 في المئة من التجارة المتبادلة – أي ما يعادل نحو 700 إلى 800 مليار دولار – إلى منصة مستقلة مثل بنك التنمية الجديد للمنظمة سيشكل مركزاً هائلاً لجذب الدول الساعية إلى التحرر من التبعية للغرب». وترى أيضاً أنّ ذلك سيوفر مليارات الدولارات التي كانت تُدفع كعمولات للبنوك الغربية، ما ينعكس بفوائد اقتصادية ملموسة على دول الجنوب، لأنها ستتخلص من هذا «الابتزاز».

أصبح التراجع السريع للدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية هو السمة المالية الأبرز لعام 2025. فوفقاً لمجلس الذهب العالمي وصندوق النقد الدولي، تراجعت حصة العملة الأمريكية في الاحتياطيات العالمية إلى 42 في المئة – وهو أدنى مستوى منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. في الوقت ذاته، ارتفعت حصة الذهب إلى 24 في المئة، في أكبر قفزة خلال ثلاثة عقود.

وهنا يكمن التحدي الأساسي الذي يواجه الدولار الذي كان يُعتبر غير قابل للغرق، وهو ما كان يبدو حتى وقت قريب محض خيال. ففي تسعينيات القرن العشرين، كان الذهب يُعدّ من مخلفات الماضي. الأوراق الخضراء التي تجسد قوة أمريكا التي لا تُقهر كان العالم كله يقبلها بحفاوة. بدا أن الدولار الأمريكي سيبقى الركيزة الوحيدة للتجارة العالمية لقرون، وأن الذهب لن يكون سوى زينة نسائية. فقد هبطت أسعاره من 400 دولار للأونصة في منتصف التسعينيات إلى 252 دولاراً مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبدأت البنوك المركزية بالتخلص من احتياطياتها وكأنها تتحرك وفق أمر واحد. فبنك إنكلترا باع ما يقارب 400 طن بأدنى سعر خلال عقد، وتبعته سويسرا وهولندا بذات النهج: لماذا الاحتفاظ بمعدن لا يدر عائداً بينما يمكن استثمار الأموال في سندات أمريكية عالية العائد ومسنودة بأقوى اقتصاد عالمي؟ عندها كان الدولار يُنظر إليه كرمز للثقة وضمانة للاستقرار ومعياراً للاعتماد.

لكن اليوم تزعزعت تلك الثقة. فالبنوك المركزية التي كانت تبيع الذهب سابقاً، باتت تشتريه بنهم: الصين والهند وتركيا وروسيا وكازاخستان وأوزبكستان – دول من مختلف القارات – تعمل على زيادة مخزوناتها، في إشارة إلى تحوّل استراتيجي. ففي عام 2024 وحده اشترت البنوك المركزية أكثر من 1000 طن من الذهب، وهو رقم قياسي منذ خمسينيات القرن الماضي. في المقابل، تراجعت حيازاتها من السندات الأمريكية.

وبحسب البيانات الرسمية، خفض حاملو السندات الأمريكية الأجانب مراكزهم بنحو 640 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. ولأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة، بات الذهب المادي يتفوق على الأوراق المالية التي يصدرها أقوى اقتصاد في العالم.

أسباب ذلك متعددة، لكنها تصب في نتيجة واحدة: الثقة بالدولار وبقدرة الولايات المتحدة على خدمة ديونها تزعزعت. فمؤسسة «بيترسون» تشير إلى أنّ الدين العام الأمريكي، منذ الجائحة، يتزايد بوتيرة متسارعة، بمعدل تريليون دولار كل خمسة أشهر، أي أكثر من ضعف المعدل خلال 25 سنة مضت. واقترب الدين العام الأمريكي من 37 تريليون دولار – وهو مستوى قياسي تاريخي – أي ما يفوق 125 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولتمويل السندات المستحقة وعجز الموازنة الجاري، تحتاج الولايات المتحدة هذا العام وحده إلى جذب أكثر من 9 تريليونات دولار من سوق السندات.

السوق لم يعد يثق بإمكانية خدمة الدين الأمريكي دون مخاطر. وكل إصدار جديد من السندات يتطلب علاوة مخاطرة أعلى، ما يعني أن النظام بدأ يهتز.

أما رهان ترامب فهو قائم على العوائد الجمركية، وزيادة الإيرادات الضريبية بفضل النمو الاقتصادي عبر إلغاء القيود التنظيمية، وكذلك على تخفيض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي. لكن الأخير أبقى أسعار الفائدة القصيرة الأجل مستقرة هذا العام، بل إن التوجه على المدى البعيد يشير إلى زيادتها، ما يجعل عبء الديون أثقل. وقد قدّرت وكالة «أليانز غلوبال إنفستورز» الوضع بأنه «على حدود المقبول».

أما فكرة سلة تسويات موحدة ضمن البريكس تضم الذهب واليوان والروبية وغيرها، فلم تعد تبدو طوباوية، بل باتت تُعتبر استجابة منطقية لضعف الدولار كضامن عالمي. وفي هذا السياق، يرتفع الذهب من جديد ليصبح أصل الثقة، فهو مستقل عن السياسة، محصن ضد التضخم، وغير قابل للعقوبات. لا يمكن حظره، ولا خفض قيمته بقرار سياسي واحد، ولا يخضع لتقييمات وكالات التصنيف أو قرارات الكونغرس.

ولأول مرة منذ ثلاثة عقود، تمتلك البنوك المركزية حول العالم في احتياطياتها ذهباً يفوق سندات الخزانة الأمريكية. العالم لم يعد يثق بالدولار كما كان من قبل. صحيح أن الدولار سيبقى عملة مهمة، لكنه لن يعود احتكارياً. العالم يتجه نحو التعددية القطبية، والنظام المالي ينزاح إلى اللامركزية، حيث تتوزع الثقة بين عدة مراكز قوة – وأحد هذه المراكز يعود ليكون الذهب. ووفق ما نشرته الصحيفة الصينية «360kuai»، فقد أصبح الذهب المعدن النفيس الأكثر شعبية. وبلغت أسعاره مستوى قياسياً عالمياً عند 3700 دولار للأونصة.

الدولار واليورو يتراجعان ولدى الصين وروسيا والهند أنظمة بديلة عن «سويفت» سيمكّن توحيدها من إجراء المدفوعات مباشرةً بالعملات الوطنية دون وسطاء

تُعد روسيا والصين والولايات المتحدة ثلاثة من بين خمسة أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي يملكون أكبر احتياطيات من الذهب. وعلى مدى 15 عاماً، ضاعفت روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين مخزونها الذهبي، باعتباره حصناً آمناً ضد الضغوط الخارجية. وقد نجح هذا النهج، إذ لم يتمكن الغرب من الوصول إلى الذهب الروسي.

كما يشير محللون إلى جانب آخر لا يقل أهمية في التجارة العالمية، التي أربكتها تعريفات ترامب الجمركية والعقوبات على روسيا. فقد باتت الشركات، حتى الأمريكية منها، تلجأ أكثر فأكثر إلى التسويات بالروبل. ففي الفترة بين نيسان وحزيران، بلغت حصة الروبل في تسويات واردات روسيا مع المنطقة الأمريكية مستوى قياسياً عند 64 في المئة، بزيادة تعادل 2,2 مرة مقارنة بالربع الثاني من 2024، بحسب بيانات البنك المركزي.

إنّ التسويات بالروبل تُعد بحد ذاتها وسيلة لمقاومة أثر العقوبات على علاقات روسيا مع شركائها الرئيسيين. ويؤكد الاقتصاديون أنّ زيادة حصة التعاملات الخارجية بالروبل تساهم في استقرار سعر الصرف، إذ تقلل من الحاجة للعملات الأجنبية. كما أن الاعتماد على العملات الوطنية في العقود طويلة الأمد يعزز استقرارها ويحميها من تقلبات أسعار الصرف الدولية.

ولا شك أنّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قلقان من تراجع دور الدولار واليورو في التجارة العالمية. غير أنّ هذا المسار خارج عن قدرتهم على الإيقاف. فبحسب توقعات «مورغان ستانلي»، فإن الحقبة الممتدة 15 عاماً من هيمنة الدولار تقترب من نهايتها، ويرى المحللون أنّ هناك تحوّلاً هيكلياً جارياً بالفعل باتجاه تراجع قيمة العملة الأمريكية. وهذا يعني الابتعاد عن فكرة استثنائية الولايات المتحدة، التي قامت عليها سياساتها المالية العدوانية.

العمل الذِّهنيّ والعَضَلِيّ وثورة الذكاء الاصطناعي «1»

إنّ الواقع الفيزيولوجي لجسم الإنسان يفرض أنّه لا مناص من مشاركة الدماغ البشري كأساس في الجهاز العصبي المركزي في تنشيط العضلات البشرية وتنظيم أدائها وضبطه وإتقانه، لذلك فإنّ أيّ عمل يُنفَّذ باستخدام العضلات البشرية يُنفذ أيضاً باستخدام الدماغ البشري، ومع ذلك هذا لا يلغي التمييز الكيفي الهام بين نوعين من العمل البشري: العمل الذهني والعمل العضلي. فعلى أيّ أساس نميّز بينهما؟ ولماذا تعيد ثورة الذكاء الاصطناعي هذه المسألة إلى الواجهة بحيويّة جديدة؟

■ إعداد: د. اسامة دليقان

يرى بعض الباحثين المعاصرين – كما في مقالات حديثة في مجلّة الأبحاث العالمية «الذكاء الاصطناعي والمجتمع AI & Society» – بأنّه لحلّ هذه المسألة التعريفية للتمييز بين نوعي العمل البشري، يمكن اعتبار العمل «عضلياً» عندما يكون الدور الأساسي للدماغ فيه هو تنشيط العضلات أثناء القيام بالعمل، بينما يعتبر العمل «ذهنياً» عندما يكون الدور الأساسي للدماغ فيه هو تنشيط عمليات إدراكية «داخلية».

ومع ذلك، يبدو أن جميع أنواع العمل الحقيقية في الواقع تنطوي على كلا نمطي نشاط الدماغ. على سبيل المثال، حتى مطوِّري البرمجيات، الذين قد يكونون مثالاً نموذجياً للعمال الذهنيِّين، ينشّطون عضلاتهم لكتابة الشفرات البرمجية. وبالتالي، يجب على أدمغتهم تنشيط بعض عضلاتهم على الأقل لتحريك أصابعهم والكتابة. من ناحية أخرى، حتى عمال خطوط المصانع، الذين قد يكونون مثالاً نموذجياً للعمال العضليِّين، يجب عليهم إجراء عمليات معرفية قد تكون «أبسط» نسبياً لإكمال مهامهم بشكل صحيح. فإذا قاموا، على سبيل المثال، بتجميع بعض المنتوجات، يجب أن يتذكّروا بالضبط كيفية تجميعها في كلّ مرة أو على الأقل في عدد كاف من المرّات الأولى قبل أن يصبح أداؤهم «شبه انعكاسي»، وهو ما يتضمن عمليات معرفية ذهنية ضرورية تجري داخل أدمغتهم يتضافر فيها تركيز الانتباه الواعي والذاكرة وغيرها من النشاطات الدماغية.

بهذا المعنى، صحيحٌ أنه لا يكاد يكون أيّ عمل بشري حقيقي ذهنيّاً بحتاً أو عضلياً بحتاً. ومع ذلك، يبقى التمييز بين نوعي العمل علمياً وصالحاً إذا قبلنا ضمن التعريف بأننا نقصد مدى «الغَلَبة النسبية» لمساهمة العمليات الذهنيّة المعرفية داخل الدماغ المطلوبة في كلّ منهما، حيث تكون هي المسيطرة والغالبة في العمل الذهني مقارنة بالعمل العضلي.

ميزتان للذكاء الاصطناعي

قام باحثون بدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل من خلال تشبيهه بالتقنيات الثورية السابقة، مثل الروبوتات أو البرمجيات. مع ذلك، ردّ عليهم باحثون آخرون بأنّ هذا التشبيه مُضلّل لأنه يُغفل جانبين مُميِّزين مهمين للذكاء الاصطناعي، هما «العمومية» و«التكلفة الهامشية الضئيلة»، وفهمهما ضروري لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل.

أولاً– العمومية: في الاقتصاد، يُفترض عادةً أن العديد من أنواع العمل الملموسة «مثل عمل المحامي أو عامل البناء» تتطلب غالباً أداء مهام مختلفة. على سبيل المثال، يحتاج المحامي إلى تذكُّر القوانين ذات الصلة، والتفاعل مع الموكّلين والمدَّعين غيرهم، وكتابة العقود ومراجعتها، وما إلى ذلك. لهذا السبب، إذا تمت أتمتة إحدى هذه المهام «مثل إنشاء محرّك بحث عن القوانين استناداً إلى قاعدة بيانات ذات صلة»، فلن يتلاشى الطلب على المحامين الحقيقيين، لأنّ بقية المهام لا تزال بحاجة إلى أن يقوم بها محامٍ. لذا، يُفترض أن هذه التقنيات تزيد من إنتاجية المحامين بدلاً من أن تحل محلهم.

في الواقع، نجحت التقنيات السابقة في أتمتة مهمّة واحدة فقط، أو على الأكثر، عدد محدود من المهام. في بعض الأحيان، كان ذلك كافياً لتحل محل نوع معين بالكامل من العمل عندما يتطلب الأخير إجراء مهمة واحدة فقط أو عدد محدود من المهام. ومع ذلك، ظلت التكنولوجيا غير قادرة على استبدال أنواع العمل التي تتطلب إجراء العديد من المهام المختلفة. ومع ذلك، تبدو الأمور مختلفة عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي. ولذلك أطلق بعض الباحثين على الذكاء الاصطناعي بأنه «تكنولوجيا عموميّة الغرض»، وسمّاه آخرون «تكنولوجيا متعددة الأغراض»، وكلها تعبيرات مختلفة عن الميزة النوعية الجديدة نفسها التي جاءت بها ثورة الذكاء الاصطناعي: عموميّتها بمعنى أنّ الذكاء الاصطناعي يمكّن المرء «من إكمال مجموعة متنوعة من المهام دون الحاجة إلى معرفة متخصصة» ووصف بعض الباحثين نطاق المهام التي يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بها بأنها «مهام معرفية، على عكس المهام العضلية»، ولذلك أطلقوا على الذكاء الاصطناعي اسم «آلة التفكير».

يُشير كورينك وستيغليتز «2019» إلى أنّ الكثيرين يتفقون على أن «الذكاء الاصطناعي يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاختراعات السابقة: فمع اقتراب الذكاء الاصطناعي تدريجياً من الذكاء البشري العام، يُصبح جزء كبير من العمل البشري مُعرّضاً لخطر التقادم واستبداله بالذكاء الاصطناعي في جميع المجالات».

إحدى الميزات التي جاءت بها ثورة الذكاء الاصطناعي هو أنه «تكنولوجيا عموميّة الغرض»

يبدو إذاً أن الذكاء الاصطناعي يختلف اختلافاً جوهرياً عن التقنيات السابقة بفضل كونه عاماً، أي بفضل قدرته على أداء العديد من المهام المختلفة، مع كون ما يجمع بين جميع هذه المهام هو أنها جميعاً «معرفية».

وربطاً بمفهوم العمل الذهني، يبدو أن نطاق أنواع العمل التي يمكن للذكاء الاصطناعي استبدال العمل الذهني البشري بها، تتوسع وسوف تتوسع أكثر مع المزيد من تطوّر الذكاء الاصطناعي الذي ما زال تكنولوجيا في مقتبل العمر بالمعنى التاريخي.

ثانياً– التكلفة الهامشية المهملة تقريباً: في علم الاقتصاد، يشير مصطلح «التكلفة الهامشية» – على عكس ما يسمى «التكاليف الثابتة» – إلى التكلفة الإضافية لإنتاج وحدة واحدة إضافية من بعض المنتجات. عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي، يعتبر البعض أنّ الوحدة الواحدة من المنتوج يمكن اعتبارها كلّ استجابة يعطيها الذكاء الاصطناعي استجابةً لأمر «أو سؤال» نطلبه منه. على سبيل المثال، عند سؤال روبوت محادثة يعمل بالذكاء الاصطناعي «إيه آي تشات–بوت»: «ما هي الصيغة الكيميائية للماء» ويرد بأن «الماء يتكون كل جزيء منه من ذرتي هيدروجين وذرة أوكسجين»، يمكن القول إن روبوت المحادثة قد أنتج وحدة واحدة من المنتوج، أي استجابة واحدة للمطلوب. لذا، فإن السؤال هو ما هي التكلفة الإضافية لإنتاج كلّ استجابة إضافية. هذا سؤال مهم في اقتصاد السوق، لأن تحديد التكلفة الهامشية لتوليد الاستجابات بواسطة الذكاء الاصطناعي له آثار مباشرة على تسعير المنتجات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

حتى الآن يبدو أنه في الواقع تتميز التكلفة الحدية لاستجابات الذكاء الاصطناعي بأنها «أو على الأقل تصبح» ضئيلة بمعنى أنها منخفضة للغاية. وقد قدرت أبحاث أجريت عام 2023 التكلفة الحدية لكل استجابة لروبوتات الدردشة بالذكاء الاصطناعي بما يتراوح بين 0,0006 دولار إلى 0,024 دولار فقط «وهذا يعني أنّه يمكن بتكلفة دولار واحد كحد أقصى خوض حوار طويل مع الذكاء الاصطناعي تحصل من خلال على 44 جواباً». وفي الآونة الأخيرة، مع إطلاق روبوت الدردشة الصيني «ديب سيك» DeepSeek، من المتوقع أن تنخفض التكاليف أكثر. والتكلفة الحدية لاستجابات الذكاء الاصطناعي منخفضة، حيث إنها تتلخص في النهاية في تكاليف الطاقة وحدها بمجرد أن يصبح نظام الذكاء الاصطناعي منتشراً. وبالتالي، فإن التكلفة الحدية للذكاء الاصطناعي ضئيلة بمعنى أن التكلفة الإضافية لتوليد استجابة إضافية منخفضة للغاية وتصبح أقل بشكل متزايد بحيث قد تصبح مهملة نسبياً. يمكننا أن نسمي هذه الميزة الثانية بأنها تجعل الذكاء الاصطناعي ذا «جدوى اقتصادية عالية« و«إنتاجية» عالية.

لا تنتهي المسألة هنا، فإنّ المشكلة المرتبطة مباشرةً بالعواقب أو المنافع «السلبيات والإيجابيات» الاجتماعية–الاقتصادية والحضارية لثورة الذكاء الاصطناعي تتعلق في الاختلاف بين طرق استغلاله في كلٍّ من الرأسمالية والاشتراكية، وهذا يستحقّ متابعة نقاش الموضوع في مقالٍ مستقل.

في أسبوع واحد... الشرق يعيد رسم الخارطة

خلال أيام قليلة، وبعد سلسلة من التحركات والرسائل الإقليمية، بات من الواضح أننا أمام تحوّل جيوسياسي جديد في منطقة الشرق، فاستمرار النشاط الصهيوني العدواني في العالم وفي هذه البقعة الحساسة منه بالتحديد، بات تهديداً لا يمكن السكوت عنه، وخصوصاً بعد العدوان «الإسرائيلي» على قطر، فما هي ملامح هذا التحول؟ وكيف يمكن الربط بين أحداث يراها بعض قصيري النظر متفرقة لا جامع بينها؟

■ علاء أبوفرّاج

أدت الضربة الصهيونية على الدوحة في 9 أيلول الجاري، إلى استشهاد عدد من أعضاء حركة حماس وعنصر من قوى الأمن الداخلي القطري، بالإضافة إلى عشرات الإصابات، من بينهم مدنيين متواجدين في المنطقة السكنية المستهدفة، ولكنّها سرعان ما تحوّلت إلى تحذير إقليمي عالي الخطورة، كان لا بد أن تتبعه خطوات ملموسة، بدأت بالظهور في 14 أيلول الماضي. فقد استضافت الدوحة اجتماعاً تمهيدياً لوزراء الخارجية العرب والإسلاميين، تلاه في 15 انعقاد القمة الطارئة العربية–الإسلامية بشكل متزامن مع الاجتماع الدفاعي لمجلس التعاون الخليجي. هذه الاجتماعات جاءت متمايزة عن القمم واللقاءات السابقة، إذ دعت القمة في بيانها الختامي إلى «النظر في مدى توافق عضوية [إسرائيل] في الأمم المتحدة مع ميثاقها، والسعي نحو تعليق هذه العضوية» لكن أبرز ما خرج من الدوحة في الإثنين 15 أيلول هو عدد من الإشارات الواضحة، واتخاذ خطوات عسكرية وأمنية، فبعد أن اعتمد مجلس جامعة الدول العربية وثيقة «الرؤية المشتركة للأمن والتعاون في المنطقة» أعلن الاجتماع الدفاعي لمجلس التعاون عن تفعيل آليات الدفاع المشترك وقدرات الردع لدول المجلس. وهو ما كان من الممكن أن يظل في إطار كونه تصعيداً دبلوماسياً، لكن أحداث الأيام التالية برهنت عكس ذلك.

أحداث سريعة ومترابطة

بعد يوم واحد من انتهاء القمة، استقبل كل من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، يوم الثلاثاء 16 أيلول، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني، ولكي تتضح طبيعة اللقاء أكثر، كان من المشاركين من الجانب السعودي كلًّا من وزير الدفاع ومستشار الأمن الوطني السعودي، ورئيس الاستخبارات العامة. وقال لاريجاني صراحةً: إن نقاش التعاون الدفاعي كان على جدول الأعمال، وأنّه سيُتابع عبر لجان عمل، وسيأخذ شكلاً أكثر تنظيماً في المستقبل. ثم في 17 أيلول أعلنت السعودية وباكستان عن توقيع اتفاقية «دفاع مشترك استراتيجي» نصّت وضوحاً: أن أي عدوان ضد أي من البلدين سيُعتبر اعتداءً على كليهما، وأكد وزير الدفاع الباكستاني خواجة محمد آصف أن قدرات بلاده النووية ستكون متاحة لحماية السعودية بموجب الاتفاق، ورغم أن هناك تاريخاً طويلاً من التعاون العسكري بين البلدين، إلا أن الإعلان سبب صدمة حقيقية، كونه جاء دون تمهيد مسبق، ولم يكن هناك حديث معلن عن تحضيرات لخطوة بهذا الحجم، وأشار آصف إلى أن دولاً أخرى أبدت اهتمامها باتفاقات دفاع مماثلة في المستقبل.

الأحداث لم تتوقف عند هذا الحد، ففي 18 أيلول أعلنت وزارة الدفاع التركية عن التحضير لإجراء مناورات «بحر الصداقة» مع مصر في شرق المتوسط، وذلك بعد توقّف دام 13 عام، ومن المقرر أن تبدأ المناورات العسكرية في 22 ولغاية 26 وسيحضرها قائدا القوات البحرية لتركيا ومصر. وفي هذا السياق قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان: إن العلاقات التركية–المصرية وصلت حالياً إلى «أفضل مستوياتها في التاريخ الحديث» واعتبر أن مصر وتركيا تتصرفان مثل «الجسد الواحد» في قضية فلسطين.

هل يمكن أن تتحول العلاقة مع باكستان إلى تمهيد لعلاقة معلنة مع روسيا والصين في مجال التسليح

ولكي تكتمل الحلقة خرج أمين حزب الله اللبناني نعيم القاسم يوم 20 أيلول في كلمة متلفزة قال فيها: إن «سلاح المقاومة موجّه نحو العدو [الإسرائيلي] فقط، لا نحو السعودية ولا نحو أي جهة في العالم،» ودعا السعودية بتصريح مفاجئ لتفتح صفحة جديدة مع المقاومة، معتبراً أن الوضع في المنطقة أصبح بعد الهجوم على قطر «مختلفاً عما قبله».

نتيجة طبيعية متوقعة

نظرت وسائل إعلام داخل الكيان بقلق شديد لهذه التطورات، فقد وصفت «يديعوت أحرونوت» اتفاقية الدفاع المشترك الباكستانية–السعودية بكونها «الخطوة الأمنية الأولى لدول الخليج بعد الضربة الجوية على الدوحة» ورأت فيها رسالة مباشرة «لإسرائيل» وتحديداً كونّ التلويح بالسلاح النووي الباكستاني موجّه إلى «إسرائيل» النووية. ورأت مصادر صهيونية أخرى أن الاتفاقية تمثّل «علامة استراتيجية قد تعيد تشكيل موازين القوى في المنطقة» ونبّهت إلى أن «التحالف بين القوة المالية السعودية والقدرة العسكرية الباكستانية يوصف بأنه محاولة لإعادة رسم خريطة الأمن في الخليج». ما سبق، يرسم فعلاً نقطة عـلّام في واقعٍ جديد في المنطقة، وإن كنا طوال الشهور الماضية نسمع تصريحات رفض واستنكار يومياً من هذه الدول، اليوم بدأنا نشهد إجراءات ملموسة وتحركات قادرة على إعادة الحسابات الصهيونية، ففي الواقع شكّل سلوك «إسرائيل» والولايات المتحدة من خلفها خطراً حقيقياً على استقرار المنطقة، بل جاء العدوان على قطر ليؤكد أن المعركة لن تستثني أحداً، والأهم، أن «مظلّة الدفاع الأمريكية» لا تحمي من الاعتداءات «الإسرائيلية» بل تحوّلت القواعد الأمريكية إلى نقاط متقدمة، تقدّم كل ما يحتاجه الكيان في حرب كهذه.

إن ترتيب الأفكار السابقةً سيجعل من أحداث الأيام الماضية نتيجةً طبيعةً لواقع يتطور بشكل محدد، بل وتفتح المجال للتفكير بطبيعة الخطوات التالية؛ فإن كان تزامن هذه الأحداث كفيلًا بالربط بينها، فكيف يمكن أن نقرأ تصريحات نعيم القاسم مثلاً؟ وخصوصاً أنّها جاءت بعد أيّام من زيارة مسؤول إيراني رفيع إلى السعوديةً، وما الذي يعني أن تستأنف مصر وتركيا التعاون العسكري، وتحديداً في شرق المتوسط؟ وإن كانت باكستان والسعودية وقعتا اتفاقية دفاع مشترك، فمن هي الدول التي توقّع وزير الدفاع الباكستاني انضمامها؟ بل إن السؤال الأهم هو التالي: إن كانت دول الخليج اعتمدت طوال عقود على شراء السلاح الأمريكي وأصبح هذا السلاح اليوم بمثابة تهديد حقيقي للأمن الوطني في الخليج، فهل يمكن أن تتحول العلاقة مع باكستان إلى تمهيد لعلاقة معلنة مع روسيا والصين في مجال التسليح، وخصوصاً أن الجيش الباكستاني بدأ يعتمد بشكلٍ أساسي على تسليح دول الشرق؟

ما جرى خلال الأسبوع الماضي كان قبل طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 أقرب ليكون قصصاً من الخيال، لكن الواقع الحالي يثبت أن المقاومة الفلسطينية عبّرت في تلك اللحظة عن نضوج ظرف ينتهي فيه عصرٌ مظلّم، استطاعت فيه الحركة الصهيونية أن تفرّق دول المنطقة وتبني جُدراً بين شعوبها، وهم اليوم وبعد أن شعروا بأن «إسرائيل» توجّه بنادقها نحو الجميع يجدون أنفسهم مضطرين لطي صفحة الخلافات، والوقوف صفّاً واحداً، لا مع بعضهم البعض فحسب... بل أيضاً مع قوى الشرق التي تحوّلت إلى ضمانة البقاء الوحيدة.

تشارلي كيرك... تصوير العنف تمهيداً لعنفٍ أوسع

ضجّت وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية يوم 10 أيلول باغتيال المؤثر السياسي الأمريكي تشارلي كيرك على العلن، ووسط تجمع كبير في جامعة ولاية يوتا الأمريكية، عبر رصاصة قناص عن بعد 200 متر، وبمشهد عنيف مصوّر.

جاء هذا الاغتيال بدوافع سياسية، وسط تزايد الاستقطاب الحاد داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بين يمين محافظ، ويسار ليبرالي، وأمريكيين متطرفين، وتتداخل أصابع الاتهام وتوجيه المسؤوليات بشكل كبير بين مختلف هذه الأطراف اليمينية واليسارية الأمريكية، و«إسرائيل»، ويجري تداول هذه الاتهامات وتقاذف المسؤوليات بحسب كل وسيلة إعلام وتجمع، وما يحملونه من توجهات ومواقف سياسية.

لم يخف كيرك يوماً اصطفافه بموقع اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعروف دعم اللوبي الصهيوني له، خاصة بمرحلة بدايات صعوده بعد عام 2012 وتأسيسه منظمة TUPSA الشبابية اليمينية المتطرفة، والتي كانت تدافع عن «إسرائيل» بمواجهة الفلسطينيين، كما لما يبذل جهداً بإخفاء عنصريته العرقية.

لكن لاحقاً، ومع حصول تغيرات عدة، دولياً وداخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومع نشوء ووضوح الخلافات الأمريكية– «الإسرائيلية» وارتفاع السخط الأمريكي تجاه تدخلات اللوبي الصهيوني في سياسات البيت الأبيض، وانضمام كيرك إلى حركة ماغا «MAGA» مع دونالد ترامب، بدأ كيرك يتخذ مساراً مغايراً عن السابق فيما يتعلق بـ «إسرائيل» وبالضد من رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، بدافع أمريكي قومي لا أكثر من ذلك.

أما على المستوى الداخلي، فقد كان خلال السنوات القريبة السابقة جزءاً من الماكينة الإعلامية والدعائية لليمين وحركة ماغا وترامب والتيار المحافظ بمواجهة «اليسار» الأمريكي الليبرالي المتطرف، الذي لا يختلف مؤثروه كثيراً عن كيرك نفسه فيما يتعلق بتعزيز خطابات الكراهية والانقسام والاستقطاب داخل المجتمع الأمريكي.

ضمن هذه الصورة، كان كيرك جزءاً من الصراع الأمريكي الداخلي الجاري بصورته الاجتماعية الشعبوية، خلال فترة حياته ونشاطه، كما هو الحال باغتياله المُصوَّر وما تلاه، حيث سارعت مختلف الأطراف لتبادل الاتهامات والمسؤوليات واتخاذ إجراءات مختلفة من أبرزها: تقييد حرية التعبير عبر طرد العديد من الموظفين والعاملين بمختلف المناصب الإعلامية والأكاديمية ممن أبدوا مواقف وسرديات مغايرة عما تريده إدارة ترامب، وبالمقابل، قام الليبراليون المتطرفون بالمثل تجاه من أبدى تعاطفاً، وإن لدوافع إنسانية فقط، أما «إسرائيل» التي وُجهت إليها أصابع اتهام أيضاً، قامت بتبرئة نفسها عبر الاستناد لماضي كيرك ودعم اللوبي الصهيوني له، وأحاديثه القديمة، وأطلقت سهامها بسردية مواجهة معاداة السامية.

في السؤال العام حول من له مصلحة بهذا الحدث، يمكن الجواب بالقول: الجميع، فمن وجهة نظر «إسرائيل» ومدرستها تخلصت من صوت مناهض، وأرسلت رسالة لغيره، ومن وجهة نظر الليبراليين المتطرفين فقد اغتالوا صوتاً ترامبوياً وعززوا حالة استقطاب يمكن الاستفادة منها، ومن وجهة نظر اليمينيين كان الحدث ذريعة لإجراءات تم اتخاذها وستتخذ لاحقاً.

لكن، ما ينبغي الوقوف عنده بالدرجة الأولى، هو تعمّد الرسالة الإعلامية المصوّرة للاغتيال، والتي تهدف وضوحاً– أيّ كان من يقف خلفها– لزيادة انقسام المجتمع الأمريكي، وتعميق حالة الاستقطاب داخله، وتوجيه طرفيه لمواقع محددة في سياق المعركة السياسية الجارية داخل الولايات المتحدة، والتي تشير بارتفاع نسبة الاغتيالات السياسية، واقتراب الظروف من نشوء انفجار أهلي داخلي.

من «درع الشرق» إلى «الحارس الشرقي»: خطوات تُقرِّب من توسيع الحرب

أعلن حلف شمال الأطلسي «الناتو» في مطلع أيلول بدء عملية «الحارس الشرقي» العسكرية على حدود روسيا، فيما قال: إنه رد على اختراق مسيرات روسية للمجال الجوي لبولندا وليتوانيا. روسيا بدورها دعت للحوار ونفت تعمد إرسال مسيرات تؤدي للتصعيد خلال مناوراتها العسكرية مع بيلاروسيا على الحدود.

■ ديمة النجار

التصعيد هذا، كان قد سبقه أكثر من عام من العمل المكثف على بناء الناتو قدرات عسكرية على الحدود البولندية تحضيراً لحرب مع روسيا، فيما يسمى بمشروع «درع الشرق» الذي انطلق في أيار 2024.

ما هو «درع الشرق» البولندي؟

مشروع درع الشرق، هو جزء استراتيجي من ثلاثية حربية متكاملة لحلف الناتو في شرق أوروبا تشمل:

أولاً: خط البلطيق بدوله الثلاث ليتوانيا، لاتفيا وإستونيا.

ثانياً: رفع قدرة فنلندا على توجيه ضربات في العمق الروسي.

ثالثاً: «درع الشرق». وكان رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك قدم هذا الاقتراح الذي يحول بولندا إلى ثكنة عسكرية، طامحاً عبره ليكون الجنرال الجديد للحرب القادمة.

يمتد درع الشرق على الحدود مع بيلاروسيا والإقليم الروسي كلينيغراد بطول 700 كم وعرض 50 كم. وهو ليس جداراً بالمعنى التقليدي بين دولتين، بل عبارة عن بنية تحتية عسكرية مكثفة لصد أي هجوم بري، ويتضمن وسائط مراقبة إلكترونية، ومضادات دبابات، وألغام دبابات وأفراد. بتشجيع من الولايات المتحدة تبدو شهية الحكومة البولندية مفتوحة تماماً على الحرب بعد إقناعها أنها ستكون «المحرك العسكري لأوروبا» بدلاً من الألمان. وعليه بادرت إلى رفع الإنفاق في الناتو كما طلب ترامب، لتصبح من أكثر الدول الأوروبية إنفاقاً بـ 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي اليوم و5% قريباً على حساب الإنفاق الاجتماعي. في وقت بالكاد تصل دول أوروبية أخرى إلى 2%.

رغم إنفاقها العالي في الناتو، إلا أن حجم تمويل الناتو لمشروعها «الطموح» لا يبدو كافياً. فقامت وبمباركة من الاتحاد الأوربي بتحويل جزء من أموال المنح التي خصصها الاتحاد للدول الأعضاء للتعافي من نتائج أزمة كورونا للمشروع فـ 10% من هذه الأموال التي كانت مخصصة للتطور الرقمي والطاقة الخضراء سيتم تحويلها للإنفاق العسكري!

المشروع الذي خططت الحكومة البولونية إنجازه بحلول 2028 يواجه عقبة تقليدية جداً: الشعب وأصحاب الأراضي الحدودية. الدولة تريد الأرض والمحاكم مشغولة بالقضايا. كما انسحبت بولندا من اتفاقية أوتاوا التي تحرم استخدام الألغام المضادة للأفراد، لتتيح استخدامها في أراضي تلك المنطقة، لتتحول المنطقة برمتها إلى مصائد موت.

«الحارس الشرقي» خطوة تجاه الحرب

خلال العمل على «درع الشرق» زادت التوترات بين ألمانيا المتعطشة لدورها القديم كمتزعم حروب، وبولندا التي تحولت لمنافس قوي بدعم من ترامب. تنصح تقارير عديدة للناتو الدولتين بالتعاون على الأرض لإضعاف روسيا، كما تلعب شركات السلاح كراين ميتال دوراً كبيراً في سير هذه المفاوضات حول وزن ودور كل منهما. وتأتي عملية «الحارس الشرقي» كفرصة للناتو لزيادة التدريبات الميدانية، واختبار مستوى التعاون على الحدود الروسية، إذْ قام الناتو بتفعيل المادة الرابعة للحلف، والتي تنص على الدفاع المشترك، والبدء بخوض العملية بتنسيق مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والدنمارك.

تخطو أوروبا المتأزمة اقتصادياً بشكل حثيث نحو الحرب في السنوات القادمة، وتراها اليوم على صفيح ساخن، لا بسبب التوترات الداخلية في كل دولة أوروبية مع شعوبها فحسب، بل لاحتدام التناقضات بين دول الناتو بعضها البعض، على غنيمة مفترضة من حرب قادمة ستدفع ثمنها الشعوب...

مادورو عن التحركات الأمريكية: «هذا ليس توتراً، بل حرباً غير معلنة»

تدفع واشنطن العلاقات مع فنزويلا إلى تصعيد غير مسبوق، وبعد أن كان احتمال أن تتحول هذه التطورات إلى اشتباكات مسلّحة بات هذا الاحتمال قائماً اليوم، وإن كان من المستعبد حتى الآن أن تتحول إلى مواجهات عسكرية شاملة بين البلدين.

■ معتز منصور

لم يعد الحديث عن «توترات دبلوماسية» أو «مناورات ردع». فالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أعلن بشكل صريح: ما تمارسه الولايات المتحدة ضد بلاده هو «عدوان شامل» بحسب تعبيره عسكري، وسياسي، واقتصادي، وإعلامي، لا يهدف لمكافحة المخدرات كما تدّعي واشنطن، بل لتهيئة الأرضية لتغيير النظام وفرض حكومة عميلة تُسلّم ثروات فنزويلا الطبيعية.

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 16 أيلول الجاري أن قواته وجّهت ضربة عسكرية جديدة إلى قوارب في البحر الكاريبي بحجة «تهريب مخدرات» وهي الضربة الثانية خلال هذا الشهر، ما أسفر عن مقتل 14 شخصاً. لم تُقدّم واشنطن أي أدلة، ولم تُعلن هويات الضحايا، لكن النائب العام الفنزويلي طارق وليام صعب، أعلن أن هؤلاء كانوا صيادين عُزّل على متن قوارب صغيرة، لا تحمل أسلحة ولا مخدرات، بل أدوات صيد بسيطة. ووصف العملية بأنها «جريمة ضد الإنسانية تستدعي تحقيقاً دولياً من الأمم المتحدة»، كما عبر عن استغرابه حول الحاجة لاستخدام كل هذه الترسانة النووية والسفن والمدمرات للقضاء على مركبات صغيرة. فيما يبدو استعراضاً للقوة والبلطجة الأمريكية وقدرتها التدميرية، ضمن الرسائل الأمريكية التي ترغب في إيصالها للشعب في فنزويلا.

وفي الوقت الذي يربط فيه البيت الأبيض نشر القطع البحرية الأمريكية في الكاريبي بمكافحة «كارتيلات المخدرات» في أمريكا اللاتينية بحسب تعبيره، يرى الرئيس مادورو أن الهدف الحقيقي لدونالد ترامب من هذه الخطوة، هو الترويج لتغيير النظام في فنزويلا، بهدف الاستيلاء على مواردها الطبيعية حيث قال الرئيس الفينزويلي: «خطة إمبريالية لتغيير النظام وسرقة نفط البلاد الذي يمثل أكبر احتياطي في العالم، و«سرقة» الغاز الذي يمثل رابع أكبر احتياطي في العالم».

كما وصف وزير الدفاع الفنزويلي فلاديمير بادرينو لوبيز ما يجري بأنّه «الحرب غير المعلنة» فيما ردّت كراكاس بمناورات عسكرية استمرت 3 أيام قبالة جزيرة لاأورشيلا، وأطلقت طلعات جوية ودوريات للطيران المسير فوق المنطقة.

وفي خطاب، لمادورو حضره قادة الجيش والحكومة كشف «تهديدات نووية» أمريكية، وحذر من «تحضيرات لغزو»، مضيفاً: «نحن نمارس حقنا المشروع في الدفاع عن النفس». كما أعلن عن تدريب المدنيين في الأحياء الشعبية على استخدام السلاح، مؤكداً أن الجيش والشعب على أهبة الاستعداد.

الهدف الأمريكي

التصريحات والتهديدات مستمرة تقريباً بدون انقطاع، هذا فضلاً عن حملات تضليل إعلامية كبيرة تحاول تضخيم حجم التحركات العسكرية الأمريكية، التي يبدو أنّها حتى الآن تتألف من مجموعة سفن وطائرات F35 بمواقع قريبة من حدود فنزويلا، لكن طبيعة التصريحات الأمريكية تحدث إرباكاً بالنسبة للرأي العام، فخرج ترامب يوم السبت 20 أيلول في تصريحات غامضة، ادعى فيها الرئيس الأمريكي أن فنزويلا دفعت مجموعة من «السجناء والأشخاص من المؤسسات العقلية» للدخول إلى الأراضي الأمريكية، وهدد ترامب بأن فنزويلا ستدفع «ثمناً باهظاً» في حال لم تعد الأشخاص المزعومين.

تسعى واشنطن من خلال هذه التحركات إلى زيادة الضغوط على الحكومة والمجتمع في فنزويلا، حيث تسعى لخيار مركب داخلي–خارجي، بعد فشل عدة محاولات انقلابية، وكذلك محاولات الانتصار من خلال الانتخابات، وتحقيق تغيير يناسب سياسة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك صعوبة القيام بحرب مباشرة وشاملة في منطقة قريبة من الحدود الأمريكية، الأمر الذي سيحمل تطورات قد لا تكون محسوبة، وآثاراً تشمل كامل القارة اللاتينية. لذلك، تلجأ واشنطن إلى الضغط الاقتصادي والعسكري واستعراض القوى الأمريكية ليس بهدف إشعال حرب بقدر ما تستهدف توتير الأجواء الداخلية. المؤكد، أن ما يجري في فنزويلا ليس حادثاً عرضياً بل هو خطة أمريكية منسّقة تتكشف بشكل تدريجي.

منتدى شيانغشان الأمني... الصين تخطو عسكرياً للأمام

اختتم منتدى شيانغشان دورته الـ 12 التي استمرت 3 أيام في مدينة بكين الصينية يوم الجمعة 19 أيلول، بعنوان «الحفاظ على النظام الدولي وتعزيز التنمية السلمية»، وتضمن 4 جلسات رئيسية و8 جلسات فرعية بمشاركة 1800 شخصية سياسية وعسكرية وأمنية وأكاديمية من 100 دولة مختلفة حول العالم، ومن جامعات ومنظمات دولية ومراكز فكر مختلفة.

■ ملاذ سعد

بدأ منتدى شيانغشان أولى أعماله في عام 2006، وجرى تنظيمه من قبل أكاديمية العلوم العسكرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، وهو منتدى مخصص للتعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم. خلال السنوات اللاحقة ارتفع وزن المنتدى بشكل ملحوظ، وزادت المشاركات به بوتيرة سريعة، وبات يراه البعض على أنه جوابٌ نقيض لمنتدى شانغريلا الأمني الذي يعقد في سنغافورة بهيمنة غربية.

تميّز المنتدى هذا العام بمشاركة واسعة، وتبادل المشاركون وجهات نظرهم حول عدد من موضوعات الأمن والسلام، واستكشفوا سُبل ووسائل حل النزاعات وتبادل للخبرات بهذا الأمر، ولقي مفهوم الأمن المشترك والشامل والمستدام الذي طرحته الصين تقديراً من جميع الأطراف المشاركة، كما ركز المشاركون على قضايا العمل المشترك من أجل الحفاظ على نتائج انتصار الحرب العالمية ضد الفاشية، والتمسك بالنظام الدولي المؤسس بعد الحرب.

كان الأبرز هذا العام، هو مواقف وتصريحات وزير الدفاع الصيني دونغ جون، والتي بمعظمها تشير إلى دور الولايات المتحدة السلبي عالمياً، كما لا يمكن التغافل عن موعدها الذي تبع العرض العسكري الصيني الكبير قبل أسبوعين، والذي تضمن كشفاً لأسلحة نوعية جديدة، وقال:

«في حين أن موضوعات العصر– السلام والتنمية– لا تزال ثابتة، فإن غيوم عقلية الحرب الباردة والهيمنة والحمائية لم تنقشع [...] العالم يقف مجدداً اليوم عند مفترق طرق في مواجهة السلام، أو الحرب، الحوار أو المواجهة» وأكد: أن الجيش الصيني «مستعدٌ للتعاون مع جيوش الدول الأخرى للحفاظ على السلام العالمي»، كما شدد على أن الذاكرة التاريخية يجب أن تكون بمثابة تحذيرٍ لإدراك ومحاربة منطق الهيمنة المتخفي بشكل جديد.

وشدد دونغ جون، أن تايوان جزءٌ لا يتجزأ من الصين تاريخياً وقانونياً، وأن بكين مستعدة للقيام بعمليات عسكرية، معلناً، أن الصين ستجري تدريبات مشتركة لحماية الممرات البحرية العالمية، كما تعهد ببذل جهود أكبر لحماية السلام العالمي.

يرى البعض، أن الصين خطت خطوة كبيرة للأمام على الساحة العسكرية والأمنية الدولية بهذه الكلمات والمواقف في شيانغشان، فيما يبدو أنها مرحلة جديدة بدأت حيث تبرز الصين نفسها كقوة عسكرية، ونقطة استقطاب وارتكاز قادرة على عقد التفاهمات والتحالفات بمواجهة الغرب وهيمنته.

وكان من الملفت أيضاً، ما جرى على هامش أعمال المنتدى من مواجهة مصوّرة بالفيديو ما بين عميد الجامعة الصينية يان شوتونغ، والملحق العسكري «الإسرائيلي» ايلاد شوهان، حيث اتهم شوتونغ «إسرائيل» وضوحاً «بقتل أكثر من 70 ألف مدني غير مسلح في قطاع غزة» وقال له: «اذهب إلى الأمم المتحدة ووافق على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية. إن لم تصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين فلن تقضي على [الإرهاب] مطلقاً» مضيفاً، أن «إطلاق النار على النساء والأطفال يجرد [إسرائيل] من أيّ شرعية على الساحة الدولية»، بينما لم يُجب شوهان إلا بكلمات ضعيفة تحمل السردية الصهيونية نفسها ليجيبه شوتونغ «لا أحد يصدق البروباغندا الإسرائيلية سوى بعض الإسرائيليين».

تحويل غزة إلى جبهة في الصراع الأمريكي-الصيني:

في الأيام الماضية، حمّل رئيس وزراء «إسرائيل» بنيامين نتنياهو، وهو يواجه وفداً من أعضاء المجالس التشريعية في أمريكا، عزلة «إسرائيل» الدولية لما سماه «تطويقاً معلوماتياً» تشنه الصين وقطر باستخدام الذكاء الاصطناعي وتيك توك. هذه الاتهامات التي تفتقر تماماً إلى أي سندٍ واقعي، لم تواجه فقط بدحضٍ قوي من جانب الصين، بل بدت أيضاً كمرآةٍ تعكس لجوءه في مأزقه الحكومي إلى محاولاتٍ يائسة، وكأنّ خبير حربٍ شبكية يصرخ «أمسكوا اللص» ليواري قلقه وحساباته.

■ تشانغ شياو لي
ترجمة: أوديت الحسين

هذه «التركيبة» من رمي المسؤولية على الآخرين تبدو كأنها كلام مرتجل، لكنها في الحقيقة عرضٌ سياسي جرى التخطيط له بعناية. خلفها حاجةٌ عملية لتحويل ضغط الأزمات الداخلية والخارجية، كما تختبئ فيها نيةُ ربط الصراع الإقليمي بعربة أمريكا الهادفة إلى كبح الصين، مقابل نيل دعمٍ استراتيجي. نحن بحاجة إلى تقشير طبقات خطابه، لنرى أيَّ «مشهد» تؤديه الصهيونية.

لماذا إلقاء اللوم على الصين؟

جاء إطلاق نتنياهو «نظرية التهديد الصيني» في هذا التوقيت في لحظة شديدة الخطورة في مسيرة «إسرائيل». وجعل التناقضات الداخلية شأناً خارجياً هو حيلةٌ مجربةٌ كثيراً عند الساسة للخروج من المأزق.

أولاً، هناك ضغطٌ سياسي داخليٌ غير مسبوق داخل «إسرائيل». موجات احتجاجٍ تضم مئات الآلاف للمطالبة بإطلاق سراح الرهائن وإجراء انتخابات جديدة لم تتوقف، والاتهامات من عائلات الرهائن لنتنياهو بأنه ضحّى بهم حفاظاً على حياته السياسية تُصيب بيت الداء. في الوقت نفسه، امتلأ ائتلافه الحاكم اليميني المتطرف بالشقوق منذ زمن، وخروج بيني غانتس، عضو مجلس الحرب من التيار الوسطي، يكاد يعلن إفلاس حكومة «الوحدة». يُضاف إلى ذلك قضايا الفساد التي يتخبط فيها نتنياهو شخصياً، حتى صار الحفاظ على منصب رئاسة الوزراء يكاد يعادل الحفاظ على حريته الشخصية.

في هذا السياق، يصبح عدوٌّ خارجيٌ قوي – الصين – «كبش فداء» مثالياً. تصوير موجات المعارضة الداخلية المتلاحقة كأنها «مدفوعة من قوى خارجية» هو بلا ريب وسيلةٌ رخيصة للدفاع عن سياسات فاشلة.

في الوقت نفسه، يزّداد شدُّ الحبل الدبلوماسي من المجتمع الدولي يوماً بعد يوم. من نظر محكمة العدل الدولية «ICJ» في دعوى جنوب إفريقيا ضد «إسرائيل» بشأن الإبادة الجماعية، إلى سعي مدعي المحكمة الجنائية الدولية «ICC» لإصدار مذكرة توقيف بحق نتنياهو نفسه، إلى موجة اعتراف دول أوروبية مثل إسبانيا وإيرلندا والنرويج بدولة فلسطين، ثم تقييد كندا وهولندا — وهما من الحلفاء التقليديين — لصادرات السلاح... تتذوق «إسرائيل» طعم عزلة غير مسبوقة.

فكيف يشرح نتنياهو «نبذ الأصدقاء والحلفاء» هذا للداخل؟ جوابه: «ليست غلطتنا، الصين وقطر تعبثان من وراء الستار».

في هذا الشأن، أشار المتحدث باسم السفارة الصينية في «إسرائيل» بكل صراحة إلى أن هذا «إسعاف يائس» خاطئ التشخيص وخاطئ الدواء. فجوهر المشكلة لم يكن يوماً حفنة مقاطع على وسائل التواصل الاجتماعي، بل الكارثة الإنسانية المستمرة في غزة والواقع القاسي المتمثل في تأخر حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً.

ثانياً: من يتحدث عن كونه «ضحية» تطويق معلوماتي؟

لنكشف الوجه الحقيقي لهاسبارا Hasbara «الإسرائيلية». تصوير الذات كضحية في حرب المعلومات هو أكثر مشاهد عرض نتنياهو مفارقةً. والحقيقة أن «إسرائيل» ليست فقط «معلماً قديماً» في حرب الرأي العام على الشبكات، بل إن استراتيجيتها المنهجية في الدبلوماسية العامة المسماة «هاسبارا» قد تحولت منذ زمن إلى منظومةٍ ناضجةٍ للتأثير في الرأي العام العالمي.

لننظر سريعاً في بضعة أمثلة: المثال الأول: بعد اندلاع حرب غزة، ضخت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» وغيرها أموالاً ضخمة. وفقاً لتقرير مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، فإن وزارة الخارجية «الإسرائيلية» وحدها بثت على منصة «إكس» بعد 7 تشرين الأول 2023 بأيام قليلة ثلاثين إعلاناً شوهدت أكثر من أربعة ملايين مرة، كما نشرت على موقع يوتيوب أكثر من خمسة وسبعين إعلاناً مختلفاً، ووجّهتها بدقة لجمهورٍ في فرنسا وألمانيا وأمريكا وبريطانيا. وكشفت تحقيقات رويترز أن هذه الإعلانات – المتضمنة لقطات عنيفة – ظهرت حتى داخل ألعاب على هواتفَ الأطفال مثل «الطيور الغاضبة»، ما أثار جدلاً واسعاً. وقد أقرت وزارة الخارجية بأن الإعلانات ممولة حكومياً، لكنها نفت تعمد استهداف القاصرين.

مؤخراً، أنفقت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» ملايين الدولارات على يوتيوب وفيسبوك وغيرها في حملات إعلانية مشبعة. وقد نشرَت منصة «Spotlight» التابعة لاتحاد الإذاعات الأوروبية «EBU» تقريراً بعنوان «جبهة الحرب الجديدة: داخل الهجوم الرقمي لهاسبارا «الإسرائيلية»»، كشف بعمق كيف تستخدم «إسرائيل» الوسائل الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي والإعلانات المدفوعة بهدف التأثير في الرأي العام العالمي، وصياغة سردية الصراع في غزة، والرد على الانتقادات الدولية.

ويتضمن ذلك: أولاً، استهدافاً دقيقاً عبر «غوغل» و«ميتا» لإعلانات سياسية تؤكد «حق الدفاع عن النفس». ثانياً، تمويل «رحلات عسكرية» لصانعي محتوى عالميين وتزويدهم بمواد رسمية لنشر محتوى مؤيد لـ«إسرائيل»؛ ثالثاً، توحيد التخطيط المعلوماتي عبر «مكتب الإعلانات الحكومي»، وصولاً إلى استخدام وسائل استخبارات المصادر المفتوحة للتلاعب العكسي بالرأي العام.

ورغم أن هذه التحركات حققت أثراً في بعض مساحات الرأي العام، لكنّها أثارت أيضاً شكوكاً جدية حول التلاعب بالمعلومات وحياد المنصات، وكشفت عن حدّين لهذه الحرب الإدراكية، بما يدل على دخول الدعاية الحكومية مرحلة «المنصات بوصفها ميداناً للعمليات».

وبحسب ما جاء في تقرير اتحاد الإذاعات الأوروبية، فقد أنفقت «إسرائيل» مئة وسبعةً وستين مليون شيكل «خمسين مليون دولار» وأبرمت اتفاقات مع «غوغل» الأمريكية ومنصة «إكس» للتواصل الاجتماعي ومنصات إعلاناتٍ في فرنسا و«إسرائيل»، بغرض نفي وجود مُجاعة في غزة. وتمتد هذه العقود من 17 حزيران حتّى 31 كانون الأول، خُصِّص منها مئة وخمسون مليون شيكل «خمسة وأربعون مليون دولار» لحملات يوتيوب ومنصة إدارة الحملات الإعلانية «360 Display Video» التابعة لـ«غوغل»، وحصلت منصة «إكس» بضعة ملايين من الدولارات، ونالت منصتا الإعلانات «Outbrain» و«Teads» في فرنسا و«إسرائيل» على مليونين ومئة واثني عشر ألف دولار.

المثال الثاني: مجندون شبكيون – «Act.IL». إذا كانت الإعلانات المدفوعة هي «الجيش النظامي» في الهجوم الأمامي، فإن المجندين الشبكيين الذين حرّكهم تطبيق «Act.IL» هم «قواتُ كرٍّ وفرٍّ» في حرب الرأي لصالح «إسرائيل»، بأساليب أكثر مرونةً وخداعاً.

تطبيق Act.IL طوّرته جامعة IDC هرتسليا «الإسرائيلية» الخاصة بالتعاون مع «مجلس «الإسرائيليين–الأمريكيين» IAC، وهو منظمة أمريكية مؤيدة لـ«إسرائيل». مصدر تمويله الأساسي كان «مؤسسة» الملياردير الأمريكي وإمبراطور الكازينوهات و«المانح الجمهوري» شيلدون أديلسون. والأهم، كما كشفت «The Forward» و«Magazine 972+»، أن المشروع تعاونَ عن كثب مع وزارة الشؤون الاستراتيجية «الإسرائيلية»، المسؤولة عن مواجهة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات «BDS» عالمياً. وقد وصفه الوزير آنذاك جلعاد إردان بأنه «القبة الحديدية للحقيقة».

إطلاق نتنياهو لـ«نظرية التهديد الصيني» في هذا التوقيت يدلّ على مأزقٍ شديدة الخطورة في مسيرة «إسرائيل» ولجوء للتشبث أكثر بالعربة الأمريكية لنيل دعمٍ استراتيجي

استراتيجية صهيونية جديدة

قلب التطبيق هو «قائمة مهام» يتم تحديثها باستمرار، تفكك الأهداف الدعائية الكبرى إلى عمليات دقيقة على مستوى «الميكرو». ويمكن تلخيص نمط «التعاون» هذا بـ«ثلاث ضربات»: الضربة الأولى – «التبليغ»: عند ظهور فيديو أو منشور مؤيد لفلسطين وله أثرٌ كبير، يُصدر «Act.IL» مهمةً عاجلة لحشد المستخدمين للتبليغ عنه بذريعة «التحريض على الكراهية» وغيرها، بهدف استغلال آليات المراجعة الآلية لدى المنصات لحذفه.

الضربة الثانية – «التحكم بالتعليقات»: وفق «The Forward»، ففي احتجاجات حدود غزة عام 2018 أطلق «Act.IL» مهمات ترشد المستخدمين إلى «الإعجاب» المكثف بالتعليقات المؤيدة لـ«إسرائيل» تحت منشورات على «فيسبوك» لوسائل مثل «CNN» و«وول ستريت جورنال»، حتى ترتفع إلى قمة التعليقات، فتؤثر في «الانطباع الأول» للقراء.

الضربة الثالثة – «إعادة النشر»: يزوّد التطبيق المستخدمين بصور وفيديوهات قصيرة ونصوص جاهزة «بضغطة واحدة» للنشر على حساباتهم، لتوليد انتشار فيروسي. وهناك أيضاً «تحفيزٌ معنوي» بنظام النقاط والترتيب: فكل مهمة تُنجَز تمنح نقاطاً وأوسمةً افتراضية، ويُظهر ترتيبٌ عالمي للمستخدمين. ورغم إعلان توقف التطبيق في عام 2022، فإن نموذج التعبئة الذي ابتكره وشبكاته الخلفية لا تزال تعمل عبر منصات اجتماعية أخرى.

المثال الثالث: زرعٌ ناعم عبر تسويق المؤثرين: تنظم «إسرائيل» فعاليات تحت مسمى «رحلات من أجل الحقيقة» «Tours for Truth» أو مسميات قريبة، تُنفق فيها على دعوة مؤثرين وصنّاع محتوى من أمريكا وأوروبا وأمريكا اللاتينية لزيارة «إسرائيل». تُغلّف هذه الرحلات بعناية على أنها «تجربة شخصية» لاكتشاف الحقيقة ومشاهدة التاريخ، لا حملة دعائية رسمية.

وبحسب «رولنغ ستون»، فإن هذه الرحلات – التي تمولها عادةً منظمات غير ربحية مؤيدة «لإسرائيل» مثل «Facts for Peace» وبتنسيق حكومي «إسرائيلي» – ذات حجم وأثر معتبرين. فقد تجمع الرحلة الواحدة أكثرَ من عشرة صانعي محتوى، ويبلغ مجموع متابعيهم عشرات الملايين، بما يحقق تغطيةً دقيقة لشرائح محددة.

حين يحوّل هؤلاء المؤثرون – ذوو الجمهور الضخم – «تجاربهم الشخصية» إلى قصص قصيرة على إنستغرام أو مقاطع تيك توك، تبلغ قوة انتشار تعجز عنها المنابر الرسمية. فمثلاً، حقق فيديو زيارة المؤثرة «مونتانا تاكر» – التي لديها ما يقرب من تسعة ملايين متابع – أكثر من خمسة ملايين مشاهدة، وهو ما يدل على تأثير بالغ.

في هذه المقاطع، غالباً ما «تدمع العيون» ويتحدث صُناع المحتوى بصيغة المتكلم عما رأوه بين الأنقاض، ويعرضون لحظات العناق مع عائلات الضحايا، ليخلصوا «بشكل طبيعي» إلى نتيجة مؤيدة «لإسرائيل».

غير أنّ «حقيقةَ رحلات الحقيقة» هي أن المؤثرين نادراً ما يُؤخذون إلى الضفة الغربية لمعاينة الاحتلال العسكري والعنف الاستيطاني الذي يواجهه الفلسطينيون يومياً، كما أنهم لا يستطيعون دخول غزة لمواجهة الكارثة الإنسانية الناجمة عن العمليات العسكرية «الإسرائيلية». هذا «تسليحٌ» لتأثير الأفراد و«تسليعٌ» للتعاطف العاطفي، يطمس الحدود بين الرؤية الحقيقية والإخراج المتقن، ويمد ميدان الحرب الإدراكية إلى شاشة كل متابع.

باختصار، حوّلت «إسرائيل» ساحة الرأي العام إلى ساحة قتال، وبنت قوةً «ثلاثية الأبعاد» من رسميين ومدنيين وشركات ومؤثرين. أن تتهم الآخرين اليوم بشن «تطويق معلوماتي» هو التعبير الأدق لـ«اللص يصرخ: أمسكوا اللص».

ثالثاً: من الوحدة 8200 إلى «بيغاسوس»

إذا كانت «هاسبارا» بمثابة «الكتيبة الدعائية» في حرب الرأي، فإن قوة «إسرائيل» الصلبة في الفضاء السيبراني أشدُّ إقلاقاً.

في المقدمة تأتي وحدة استخباراتها «8200». هذه الوحدة التابعة للاستخبارات العسكرية «الإسرائيلية» توصف بأنها «وكالة الأمن القومي» الخاصة «بإسرائيل»، وهي من أقوى قوى الحرب السيبرانية في العالم. ويُعتقد على نطاق واسع أنها طوّرت أو شاركت في تطوير أولّ «سلاح رقمي» في العالم، فيروس «ستاكسنت» «Stuxnet»، الذي شلّ منشآت نووية إيرانية. كما أن قدامى هذه الوحدة صاروا «الكلية العسكرية العليا» لقطاع التكنولوجيا «الإسرائيلية»، فأسسوا شركات لا تُحصى في أمن المعلومات.

ومن أشهرها سوءاً «مجموعة NSO» وبرمجيتها التجسسية «بيغاسوس Pegasus». هذا السلاح – المنبثق عن بيئة تقنيات الوحدة 8200 – قادرٌ على اختراق أي هاتف ذكي والتحكم الكامل به من دون أي أثر. وقد أظهرت «مشروع بيغاسوس» – وهو تحقيقٌ مشترك لوسائل إعلام حول العالم – أن حكومات في عشرات الدول اشترت «بيغاسوس» واستخدمته للتجسس على صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وقادة معارضات بل وحتى رؤساء دول «بحسب تقارير إعلامية». فكيف يجرؤ بلدٌ «سلّم» أدوات مراقبة على المستوى الوطني وصدّرها للعالم على اتهام الآخرين بصناعة «تهديد معلوماتي»؟

والدلائل الأحدث أكثر مباشرة حتى من كلّ ما سبق. ففي أيار 2024 أصدرت «ميتا» و«أوبن إيه آي» تقارير كشفت وحيّدت شبكةً «سلوك زائف منسق» مصدرها «إسرائيل». هذه الشبكة أدارتها شركة تسويق سياسي «إسرائيلية» اسمها «Stoic»، أنشأت مئات الحسابات المزيفة التي تنتحل صفات «طلاب في أمريكا» و«أمريكيين من أصول إفريقية» وغيرهم، بل استخدمت محتوى مولّداً بالذكاء الاصطناعي، لنشر كميات كبيرة من رسائل مؤيدة «لإسرائيل» ومنتقدة لاحتجاجات الجامعات ضد الحرب. هذا «دليلٌ رسمي» يسقط نهائياً قناع «الضحية» عن دور «إسرائيل» في حرب المعلومات.

فلاشة: إذا كانت «هاسبارا» بمثابة «الكتيبة الدعائية» في حرب الرأي فإن قوة «إسرائيل» الصلبة في الفضاء السيبراني أشدُّ إقلاقاً

رابعاً: ربط الصراع الإقليمي بعربة كبح الصين الأمريكية

حين وجّه نتنياهو سهامه نحو الصين وتيك توك والذكاء الاصطناعي أمام مئتين وخمسين نائباً من مجالس ولايات أمريكا، كان «الحساب الاستراتيجي» الحقيقي واضحاً: ربط قضايا أمن «إسرائيل» الإقليمية بأكبر استراتيجية وطنية لأمريكا – كبح الصين – وبالتوقيت الأنسب: أثناء تحقيق تقدم مهم في مفاوضات الصين وأمريكا بشأن تيك توك.

خلال السنوات الأخيرة، فإنّ تضخيم «نظرية تهديد التكنولوجيا الصينية» صار «صواباً سياسياً» للحزبين في أمريكا. وقد نسخت تصريحات نتنياهو «سيناريو» واشنطن ضد «هواوي» و«تيك توك» نسخاً تاماً. وجوهر رسالته إلى الساسة الأمريكيين: لدينا «عدوٌ مشترك»، ودعم «إسرائيل» هو دعمٌ لمعركة أمريكا ضد ما تسمّيه «الاستبداد الرقمي» على مستوى العالم.

من خلال هذا «الربط الموضوعي»، يحاول نتنياهو رفع الصراع الفلسطيني–«الإسرائيلي» من قضية إقليمية شائكة إلى جبهة شرق أوسطية في التنافس العالمي بين أمريكا والصين. فهو يحاول أن يدفع واشنطن إلى تبني دعم «إسرائيل» من جديد، لا بناء على الأسس القديمة، بل بناء على «الضرورة الاستراتيجية» الجديدة، ما يدفعها لتأمينها عسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً لزمن أطول.

غير أن «تكرار الكذبة ألف مرة» لن يجعلها حقيقة. فالجمهور حول العالم يرى عبر وسائل التواصل المأساة الإنسانية الحقيقية في غزة، ويسمع صرخة الشعب الفلسطيني من أجل الحياة والكرامة. تشويه هذه الأصوات النابعة من الضمير باعتبارها «حرب معلومات» تديرها دولٌ هو إهانةٌ لذكاء البشر، وتجاهلٌ لأبسط المبادئ الأخلاقية.

إن الطريق الحقيقي للخروج لم يكن يوماً في صناعة «أعداء جدد» لصرف الأنظار. وكما قالت وزارة الخارجية الصينية، فإن الحل الوحيد القابل للتنفيذ للصراع في فلسطين هو تطبيق «حل الدولتين». ولن يعرف الشرق الأوسط سلاماً حقيقياً إلا بالاعتراف بجذور المشكلة وردّ الحق لأصحابه من الشعب الفلسطيني. وأما محاولة امتطاء «عربة كبح الصين» لإطالة عمر سياسات خاطئة، فلن يكون مصيرها إلا أن تسحقها عجلات التاريخ.

أفكار متقاطعة: ... إنّ الكرام قليلُ

1

قد يبدو الحديث عن الوطن والوطنية خروجاً عن المألوف والسائد في مرحلة طغت فيها السرديات الطائفية والدينية والقومية، بل قد يعده «ثوار الغفلة» و«ساسة رد الفعل» و«حزب الموقف اليومي» اللاهث خلف الحركة العفوية والمزاج الشعبوي المتقلّب مدعاةً للسخرية. ليكن ذلك؛ فحَمَلة الأفكار الكبرى والضرورات التاريخية طالما ظهروا أقليةً حتى يُرفع الستار عن تناقضات القاع الاجتماعي... لسان حالنا هنا "تعيرنا أنّا قليلٌ عديدُنا، فقلتُ لها إنّ الكرام قليل."

■ رمزي السالم

2

الوطنية التي نعنيها ليست أغانٍ حماسية ولا شعارات جوفاء تُستعمل غطاءً لصفقات الفساد المنظّم، كما أراد لها أركان وأبواق السلطة الساقطة. وليست مجرّد خرائط وجغرافيا أو نزعة رومانسية كما يروّج خطاب التبرير المبتذل وباعة الدم والضمير في سوق النخاسة المعولم. وكما يظن العقل المستقيل الذي يصرّ على ألّا يخرج من قوقعة الثنائيات الوهمية التي تكاثرت كالأشنيات في مستنقع الأزمة.

هي موقفٌ صريح في وجه العدوان المستمر: من «تنزّه» الطائرات الإسرائيلية في سماء سورية، إلى جولات جنودها الذين يستقطعون من الأرض ما يشاؤون في استهتار يجرح كرامة أي كائن حيّ يدبّ على هذي البلاد.

الوطنية السورية، بما تعنيه من وحدة السوريين ومصيرهم المشترك، هي خيمتنا الأخيرة. هي الردّ العملي الوحيد على جرائم الإبادة المتدحرجة فوق الجغرافيا السورية، وهي «ثأر» واقعي لدماء الضحايا. هي السدّ في وجه الوحوش الآدمية المنفلتة، لا الحرد السياسي، ولا الدعوات الصريحة أو المستترة إلى الانفصال، ولا مزاعم «تصحيح خطأ الأجداد» بذريعة سياسات السلطة، في مقاربة بدائية عمياء ومشبوهة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

هذه الوطنية تفترض السعي إلى إعادة فرز القوى السياسية بتياراتها الثلاث: الدينية والقومية واليسارية، بما يتيح تكوين كتلة اجتماعية واسعة قادرة على دفع المركب التائه في بحر التجاذبات الدولية والإقليمية نحو برّ الأمان، بعدما أوشك أن يغرق بالجميع. وتعني أيضاً تحديد التخوم بين قوى الحرب والتطرّف والانعزال، وبين القوى العقلانية التي صُودر قرارها وتهمّشت قدرتها على التعبير عن إرادة السوريين.

3

الأزمة الراهنة بكل تراجيديتها ومفارقاتها ليست سوى انفجار «طنجرة الضغط» بعد تراكم طويل للأزمات والاحتقانات. لقد شاءت الجغرافيا السياسية أن تكون سورية في قلب المشاريع الدولية، بالتوازي مع تناقضات داخلية متعددة الأشكال. إن تلاقي الضغط الخارجي مع الغليان في الداخل وتفاعلاتهما يشكّل الخلفية الحقيقية لتعقيد المشهد السوري. تجاهل أيٍّ من هذين البعدين في قراءة «الغيرنيكا السورية» هو تهرّب من المعالجة الجادة، واستمرار في العبث الراهن، وصولاً إلى مشاريع الكانتونات، على عكس منطق التاريخ، وضرورات عالم اليوم الذي لا مكان فيه لدول صغيرة متشرذمة في مواجهة تحديات التنمية والتقدّم الاجتماعي.

ليس من العقلانية ولا من الواقعية اختزال الثقافة السورية في ممارسات سلطة أو أي طرف يتسيّد المشهد اليوم

4

قد تبدو الوطنية السورية اليوم أشبه بنحت في الصخر، في ظلّ عجز حواملها السياسية والاجتماعية لأسباب موضوعية وذاتية. لكن ذلك؛ فمتى كان الطريق مفتوحاً ومعبّداً وسهلاً أمام قوى الخير؟ إن التاريخ لا يصنعه المستسلمون، بل أولئك الذين يواجهون المحال بثقة في حركة الزمن.

ربما تبدو المهمة مستحيلة بالنسبة للعقل السياسي التقليدي: الأمّي معرفياً، الانتهازي قيمياً، الكسول عملياً، ذاك الذي يظن أن قطار التاريخ توقّف عند حالة الحطام الراهنة. لكن لا مستحيل أمام من يدرك أن الأزمات تحمل بذور الحلول، وحده من يمتلك الإرادة والأداة المعرفية التي تؤهله لالتقاط اللحظة التاريخية يمكنه أن يدفعها بالاتجاه الذي يعبّر عن مصالح الأغلبية المقهورة، لا الانتماءات الطائفية أو الشعبوية القومية البائسة. الواقع نفسه وتناقضاته وحركته كفيلة بفرز قوى الحل وتفجير طاقاتها الكامنة ودفعها إلى المقدمة.

5

ليس من العقلانية، ولا من الواقعية اختزال الثقافة السورية في ممارسات سلطة أو أي طرف يتسيّد المشهد اليوم، أو سلوك ميليشيا هنا أو هناك، واتخاذ ذلك ذريعة لموقف سياسي في قضية بحجم وحدة البلاد ومصير 23 مليون إنسان. الثقافة الوطنية السورية معطىً تاريخي تشكّل بالتراكم والتلاقح والتفاعل خلال قرن كامل. وهي تتجسّد في المشتركات السورية: في الدم والقهر المركّب الذي تقاسمه السوريون جميعاً خلال سنوات حرب العبث وقبلها، وفي مئات آلاف المعتقلين من مختلف أبناء سورية، وفي شعارات الحركة الاحتجاجية الأولى: الشعب السوري واحد– الشعب السوري ما بينذل، وفي علاقات الجيرة والصداقة في المدن والأحياء والقرى، وفي المدرسة والجامعة ومكان العمل، وفي دعوات الأمهات وصلاة الآباء كل صباح من أجل عودة أبنائهم سالمين، وصولاً إلى معارك السوريين من أجل الديمقراطية ومقاومة الأحلاف، وقبل كل ذلك في تضحيات وسلوك الآباء المؤسسين: يوسف العظمة، وسلطان باشا الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر، وصالح العلي، ورمضان شلاش، وسعيد آغا الدقوري.

أمام السوريين خيار واحد وحيد: تكافلهم وتضامنهم على أساس مصيرهم المشترك. وتجذير الوعي الوطني ودفعه في الاتجاه التاريخي الموضوعي، بما تمليه ضرورات الخروج من المستنقع الراهن من جهة، والاستحقاقات الكبرى التي يفرضها الواقع في السياسة والاقتصاد والاجتماع من جهة أخرى. أما خطاب العدمية الوطنية والروح الانهزامية، سواء أتى من طرف يرى في سورية مجرد «أرض رباط» أو من آخر يريدها كانتونات متصارعة، وسوق استهلاك تابع للكازينو الدولي، فلا معنى له إلا إعادة إنتاج الأزمة وتحويل المأساة إلى مهزلة.

إن الوطنية السورية، التي تجمع بين «كرامة الوطن والمواطن» وتستند على ما أنجزه الأسلاف وتستكمله بما تمليه المرحلة وضروراتها، ليست ترفاً فكرياً ولا شعاراً للاستهلاك، كما يروّج تيار الدياثة المتبلرلة، ومعه جحافل السذج والبلهاء بل ضرورة وجودية. هي الإطار الوحيد القادر على جمع السوريين في مواجهة مشاريع التفتيت، وعلى تحويل التضحيات إلى معنى، والدماء إلى جسور نحو المستقبل. من دونها، سنبقى أسرى العبث والفوضى، ونظلّ عالقين في دائرة القتلة والضحايا بلا أفق ولا خلاص.

سياسات تعلن عن نفسها!

تكشف سياسات ترامب وقراراته عن حالة من الاتساق والانسجام مع الوضع العام الذي تعيشه المنظومة التي ينتمي إليها وتنتمي إليها بلاده. يعتقد البعض واهماً أن هذه السياسات والقرارات ليست سوى مجرد نزوات للرجل الذي يصنفون ويصفون تصرفاته بـ «الجنون»، في أحيان كثيرة، بينما هي بالواقع عملية ثابتة ومستمرة تعبر عن حالة التراجع التي تعيشها المنظومة والبلاد التي يمثلها.

■ إيمان الاحمد

لم يخف ترامب في أي لحظة من مسيرته المهنية والسياسية أياً من صفاته، وعبرت تصرفاته بوضوح عن التقاليد الأمريكية الفعلية، لدرجة أنه في أي كوميديا سياسية مفترضة يمكن له أن يمثل بلاد «اليانكي» أصدق تمثيل، ويعبر عن الحلم الأمريكي الواقعي جداً، فهو واضح في سياسته: «أنت حر بقدر ما تملك من أموال» وقد دفع استهدافه المتواصل للإعلام صحيفة «الغارديان» البريطانية في الآونة الأخيرة إلى طرح سؤال «من التالي الذي سيتم إسكات صوته»؟

كما فرضت إدارته قيوداً إضافية على جامعة هارفرد، فقد أعلنت وزارة التعليم الأمريكية أنّها وضعت هارفرد تحت «مراقبة مالية مشدّدة» بسبب «المخاوف المتزايدة حيال وضعها المالي» في فصل جديد من معركتها ضدّ الجامعات الأمريكية.

تأتي هذه القيود الجديدة بعد أن حقّقت الجامعة انتصاراً قضائياً بعد أن أمرت قاضية في بوسطن في 3 أيلول بإلغاء قرار الإدارة تجميد تمويل بقيمة 2,6 مليار دولار للجامعة، متهمةً البيت الأبيض بـ«استخدام معاداة السامية كستار» لشنّ هجوم على هارفرد «بدوافع إيديولوجية». وكانت الجامعة قد اتُهمت بتوفير بيئة خصبة لإيديولوجية «اليقظة»، وبالفشل في توفير الحماية الكافية لطلابها اليهود خلال الاحتجاجات المؤيّدة للفلسطينيين.

كما أعلن ترامب، فرض رسوم سنوية قدرها 100 ألف دولار على تأشيرات العمل المُستخدمة على نطاق واسع في قطاع التكنولوجيا. وأوضح وزير التجارة الأمريكي أنّ «الفكرة العامة هي أنّ شركات التكنولوجيا الكبرى أو غيرها من الشركات لن تُدرّب عمالاً أجانب بعد الآن»، وقال: «إذا أردتم تدريب شخص ما، فعليكم تدريب الأمريكيين والتوقف عن جلب أشخاص لشَغل وظائفنا».

كما وقّع ترامب أمراً تنفيذياً لإنشاء بطاقة إقامة «ذهبية» بقيمة مليون دولار، في إشارة إلى «البطاقة الخضراء» الشهيرة التي تسمح بالعيش والعمل في الولايات المتحدة. ويهدف النظام الجديد، لتمكين مواطنين أجانب ذوي «مواصفات استثنائية» من الحصول على «البطاقة الذهبية». وأوضح أحد مستشاريه أنّه «مقابل دفع مليون دولار للخزانة الأمريكية، أو مليوني دولار في حال دعمتهم شركة، سيستفيد المتقدمون للحصول على هذه البطاقة من تسريع إجراءات التأشيرة».

وتتيح التأشيرات للعمال الأجانب ذوي المهارات المحددة . مثل العلماء والمهندسين ومبرمجي الكمبيوتر ـ العمل في الولايات المتحدة لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات قابلة للتمديد إلى ست سنوات، شرط أن يكونوا مكفولين من صاحب عمل.

سياسات تعلن عن نفسها، وتفضح «أمريكا المتراجعة» خلف ستار «أمريكا أولاً»

أخبار ثقافية

شبكة بريكس الأدبية

شكلت اتحادات الكتاب والنقاد والناشرين من دول «بريكس» جمعية تحت اسم «شبكة بريكس الأدبية»، حسب ما أفادت به وكالة «تاس» الروسية نقلاً عن دائرة العلاقات العامة للمنتدى الثاني للبريكس الذي عقد في البرازيل تحت عنوان «القيم التقليدية»، والتي أوضحت في بيان لها:

«أعلن عن تأسيس شبكة البريكس الأدبية بوصفها تجمعاً جديداً يضم اتحادات الكتاب والنقاد والناشرين من دول البريكس. وهدفها تطوير التبادل الثقافي الدائم وتنسيق الجهود في المجال الأدبي.»

وأوضحت دائرة العلاقات العامة للمنتدى– الذي انعقد خلال الفترة من 15 إلى 17 أيلول 2025 في مدينة برازيليا، تحت شعار: «نقوي أممنا بالتوحد حول التقاليد»، وجمع برلمانيين، وممثلي قطاع الأعمال والثقافة، والمنظمات الاجتماعية من دول البريكس، والدول الشريكة والمرشحة للانضمام– أن إدارة الجمعية ستتم عبر هيئة جماعية، وتم اختيار رئيسين مشاركين لها من روسيا والبرازيل؛ بينما ستحدد باقي الدول قريبا ممثليها للانضمام إلى الهيئة الإدارية. كما أعلن عن قائمة المرشحين لنيل جائزة البريكس الأدبية، وهي جائزة دولية جديدة للأدباء، ضمت 27 شخصية أدبية.

ليست سوى البداية

شهدت حملة «لا موسيقا للإبادة الجماعية»، قيام نحو 400 فنان وشركة، بحجب أو إزالة موسيقاهم عن المستمعين في «إسرائيل». احتجاجاً على الإبادة الجماعية في غزة. من بينها فرقة نيكاب، وماسيف أتاك، ورينا ساواياما، وفونتينز دي سي، ومايك، وبرايمال سكريم، وفاي ويبستر، وكينغ كرول، وجابانيز بريكفاست»، وحذّر القائمون على الحملة من أن المقاطعة الثقافية ليست سوى البداية.

وجاء في بيان الحملة على موقعها الإلكتروني أن: «الثقافة لا تستطيع أن توقف القنابل وحدها، لكنها قادرة على رفض القمع السياسي، وتغيير الرأي العام نحو العدالة، ورفض تبييض صورة أي شركة أو دولة ترتكب جرائم ضد الإنسانية. وأن هذه المبادرة جزء من حركة عالمية تهدف إلى تقويض الدعم الذي تحتاجه «إسرائيل» للاستمرار في الإبادة». وأكد البيان أن المقاطعة فعل ملموس يُقرّب العالم خطوةً أخرى من المطالب الفلسطينية بعزل «إسرائيل» ونزع الشرعية عنها، مستشهدين بجهود متصاعدة مثل تعهد «عمّال السينما من أجل فلسطين»، وحظر إسبانيا للسفن والطائرات المتجهة إلى «إسرائيل».

كانوا وكنا

مشهد من احتفال دمشق الشعبي في منصف الخمسينيات بيوم الطفل العالمي وقد ظهر فيه فريق من نساء قرى الغوطة.

رفع العقوبات ما يزال كذبة مكتملة الأركان!

ما يزال البعض حتى اللحظة، واهماً أو مُوهماً الناس، يحتفل برفع العقوبات الأمريكية والأوروبية عن سورية. والحق، أن هذه العقوبات لم ترفع حتى اللحظة، وما رفع منها جزئياً هو النزر اليسير الذي لا يفتح أي باب حقيقي أمام إنهاء المعاناة الاقتصادية والمعيشية للسوريين... «طبعاً طالما الأنظار معلقة على الغرب، لأن هنالك حلولاً حقيقية بعيداً عن الغرب الجماعي بأكمله، تستند للداخل أولاً، ومن ثم لعلاقات مع القوى الصاعدة، ولكن هذا ليس على جدول العمل الفعلي حتى الآن على ما يبدو».

فلنقرأ ما قاله السيناتور الأمريكي ديف ماكورميك قبل أيام في هذا الصدد: «من المبكر جداً الحديث عن رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية، فشروط واشنطن واضحة بهذا الخصوص. وأي زيارات أو تحركات سياسية لن تغيّر من الموقف شيئاً. إن قانون قيصر لا يقتصر على النظام السابق فقط، بل هو إطار تشريعي لحماية المدنيين السوريين، ويمثل حصيلة مشاريع قوانين مشتركة بين الحزبين في الكونغرس، موجّهة ضد كل من ينتهك حقوق الإنسان في سورية».

ليس من الصعب أن نغربل الكلام السابق لنزيل منه أغلفة الكذب والنفاق الأمريكي المعتاد حول حقوق الإنسان وحماية المدنيين؛ فسياسات أمريكا بما يخص الشعب الفلسطيني ناهيك عن الشعب السوري نفسه، تسمح بفهم كامل للتصور الأمريكي عن «حقوق الإنسان» و«حماية المدنيين».

بعد الغربلة، يبقى لدينا شيء واحد: العقوبات لم ترفع ولن ترفع حتى تحقيق شروط واشنطن السياسية... وعلى رأس هذه الشروط كما هو معروف، وكما هو مكتوب في قانون قيصر نفسه بشكل شبه صريح: تأمين مصالح «إسرائيل»، وبالطبع على حساب حقوق الشعب السوري وسيادته وأراضيه... علماً أن هذا نفسه قد لا يكون كافياً بالنسبة للأمريكي و«الإسرائيلي» من أجل رفع العقوبات نهائياً، لأن الأمريكي عودنا، في عشرات الأمثلة حول العالم، على أنه لا يرفع عقوبات يفرضها، بل يبقيها أداة ابتزاز طويلة الأمد، الهدف منها هو التحكم بسياسات وتوجهات الأنظمة والدول.

بالعودة إلى ما قاله السيناتور الأمريكي، فإنه ينبغي التذكير بأن الكلام عن تمرير قانون لإلغاء قانون قيصر ضمن قانون موازنة الدفاع الأمريكية، قد تبخر بالكامل، ما يعني أن أقرب وقت نظري لإزالة قيصر هو بعد سنة من الآن ضمن الموازنة الجديدة، ومن هنا حتى نصل إلى ما بعد سنة، فإن المطلوب من السلطات السورية ومن السوريين، أن يظهروا الطاعة وحسن السلوك حتى ينظر المعلم الأمريكي في حينه إنْ كان يريد أن يرفع العقوبة، أو يخففها، أو يشددها، إنْ رأى ذلك ضرورياً!

ما مر حتى الآن من تجربة سورية مع الأمريكان، باتت كافية تماماً للخروج من الأوهام القاتلة، ولبناء سياساتنا انطلاقاً من أن العقوبات قائمة وستبقى، وأن هذه العقوبات ليست حكماً بالإعدام إنْ بحثنا عن خياراتنا البديلة، وهي موجودة وكثيرة، في ظل عالم يتسارع فيه انفكاك الدول والتحالفات الإقليمية عن المنظومة الأمريكية المالية والاقتصادية والسياسية والعسكرية... علينا فقط أن نمتلك الإرادة الكافية السياسية للقيام بما ينبغي القيام به سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والمدخل لكل ذلك هو توحيد الشعب السوري عبر الحل السياسي الشامل، ما يسمح بتوحيد السوق الوطنية السورية، وبفتح الباب أمام علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف الدولية، وبالاستفادة من حالات التحالف الإقليمي الجديدة التي تظهر بشكل متسارع، وبالضبط من أجل مواجهة التخريب الأمريكي–«الإسرائيلي» في كامل منطقتنا... ولكن قبل أي شيء، ينبغي إغلاق ثغرات التدخل الخارجي، عبر توحيد السوريين، والتعامل معهم كمواطنين وكإخوة متساويين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن دين أو طائفة أو قومية أو غير ذلك من الانتماءات والهويات...

مما قلناه عام 2011 حول الحركة الشعبية

«هذه الحركة ليست غيمة عابرة وليست سحابة صيف، وليست قضية مؤقتة. سورية والعالم العربي وكل العالم دخل في مرحلة حراك جماهيري عميق سيستمر عقوداً، وسوف يحدد حركة التاريخ خلال الفترة القادمة» ...

«مهمتنا جميعاً إنقاذ الحركة الشعبية والحفاظ على سلميّتها ومنع العنف ضدها، والذي بحجته يراد إدخال البلاد في أتون حرب أهلية، لكي يستطيع الفاسدون الكبار النجاة بما نهبوه من أموال والهروب من المحاسبة». «د. قدري جميل،
لقاء شام إف أم 21 تشرين الأول 2011».

«الحركة الشعبية السلمية، والوطنية موضوعياً، وبقوة الطاقة الكامنة، والدفع الذاتي، ستلفظ كل تلك الطفيليات التي تعتاش عليها من هنا وهناك، ومن يحاول حرفها عن مسارها، وستبلور برنامجها المتكامل وطنياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، والذي يعبر عن مصالح الشعب السوري الواحد، بعيداً عن الروح الكيدية والثأرية. هكذا تقول تجارب معظم الحركات الشعبية في التاريخ، وهذا عهدنا بالشعب السوري كما تؤكد تجربته التاريخية الخاصة».
«الموقف اليومي.. والحركة الشعبية، 17 آب 2011».